

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ١١

السبت، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد بندي . . . . . (نيجيريا)

السيد تشيرينغ (بوتان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أنقل إليكم تحيات صاحب الجلالة ملك بوتان وشعبها. ويسعدني أيما سعادة أن أمثل أرض السعادة الوطنية الشاملة للمرة الأولى في الجمعية العامة. في العام الماضي، مع التطلع لخدمة بلدي، نظمت أنا وحزبي حملة تقوم على التزام بتضييق الفجوة. وفي نص خطة التنمية المستدامة لعام ٢٩٣٠ تعهدنا بعدم ترك أحد خلف الركب. ولذلك، فإن الموضوع المحدد للمناقشة العامة ذو أهمية لي وبلدي.

وبغية تضييق الفجوة، فإن جميع مبادراتنا وقراراتنا تركز على انتشار الفقراء. ونحن مقتنعون أننا لن نتمكن من القضاء على الفقر بجميع أشكاله بأكثر الطرق استدامة إلا خلال توفير الرعاية الصحية الجيدة والتعليم ذي الصلة. وينص دستورنا على توفير الرعاية الصحية والتعليم مجاناً لجميع أبناء شعب بوتان. وعلى الرغم من أننا بلد محدود الموارد، فقد أصر قادتنا دائماً على تعزيز القطاع الاجتماعي. إنه استثمار. وكما نعلم جيداً، فإنه ليس إنفاقاً على الإطلاق. ويسرني أن أتشاطر أن حكومتي،

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيرديير (الأرجنتين).

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد لوتاي تشيرينغ، رئيس وزراء مملكة بوتان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن

إلى خطاب رئيس وزراء مملكة بوتان.

اصطحب السيد لوتاي تشيرينغ، رئيس وزراء مملكة بوتان، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): يسرني عظيم السرور

أن أرحب بدولة السيد لوتاي تشيرينغ، رئيس وزراء مملكة بوتان،

وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1929606 (A)



في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الرسمي. هذا بالإضافة إلى توفير الرعاية الصحية من المستويين الثاني والثالث مجانا بالكامل. ويتوفر كل من الطب الحديث والتقليدي تحت سقف واحد في جميع أنحاء البلد.

وبالنسبة للخدمات غير المتاحة داخل بوتان، فإننا نقوم بإرسال المرضى إلى المراكز الطبية الرفيعة المستوى في البلدان المجاورة. وتحمل الحكومة تكاليف تلك الإحالات بالكامل. ويشمل ذلك أيضا عمليات زراعة الأعضاء وجراحات القلب وبل جراحات استبدال المفاصل. ويسرني أيضا أن أتشاطر أنه لا ينتظر أن يكون توفير التغطية الصحية الشاملة صعب التحقيق في بوتان بحلول ٢٠٣٠.

ومع خالص التقدير والتوقير لملوكنا ذوي البصيرة، يمكنني أن أقول بفخر إن بوتان لا تطلق أي كمية من الكربون في الجو. إن مبادئ السعادة الوطنية الشاملة - فلسفتنا لتحقيق التنمية مع الالتزام بالقيم - تمنعنا من استغلال مواردنا الوطنية من أجل تحقيق مكاسب قصيرة الأجل. وينص الدستور على أن تكون نسبة الغطاء الحرجي ٦٠ في المائة في جميع الأوقات؛ ولدينا اليوم نسبة ٧٢ في المائة. وعندما أصبح تغير المناخ أكبر تهديد يواجه البشرية اليوم، أليس من المستغرب أن بلدا صغيرا مثل بوتان كان لديه بعد النظر لسلوك هذا المسار من الأيام الأولى؟

ويسرني أن أتشاطر أن حكومة بلدي اعتمدت سياسة وطنية للاستيطان البشري تولى أهمية لعمليات التشييد المراعية للبيئة والكفاءة من حيث استخدام الطاقة. وتأتي طاقتنا من الطاقة الكهرومائية، التي نعلم جميعا أنها طاقة متجددة. كما أننا نتخذ مبادرات للاستعاضة عن الوقود الأحفوري بموارد الطاقة النظيفة. فعلى سبيل المثال، أطلقنا صفقة لشراء ٣٠٠ سيارة أجرة كهربائية، بدعم من مرفق البيئة العالمية. قد يبدو هذا قليلا كعدد مطلق، ولكنه يمثل تقريبا ١٠ في المائة من عدد سيارات الأجرة في عاصمة بلدي.

في تموز/يوليه، جعلت المعلمين أعلى موظفي الخدمة المدنية أجورا في بوتان. ومنتطلع إلى تحفيز المعلمين واجتذاب الأفضل والألمع لممارسة هذه المهنة النبيلة. ولن يمكننا إحداث تحسن كبير في نوعية التعليم إلا من خلال الاستثمار في المعلمين. والعمل جار في المدارس لتشجيع التعلم خارج الكتب المدرسية والامتحانات.

في حين أن الأمر قد لا يكون جديدا على العديد من الأعضاء، فنحن أيضا بصدد الانتقال من التعليم التحصيلي إلى التعليم البنوي. إن محور التعليم لدينا يتجاوز نقل المهارات والمعارف. نحن نود كفاءة أن يتعلم أطفالنا أن يصبحوا أناسا صالحين يتمتعون بسمات مثل الرحمة والتعاطف واحترام الطبيعة. تلك هي العناصر الرئيسية للمنهج التعليمي القائم على السعادة الوطنية الشاملة الذي نتبعه في المدارس في بوتان. ونعترم تعزيز المناهج الدراسية بدروس عملية بشأن تغير المناخ بحيث يصبح كل طالب مدافعا عن المناخ.

لا يمكن لأمة أن تنمو إلا على أسس قوية لنظام جيد للرعاية الصحية. ومن بين العديد من مبادرات الرعاية الصحية، يستعد بلدي لإطلاق حملة الـ ١٠٠٠ يوم الذهبية، التي ستعمل على التأكد من أن كل طفل يحصل على العناية اللازمة، حتى قبل ولادته أو ولادتها - ابتداء من الحمل وحتى الفحوص السابقة للولادة للأمهات ثم الولادة في المؤسسات الصحية، والرعاية بعد الولادة، وبرامج التحصين والرضاعة الطبيعية الخالصة لفترة ستة أشهر على الأقل. ويحق لجميع الموظفات المدنيات في بوتان الحصول على إجازة أمومة لمدة ستة أشهر بأجر كامل. وسننفذ تلك الحملة من خلال الحوافز المالية لجميع الأمهات أثناء فترة الـ ١٠٠٠ يوم. ومن شأن ذلك أن يعزز توفير الرعاية المناسبة للأم والطفل على حد سواء، بما في ذلك احتياجاتهما التغذوية. وكما نعلم جميعا، فإن صحة الأم تكنسني نفس القدر من الأهمية خلال هذه الفترة الحرجة. وبعد هذه الأيام الـ ١٠٠٠ الذهبية، تسلم وزارة الصحة الطفل الغالي إلى وزارة التعليم لتوفر له الرعاية

الدخل خلال استعراضين متتاليين من الاستعراضات التي تجري كل ثلاث سنوات. بيد أن بوتان لم تستوف عتبة مؤشر الضعف الاقتصادي في المرتين.

واليوم، نستعدّ للتخرج من فئة أقل البلدان نمواً، والشوط الأخير يشمل القضاء على الفقر، والتصدي للتفاوت في الدخل، والتأكد من ألا تقع الفئات الضعيفة من السكان في براثن الفقر بسبب أخطار تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نواجه أيضاً عدم كفاية الموارد ونقص القدرات المؤسسية. وأنا شخصياً أشعر بأن غايات الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة ستساعد بلدي على تحقيق التخرج بخطى واثقة؛ وأطلب من شركاءنا في التنمية أخذ ذلك في الاعتبار.

وفي وقت يجري فيه كثيراً التشكيك في أهمية تعددية الأطراف، لا يزال إيمان بوتان بالأمم المتحدة ثابتاً. إن التحديات التي نواجهها كمجتمع عالمي كثيرة جداً ومتعددة الأوجه لا تستطيع فرادى الدول أن تعالجها بمفردها. ومن أجل المضي قدماً، يجب أن نعمل معاً كمجتمع عالمي، وفي طبيعته الأمم المتحدة. ومن وجهة نظرنا، لا يوجد بديل عن تعددية الأطراف.

وفي الوقت نفسه، فإن الأمم المتحدة يجب أيضاً أن تتطور وتواكب الوقائع المتغيرة. وعلى وجه الخصوص، ترى بوتان أن الهيكل الحالي وتكوين مجلس الأمن لا يجسّد الحقائق الحالية والظروف السائدة في العالم. يجب أن يسير إصلاح مجلس الأمن جنباً إلى جنب مع الإصلاحات الأوسع نطاقاً لمنظومة الأمم المتحدة كي يتسنى للمنظمة أن تظل مشروعة وفعالة وذات مصداقية. ولطالما أيدت بوتان تطلعات مجموعة الأربعة لأن يصبحوا أعضاء دائمين في مجلس أمن موسع، وذلك، بطبيعة الحال، مع تمثيل أفريقيا أيضاً على النحو المناسب.

وبالمثل، في عالمنا المترابط، ندرك أن السلام والأمن الدوليين مسؤوليات مشتركة. وبالرغم من الموارد المحدودة والقيود الأخرى،

ومن المفارقات أن هذه المساهمات والمبادرات تصبح لا طائل منها جراء خيارات الآخرين. وأنا شخصياً أرى أن أولئك الذين يستطيعون عمل شيء لا يفعلون ما فيه الكفاية. وبصفتي طبيب جراح ممارس للمهنة، فإنني دائماً ما أتشاطر سبيل القياس التالي. إننا ننصح المرضى بالامتناع عن العادات السيئة. البعض يستمع ولكن الأغلبية لا تلتزم. ويعودون لاحقاً ومرضهم في مرحلة متأخرة. وبحلول ذلك الوقت يكون أوان التدخل قد فات. وبالمثل ينطبق هذا القياس على سلامة بيئتنا. إذا لم نتصرف الآن، سنترك كوكبا مريضاً لا علاج له. ولا أحد منا يريد ذلك.

إن تركيزنا على أهداف التنمية المستدامة يتفق تماماً مع مبادئ السعادة الوطنية الشاملة. ولعل السبب هو أن بوتان في سبيلها إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولدينا لجنة برلمانية مشتركة مؤلفة من أعضاء من كل من مجلسي الشيوخ والنواب. وبالإضافة إلى ذلك، قدّمت بوتان استعراضها الوطني الطوعي لأهداف التنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠١٨. وفي مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة الذي عقد في وقت سابق من هذا الأسبوع، التزمنا بتقديم استعراض آخر في ٢٠٢٠. ومثلما فعلنا بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، تطمح بوتان إلى أن تكون ممن يحقق مبكراً أهداف التنمية المستدامة أيضاً.

ومن المقرر أن تتخرج بوتان من فئة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٢٣، بالتزامن مع إنجاز الخطة الإنمائية الخمسية الجارية. لقد رسمنا خطة انتقالية واضحة للرفع من القائمة. ولهذا الغرض، حددت حكومتي برامج رئيسية تسعة في قطاعات حيوية، تستهدف العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الإدارة المستدامة للمياه، وإدارة النفايات، والزراعة العضوية، والتحول الرقمي، والتعليم الجيد والرعاية الصحية، والأهم من ذلك، التنوع الاقتصادي. وندرك أن بوتان تبين أنها مؤهلة لرفع اسمها من القائمة استناداً إلى المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات

ويسر وفد بلدي أن هناك أفريقيا بارزا يوجه أعمال هذا الجهاز وهو على ثقة بأنه سيقود الجمعية بفعالية ونجاح. وأود أيضاً أن أشكر معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس على قيادتها خلال الدورة الثالثة والسبعين. كما أود أن أشيد بمعالي الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش على تفانيه الشخصي والتزامه بأعمال الأمم المتحدة.

وترحب أوغندا بموضوع هذه الدورة. إنه يذكّرنا من خلال وضع القضاء على الفقر وتحسين سبل كسب العيش للجميع وحماية كوكبنا من بين أهدافها الرئيسية، بأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدت في عام ٢٠١٥ خطة تحويلية وطموحة وشاملة للجميع؛ فهي تسعى لعدم ترك أحد خلف الركب.

في البداية، أود أن أشكر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما مجموعة الـ ٧٧ والصين، على ما قدموه من دعم وعلى قبول عرض أوغندا لاستضافة قمة الجنوب الثالثة في كمبالا في نيسان/أبريل ٢٠٢٠. ونتطلع إلى الترحيب بجميع الأعضاء والعمل معهم من أجل تعزيز وزيادة تنشيط التعاون فيما بيننا، في سياق الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

لقد أولت أوغندا الأولوية للقضاء على الفقر وتوفير التعليم الجيد في خطتها الإنمائية الوطنية، من خلال الاستثمارات المتعمدة والمحددة الأهداف في مجالات الزراعة والتصنيع والهياكل الأساسية الاستراتيجية، مثل الطرق والسكك الحديدية وإنتاج الطاقة وتنمية رأس المال البشري. وتعمل أوغندا على تعميم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، العنصر الرئيسي لخطة العام ٢٠٣٠، من خلال الشراكات وحشد الموارد المحددة الأهداف، من المصادر المحلية والخارجية على حد سواء. وقد أحرز تقدم جيد في إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط الحكومة الوطنية والقطاعية والمحلية، ويتم تتبع التقدم المحرز في التنفيذ من خلال نظام وطني للرصد والتقييم.

انضمت بوتان إلى أخوة البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة في عام ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين، ازدادت مشاركتنا في عمليات حفظ السلام تدريجياً. وبوصفنا أول بلد يوقع اتفاق مستوى النشر السريع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، فإن الوحدة التي تعهدنا بإرسالها جاهزة للنشر لخدمة مصالح الأمم المتحدة دون شروط.

وبعد بضع ساعات من الآن، سأكون على متن رحلة جوية طويلة عائداً إلى الوطن. وأعود بثقة متجددة بأن بوتان لا تزال تتمتع بالنوايا الحسنة والدعم من المجتمع الدولي. وباسم ملك ومملكة وشعب بوتان، أتقدم بخالص دعواتي من أجل السلام العالمي.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة بوتان على البيان الذي أدلى به من فوره.

**اصطُحِب السيد لوتاي تشيرينغ، رئيس وزراء مملكة بوتان من المنصة.**

**خطاب السيد روهাকা نا روغوندا، رئيس وزراء جمهورية أوغندا**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية أوغندا.

**اصطُحِب السيد روهাকা نا روغوندا، رئيس وزراء جمهورية أوغندا، إلى المنصة.**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد روهাকা نا روغوندا، رئيس وزراء جمهورية أوغندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أهنئ السيد تيجاني محمد بندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين وأن أؤكد له دعم أوغندا الكامل.

٦٤ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الرطبة التي يستفيد منها ٤ ملايين من المزارعين، وإعادة تشجير أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ هكتار، وتوليد نسبة إضافية قدرها ٢٠ في المائة من الطاقة النظيفة من مصادر متجددة، وتعزيز نظم الري التي تعمل بالطاقة الشمسية. ولا يزال التمويل المتعلق بالمناخ أمرا بالغ الأهمية نظرا للحاجة إلى توظيف الاستثمارات من أجل خفض الانبعاثات بنسبة كبيرة، والتكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، والحد من آثاره. ونحث البلدان المتقدمة النمو على أن تزيد من مستوى الدعم المالي الذي تقدمه على النحو الملزم به في خريطة طريق عملية لتحقيق الهدف المتمثل في تقديم دعم مشترك بقيمة ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ لأغراض التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

وبينما يركز العالم على تغير المناخ، لا يزال فقدان التنوع البيولوجي يتزايد. بيد أن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي مرتبطان ارتباطا جوهريا، ويجب معالجة كليهما في نفس الوقت. فالتنوع البيولوجي جزء من شبكة معقدة من الحياة توفر للبشر ١٢٥ تريليون دولار في السنة من خدمات النظم الإيكولوجية، مثل مياه الشرب النظيفة، والهواء النقي، والتربة الخصبة، واستقرار المناخ، وتلقيح المحاصيل.

وقد أظهرت التقارير الأخيرة أن الفئات السكانية الضعيفة هي أول من سيشعر بآثار فقدان التنوع البيولوجي، وهي أيضا من سيحقق الاستفادة القصوى من تجنب تدهور الأراضي وعكس مساره. إن أوغندا بلد يعتمد فيه عدد كبير من السكان اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية. ولذلك فمن المرجح أن نكون أول من يتضرر من أشد آثاره، مثل فقدان الأراضي الرطبة، والغابات، بل والأنواع. ولهذا السبب تدعم أوغندا تقديم اقتراح في اجتماع العام المقبل لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي يدعو إلى اتخاذ خطوات جريئة لتهيئة كوكب مستدام، بما في ذلك حماية ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من أراضينا، وتوفير المزيد

ولا يزال التحدي الأكبر هو عدم كفاية التمويل لتنفيذ خطة ٢٠٣٠. وبغية تعبئة الموارد المحلية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تقوم أوغندا بتنفيذ سياسة تشجيع الصادرات، واجتذاب السياح والمستثمرين الأجانب، وتعبئة الموارد الإنمائية الخارجية بشروط ميسرة أو مؤاتية، وتعزيز القدرات المؤسسية من أجل تحسين الخدمات. كما أننا ملتزمون بتشجيع آليات التمويل الوطنية المتكاملة التي تخفض تكلفة الاقتراض وتساعد على تيسير إتاحة رؤوس الأموال في المجالات ذات الأولوية مثل الزراعة، وتجهيز المنتجات الزراعية، وإضفاء القيمة المضافة. وفي حين نقوم بدورنا، فإننا ندعو شركاءنا في التنمية إلى الوفاء بالتزاماتهم وتقديم الدعم بإتاحة الوسائل الكافية والحسنة التوقيت للتعجيل بالتنفيذ.

إن وضع عالمنا على مسار مستدام يقتضي القيام على وجه السرعة بمعالجة أحد التحديات الحاسمة في عصرنا، وهو تغير المناخ. فتغير المناخ يؤثر علينا جميعا. وقد شهدنا كوارث بيئية في جميع أنحاء العالم، آخرها في جزر البهاما وموزامبيق أدت إلى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات. وأظهرت تلك الكوارث حدة التغيرات التي تحدث في بيئتنا وقسوتها. ونعرب عن تضامنا مع المتضررين وهم يواصلون عملية التعافي.

وأوغندا أيضا ليست مستثناءة، فقد شهدت فترات طويلة من الجفاف، وذوبان الأغصية الجليدية في أعلى جبالها - جبال روينزوري - والفيضانات، وعدم انتظام سقوط الأمطار، والانهيئات الأرضية، الأمر الذي تسبب أيضا في خسائر فادحة في الأرواح. وقد كان لهذه الأحداث المتكررة والمتواترة عواقب وخيمة على نمونا الاجتماعي والاقتصادي، الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية.

وعلى الرغم من أن أوغندا هي أحد أقل البلدان إطلاقا للغازات الملوثة، فقد اتخذت تدابير جريئة للانتقال إلى تنفيذ بعض الإجراءات العملية للتكيف والتخفيف، مثل استصلاح

الدولي مع هذا المشهد المتغير. ويجب ألا نتوانى في عزمنا على مكافحة الإرهاب. وستواصل أوغندا تقديم الدعم والمشاركة بنشاط في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

ولا تزال أوغندا ملتزمة بتعددية الأطراف باعتبارها سبيلا لتحقيق الحلول الشاملة والعادلة للمشاكل والتحديات العالمية. لقد كانت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ انتصارا لتعددية الأطراف حقا. لقد أثبتنا أن المجتمع العالمي يمكنه العمل سويا لمعالجة القضايا الملحة التي تواجه البشرية، إلى جانب تعهده بالالتزامات الضرورية لمصلحة الجميع. ويجب علينا مضاعفة جهودنا الجماعية سعيا إلى التوصل لحلول مشتركة لمختلف التحديات الإقليمية والعالمية الملحة، بما في ذلك الحالات التي لم تتم تسويتها، والنزاعات في أنحاء مختلفة من العالم، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والأمراض.

وكما شهدنا في الآونة الأخيرة، لا يعرف فيروس إيبولا وغيره من الأمراض حدودا. وتذكرنا حالات تفشيه الأخيرة بالمجالات التي يمكن فيها لبلدان إحدى المناطق العمل سويا، بالاشتراك مع المجتمع الدولي، لكشف مثل هذه التهديدات والتحديات في مجال الصحة العامة، وتقييمها، والإبلاغ عنها، والتصدي لها. وتشارك أوغندا في هذه الجهود، ونعرب عن تقديرنا للدعم المقدم من المجتمع الدولي في التعامل مع حالة التفشي الأخيرة في منطقتنا. وأود أن أؤكد مجددا استعداد أوغندا لتعزيز التعاون الدولي في هذا المسعى.

ولا يمكن حدوث التنمية والتحول لدينا من دون السلام والأمن، وهما شرطان أساسيان للتحول الاقتصادي والاجتماعي. وعلينا أن نواصل إيلاء الاهتمام لدعم بيئة سلمية، الأمر الذي يمكننا من التركيز على النمو والتنمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل دعم مبادرات منع نشوب النزاعات وتسويتها، التي اضطلعت بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وينبغي أن

من التمويل الذي تقدمه الحكومات والقطاع الخاص لحماية الطبيعة، التي تعتمد عليها حياتنا واقتصاداتنا.

وتمنح أوغندا الأولوية للتغطية الصحية الشاملة لضمان حصول السكان على الخدمات الصحية دون التعرض لخطر الإفلاس أو العوز المالي أو الاقتصادي، بصرف النظر عما قد يكون عليه وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. وقد وضعت حكومتنا، بغية إظهار التزامها، خريطة طريق للتغطية الصحية الشاملة تحدد الإجراءات السياساتية الرئيسية لتحقيق مكاسب سريعة لتحديد المسار المؤدي إلى إحراز التقدم المستدام بسرعة أكبر.

وتقوم حكومتنا بتوسيع نطاق برامج الإرشاد الصحي والوقاية على مستوى المجتمعات المحلية للتخفيف من عبء الأمراض. وهي بصدد تحسين خدمات الرعاية الطبية المتخصصة لتلبية احتياجات السكان، لا سيما فيما يتعلق بالأمراض غير المعدية. كما نتصدي للحماية من المخاطر المالية من خلال كفاءة القدرة على تحمل تكاليف خدمات الرعاية الصحية الجيدة واستدامتها من خلال سن التشريعات وتقديم المساعدة من أجل إنشاء نظام مؤسسي وطني للتأمين الصحي.

ونرحب بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة الذي عقد قبل بضعة أيام. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤكد على ضرورة تعزيز التضامن والتعاون الدوليين من أجل توظيف استثمارات أكبر وأكثر حصة في مجال الصحة من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام ٢٠٣٠.

ويشكل الإرهاب واحدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. ولا يزال الإرهاب والتطرف العنيف يتسببان في موت الأبرياء ومعاناتهم. ولا تزال الجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة وحركة الشباب وجماعة بوكو حرام تتسبب في الموت والدمار. ولا تزال تتلاعب بعقول الشباب من خلال استغلال المظالم الحقيقية أو المتصورة. ويجب أن يتكيف المجتمع

وتواصل أوغندا دعم الجهود التي تبذلها شعوب المستعمرات والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير. ونعتقد أنه من أجل تحقيق إنهاء الاستعمار، ينبغي أن يستمع الجميع لأصوات سكان تلك الأقاليم. ونؤيد حق شعب الصحراء الغربية، الإقليم الوحيد من هذا القبيل في القارة الأفريقية، في تقرير المصير، على أساس احترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وتؤيد أوغندا جهود الأمين العام للتوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين.

لقد أعلنت الجمعية العامة تعهدا تاريخيا خلال مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بتعزيز الأمم المتحدة بغية تعزيز سلطتها وكفاءتها. وتمشيا مع هذا، ما برحت أوغندا تؤيد مسألة تهيفة منظومة أمم متحدة يتم تنشيطها وإصلاحها، وتتسم بالفعالية. ومن الأهمية بمكان أن نجعل الأمم المتحدة أكثر استجابة وكفاءة وفعالية في دعمها للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وترحب أوغندا بإصلاحات الأمين العام لجعل المنظمة أكثر كفاءة وفعالية، كما تؤيدها.

وتعرب أوغندا عن شعورها بالفخر لاستضافة مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي التابع للأمم المتحدة، الذي أثبت على مر السنين أنه يمكن أن يوفر المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة ووفورات التكاليف التي يطالب بها الأمين العام وأعضاء الأمم المتحدة. ومنذ إنشاء مركز الخدمات الإقليمي نما، واتسع نطاقه جراء الدعم الفعال من جانب الحكومة. وفي حين تقوم الدول الأعضاء بالتحضير للمناقشات بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي خلال هذه الدورة، تتطلع أوغندا إلى دعم الأعضاء لعنتيبي كموقع لمركز عالمي للخدمات المشتركة.

إن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن أكثر إلحاحا وضرورة منها في أي وقت مضى. وتؤيد أوغندا إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن. إن حقائق الجغرافية السياسية الحالية بالغة الأهمية

تقوم تلك الشراكة على أساس تقسيم العمل وتقاسم الأعباء والتكامل، فضلا عن الاحترام المتبادل. ففي الحالات التي حدث فيها مثل هذا التعاون، شهدنا نتائج إيجابية.

ونحنى حكومة وشعب السودان على الحدث التاريخي بالتوصل إلى اتفاق بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي، الذي فتح المجال أمام حكومة انتقالية تقودها القوى المدنية في السودان. ونثني على السيد موسى فقيه محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والسيد أبيي أحمد، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، والرئيس الحالي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، على جهودهما الدؤوبة. لقد كان هذا برهانا واضحا على السعي من أجل التوصل إلى حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

ونعرب عن سرورنا بالتقدم الذي تحرزته الصومال لتوفير السلام والاستقرار. وتحدث هذه التطورات في ظل خلفية الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل توطيد مؤسسات الدولة، بما في ذلك بناء قواتها الأمنية الوطنية، الأمر الذي من شأنه أن يمهد الطريق للانسحاب التدريجي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وخروجها. وفي حين ينفذ البلد الخطة الانتقالية، من الضروري أن يعالج المجتمع الدولي التفاوت بين الالتزام بتوفير قوات الأمن الوطنية الصومالية اللازمة، والخفض التدريجي للبعثة. إن عدم إدارة هذه العملية بعناية يمكن أن يهدد المكاسب السياسية والأمنية التي تحققت بالفعل.

وفيما يتعلق بجنوب السودان، نشعر بالارتياح إزاء التقدم الإيجابي في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. ونرحب بالتقدم المحرز على الصعيد الأمني، ونحث الجماعات غير الموقعة على الانضمام إلى جهود بناء الدولة. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم الزخم الإيجابي؛ والتعجيل بالدعم الذي يقدمه من أجل إنجاز المهام البالغة الأهمية المتبقية.

التضامن الدولي. وليس التضامن طريقا ذا اتجاه واحد. إذ ندعو إلى المزيد من الإنصاف في تقاسم الأعباء والمسؤوليات المترتبة عن استضافة ودعم اللاجئين في العالم، بما يتفق مع الالتزامات الدولية.

إن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونرحب بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في بوينس آيرس في وقت سابق من هذا العام. وقد شدد الاجتماع على جملة أمور منها ضرورة تعزيز قيام مجتمعات سلمية وجامعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإنشاء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كافة المستويات.

وأخيرا، أود أن أكرر تأكيد استعداد أوغندا للعمل مع الدول الأعضاء تحضيرا لمؤتمر قمة بلدان الجنوب الذي سيعقد في كامبالا في نيسان/أبريل ٢٠٢٠. ونعتقد أن مؤتمر القمة سيسهم إسهاما كبيرا في جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية أوغندا على البيان الذي أدلى به للتو.

**اصطُحِب السيد روهانكا روغاندا، رئيس وزراء جمهورية أوغندا، من المنصة.**

**خطاب السيد كريستيان نتساي، رئيس وزراء جمهورية مدغشقر**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية مدغشقر.

**اصطُحِب السيد كريستيان نتساي، رئيس وزراء ورئيس حكومة جمهورية مدغشقر، إلى المنصة.**

من أجل الإصلاح الشامل للمجلس بما يمهد السبيل للتمثيل العادل. وأفريقيا، التي يوجد بها أكثر من بليون مواطن، ويخصها أكثر من ٧٠ في المائة من المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، ليس لها أي تمثيل في فئة العضوية الدائمة، بالإضافة إلى نقص تمثيلها في فئة العضوية غير الدائمة. لقد آن الأوان لمعالجة هذا الخلل والظلم القائم منذ أمد بعيد في التشكيل الراهن لمجلس الأمن، دون مزيد من التأخير. وتؤيد أوغندا الموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن، على النحو المبين في توافق آراء إيزولوبيني وإعلان سرت. ونحث الدول الأعضاء على العمل من أجل تحقيق تقدم في المفاوضات بشأن الإصلاح في سياق المفاوضات الحكومية الدولية.

ولا تزال مخنة اللاجئين مستمرة حتى يومنا هذا. ولا يزال ملايين اللاجئين يعيشون في بلدان تواجه تحديات اقتصادية وإنمائية. ورغم سخاء البلدان المضيفة والجهات الفاعلة الدولية، فإن الفجوة بين الاحتياجات والتمويل للأغراض الإنسانية للاجئين والمجتمعات المضيفة زادت في الواقع اتساعا. وقد حافظت أوغندا على سياسة الانفتاح المتبعة حيال اللاجئين وتستضيف حاليا أكثر من ١,٣ مليون لاجئ - وهو أكبر عدد من اللاجئين في أفريقيا.

ويستند نحنا تجاه اللاجئين إلى روحنا الأفريقية، التي نعتبر بموجبها اللاجئين إخواننا وأخواتنا الفارين من النزاع والكرب، الذين يسعون، في المقام الأول، إلى السلام والأمن. وقد كان لتدفق اللاجئين وتواجدهم لفترات طويلة أثر سلبي على البيئة. إذ جُردت الغابات لأن اللاجئين في حاجة إلى أعمدة للمنازل، وخشب الوقود، والأدوية، والقش والعلف داخل تجمعات اللاجئين السكنية وبعيدا عنها. وتشير التقديرات إلى أن ١٥ ٠٠٠ هكتار من الغابات وأحراج السافانا بالقرب من عدة تجمعات سكنية للاجئين في البلد قد اختفت.

وتشكل ظروف اللاجئين والمجتمعات المضيفة تحديات هائلة تواجهها السلطات الوطنية، وينبغي معالجتها في إطار



وأوجه عدم المساواة بين الشعوب اليوم. إن التعويض عن عقود من التردد والتقاعد عن العمل، هي مسؤولية تقع على عاتق كل واحد منا.

وفضلاً عن الكلمات والبيانات، من واجبنا أن نفعل كل ما هو ممكن على الصعيد البشري، من حيث مبادراتنا وإجراءاتنا. وسيتعين علينا أن نسير جنباً إلى جنب لبث روح جديدة في تعددية الأطراف، التي نؤمن بها، حتى يتسنى لنا نحن، شعوب الأمم المتحدة، أن نواصل دائماً الوقوف بثبات دفاعاً عما نؤمن به عبر المنظمة، وقيمها، وفي المقام الأول، عبر عملها.

وفيما يتعلق ببلادي، مدغشقر، فإنها تقوم بإدراج سبل مواجهة التحديات العالمية المألوفة لديها بحكمها عضواً من أعضاء الأمم المتحدة، ضمن تطلعاتها ومشروعاتها الوطنية. ولذلك، فإنني أؤكد مجدداً بأنه، في ظل قيادة فخامة الرئيس راجولينا، حددت مدغشقر لنفسها هدفاً رئيسياً مفاده بلوغ مركز البلد الناشئ في السنوات القادمة من أجل سدّ الفجوة الإنمائية.

إن مدغشقر تواجه تحديات كبيرة. ويجري حالياً إطلاق إصلاحات هيكلية وقطاعية كبرى وسنمضي قدماً في تنفيذها بالتزام وعزم لم يسبق لهما مثيل. ويتمثل التحدي الأول الذي يواجهنا في توطيد العملية الديمقراطية والحكم الرشيد وتعزيز الوحدة الوطنية. وتلتزم الحكومة بتنفيذ سياسة تستهدف تعزيز واحترام الحريات الفردية والجماعية واحترام الفصل بين السلطات وظهور مجتمع مدني دينامي مسؤول، يقوم فيه الشباب والنساء بدور نشط، وتعكف على تنفيذ هذه السياسة. ومنذ بداية ولايته، اعتبر رئيس جمهورية مدغشقر مسائل الحكم أولوية وطنية، استناداً إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية. وهذا التوجه الجديد منصوص عليه بوضوح في السياسة العامة لدولتنا، ولا جدال في أنه يمثل ضرورة ملحة. وهذا هو السبب في أن الحكومة تؤيد تماماً وتتخذ إجراءات لتنفيذه.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد كريستيان نتساي، رئيس وزراء ورئيس حكومة جمهورية مدغشقر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد نتساي (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية):** يشرفني في هذه المناسبة، أن أمثل فخامة السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس جمهورية مدغشقر، والشعب المملغاشي كافة. إن مخاطبة الجمعية العامة امتياز وواجب على حدّ سواء، لأن تبادل الآراء بيننا وإسهاماتنا ستشق الطريق قدماً وستبني مستقبل رؤيتنا المشتركة لعالم يسوده السلام والرخاء وأممّ متحدة في خدمة الشعوب.

وأود أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين للإعراب عن خالص التهاني لرئيس الجمعية العامة على انتخابه. وإنني على يقين من أن إيمانه بمزايا تعددية الأطراف والتزامه بما سيكفل إحراز تقدم ملموس في التصدي لمختلف التحديات التي تواجه المنظمة، تمشياً مع الموضوع الرئيسي للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

دعونا نكفّ عن تجاهل الحقيقة. فما فتى عالمنا يتمزق على مدى عدة عقود على وقع الأزمات والنزاعات وأوجه عدم المساواة التي لا تنفك تزايد. وكل يوم، يزيد الخطر الذي يهدد كوكبا تفاقماً شيئاً فشيئاً بسبب تجاوزاتنا المتهورة وتصرفاتنا غير المسؤولة. ونحن، بطبيعة الحال، ملتزمون بحشد قوانا للقضاء على الفقر بجميع أشكاله، ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع ضمان عدم تخلف أحد عن الركب أيضاً. وما من شك في أننا قد عملنا بجدّ في جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية من أجل التوصل إلى تنمية بشرية واقتصادية منصفة ودائمة. غير أن الواقع هو أن ذلك لم يعد كافياً.

ولا بد لنا معاً أن نضاعف جهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر، وتعزيز التعليم الجيد والشمول وكفالتهمما. ولا بد أن نعزز وننسق الجهود التي نبذلها لمكافحة تغير المناخ، الذي باتت آثاره ملموسة على نحو متزايد، وتُفاقم للأسف بقدر كبير الفقر

حياد عن هذه المعايير، ولا سيما من جانب بعض الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، يترتب عليه فرض عقوبات جنائية وإدارية وتأديبية.

إن الوقاية هي أيضا إحدى ركائز سياستنا المتعلقة بالسلام والأمن. وقد أُتخذت العديد من المبادرات والإجراءات، وخاصة عن طريق إصلاح القطاع الأمني وإعادة نشر قوات الأمن، إلى جانب إنشاء قواعد عمليات محلية جديدة وتحسين معدات وحدات التدخل واستحداث برنامج رقائقي إلكترونية لاستخدامه في أجهزة تحديد مواقع الماشية وفرض حظر على تصدير الماشية من فصيلة الدربانيّ وبناء سجون جديدة للوفاء بالمعايير الدولية بغية تحسين الأوضاع في السجون بما يتماشى مع احترام حقوق الإنسان.

وتمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن التعليم والصحة هما أيضا من بين الأولويات الوطنية لبلدي. وتدرك مدغشقر أن قدراتها الإنمائية تستند إلى قدرتها على التعليم. ولكفالة تمكن جميع المواطنين من المشاركة في حياة الأمة، تلتزم حكومة مدغشقر بضمان توفير التعليم للجميع. فتوفير التعليم الشامل والمنصف والعالي الجودة للجميع حق غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان. كما أنه تدبير يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة ومتجانسة للمجتمع وضمان الاستقرار في البلد.

ونحن ملتزمون بضمان أن يُكتمل جميع البنات والبنين على قدم المساواة التعليم الابتدائي والثانوي الجيد، الذي يكفل أن يكون تعليمهم مفيدا حقا. ومن هذا المنطلق، اتخذنا قرار بناء مدارس محلية جديدة في جميع أنحاء البلد ونواصل توظيف وتدريب المعلمين وتزويد الطلاب بالكتب الدراسية والحواشيب اللوحية ونواصل برنامج المقصف المدرسي لمدارس الفئات الضعيفة لضمان معدل جيد للاستبقاء في المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مدغشقر قد التزمت طوعا الآن بإتاحة خدمات الرعاية الصحية للجميع من خلال بناء مستشفيات

وتقوم الدولة حاليا بدور الضامن المؤسسي لكفالة احترام حقوق الإنسان في مدغشقر، وهو أحد المجالات الرئيسية لسياستها العامة. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل حكومة مدغشقر بدأب لضمان التصدي لهذه القضايا على نحو مناسب ومسؤول، سواء على صعيد الأحداث الإخبارية التي تُنظم لمرة واحدة أو المسائل الأساسية المتعلقة بالأبعاد السياسية والاستراتيجية لمسألة احترام حقوق الإنسان في مدغشقر، مثل الأمن في المناطق الريفية والحضرية ومنظومة القضاء والسجون وتحقيق اللامركزية ومنظومة الرعاية الصحية والتغذية والنظام التعليمي. ويشمل ذلك تنفيذ مشاريع معقدة تتطلب وضع مبادئ توجيهية استراتيجية جديدة وإعداد مبادرات منسقة ومبتكرة، على النحو المحدد في السياسة العامة للدولة.

وكان أحد التدابير الأولى التي اتخذتها الإدارة الحالية هو استعادة السلام والأمن، لا سيما من أجل حماية سكان المناطق الريفية من آفة dahalo، أو قطاع الطرق المقاتلون الذين يسرقون الماشية في المناطق النائية من مدغشقر. ويستخدم هؤلاء المقاتلون ممارسات فتاكة وغير مقبولة، ولم يفلح أي تدبير في إيقافهم حتى وقت قريب. وهم يهاجمون القرى ويغتصبون النساء والفتيات ويقتلون الرجال والفتيان ويسرقون قطعان الماشية لإمداد شبكة للالتجار غير المشروع بالماشية من فصيلة الدربانيّ. ولا بد من وقف ذلك. ويضطلع موظفو إنفاذ القانون الآن، بكل سعادة، بمسؤوليتهم عن حماية أرواح وممتلكات السكان من خلال التضحية بحياتهم في سبيل تحقيق النصر في تلك المعركة.

وأؤكد مجددا الالتزام الكامل لرئيس مدغشقر والحكومة بأسرها باحترام وتعزيز حقوق الإنسان. ولذلك، فإن عمل الحكومة يتماشى مع ضرورة ضمان سلامة الناس والممتلكات وكفالة العدالة المنصفة للجميع. وندين بشدة جميع أشكال العنف التي تُرتكب خارج نطاق القانون بغض النظر عن مصدرها، وكل أشكال إساءة استعمال السلطة. وهذا هو السبب في أن أي

مدغشقر؛ وتوفير إمكانية الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي للسكان؛ وبناء هياكل أساسية رياضية وثقافية جديدة؛ وتشجيع العمل الكرم للجميع وإنشاء آليات للحماية الاجتماعية لجميع العاملين والتحسين المستمر لمناخ الأعمال التجارية، مع ضمان ألا تعود الوفورات بالفائدة على مستثمري القطاع الخاص وحدهم، وإنما أيضا على الشعب والدولة.

وتسعى مدغشقر حقا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعمل حكومتها لكفالة فعالية الطرق والنهج المستخدمة والكفاءة في استخدام الموارد. واتخذت الدولة قرارا بالاعتماد على قوتها وتعبئة الموارد المحلية من أجل تمويل خططها الإنمائية. ومع ذلك، تعتمد مدغشقر أيضا على تضامن المجتمع الدولي وما يوفره من فرص لدعمها في التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

التحدي الرئيسي الثالث هو البيئة. لقد مكن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ جميع البلدان الموقعة من الالتزام بمكافحة ارتفاع درجات الحرارة بشكل ملموس من خلال مساهمات محددة على المستوى الوطني. ومع ذلك، لا يسع المرء إلا أن يلاحظ أن جميع المساهمات التي التزمت بها البلدان الموقعة حتى الآن ليست كافية لتحقيق الأهداف المحددة في الاتفاق. بناءً على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، أدعو البلدان الموقعة إلى تحمل مسؤولياتها لضمان حشد الجهود والموارد اللازمة بهدف عكس مسار الاتجاه الحالي، وذلك لأن أكثر البلدان ضعفاً هي التي تتحمل في الغالب وطأة تغير المناخ.

على الرغم من مسؤولية مدغشقر عن أقل من ١ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة في العالم إلا أنها تشعر بأثر تغير المناخ بشكل كامل، بما في ذلك الأعاصير المدارية المتكررة والعيفة على نحو متزايد، والجفاف والفيضانات وتعطل التقويم الزراعي. ومع ذلك تدرك مدغشقر مسؤوليتها وتبدي الآن إرادة سياسية حازمة في الجهد الجماعي للتعبئة ضد تغير المناخ. وفي هذا السياق تواصل مدغشقر بلا كلل بذل الجهود للاحتفاظ

محلية جديدة وتحسين نوعية المرافق والخدمات الطبية عن طريق تدريب العاملين الحاليين في مجال الرعاية الصحية وتوظيف عاملين في هذا المجال وتعزيز مهارات الأفرقة الطبية وتحسين إدارة منظومة الصحة العامة، ولا سيما عن طريق تنفيذ سياسة التغطية الصحية الشاملة.

إن التحدي الثاني الذي تواجهه الاقتصادات الناشئة هو ضمان النمو الاقتصادي الشامل للجميع والذي يستهدف الحد من الفقر وعدم المساواة. وتؤمن حكومتنا إيماناً راسخاً بأن التنمية الاقتصادية أمر ممكن لأن رأس المال البشري لا يزال يمثل أولوية، وقد جعلناه الآن في صميم جميع مبادراتنا وإجراءاتنا. فمدغشقر دولة فتيّة ودينامية في ظل قيادة قوية شاملة للجميع وتمتلك رؤية. ولذلك، وانطلاقاً من هذا الإيمان، تهدف مدغشقر إلى وضع حد للمفارقة التي تتمثل في كونها بلداً يملك إمكانات معترفاً بها ولكنه يعاني من الفقر وانعدام الأمن وعدم المساواة على نحو لم يسبق له مثيل. ويكمن تلافي التأخيرات في عملية تنمية الوطنية، التي عانى منها بلدنا على مدار قرابة ٦٠ عاماً حتى الآن، في صميم رؤية الرئيس راجولينا والتزامه.

وستقود "خطة ظهور مدغشقر" للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣ البلد في تحوله الهيكلي والمتعدد الأبعاد للتعجيل بهذا الظهور. واستناداً إلى إطار استراتيجي مدته خمس سنوات، تسعى مدغشقر أساساً إلى مضاعفة إنتاجها من الكهرباء من خلال تطوير قدراتها في مجال الطاقة المتجددة؛ واستصلاح ١٠٠ ٠٠٠ هكتار لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأرز؛ ودعم برنامج تصنيع متنوع لضمان إضافة قيمة إلى سلاسل القيمة ذات الأولوية، مثل السياحة والنقل والمناجم والصناعات الزراعية وصيد الأسماك وتربية الماشية والصناعات الثقافية؛ وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة في صفوف النساء والشباب؛ وبناء ٥٠ ٠٠٠ منزل جديد في جميع أنحاء البلد؛ وشق الطرق وإصلاحها، بما في ذلك في المناطق الريفية، وإنشاء الموانئ والمطارات والأسواق في جميع أنحاء

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الوزراء ورئيس حكومة جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد كريستيان نتساي، رئيس الوزراء ورئيس حكومة جمهورية مدغشقر، من المنصة.

**خطاب نيافة الكاردينال بيترو بارولين، وزير خارجية الكرسي الرسولي**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقبه نيافة الكاردينال بيترو بارولين، وزير خارجية الكرسي الرسولي.

اصطُحِب نيافة الكاردينال بيترو بارولين، وزير خارجية الكرسي الرسولي، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): يسرني كثيراً أن أرحب بنيافة الكاردينال بيترو بارولين، وزير خارجية الكرسي الرسولي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الكاردينال بارولين (الكرسي الرسولي)** (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أقدم تحيات البابا فرانسيس الحارة إلى الرئيس وإلى جميع الوفود المشاركة في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

إن البابا فرانسيس، الذي كرس خطابه إلى السلك الدبلوماسي المعتمد لدى الكرسي الرسولي بمناسبة العام الجديد ٢٠١٩ لموضوع تعددية الأطراف، ومن منطلق إدراكه التام بأن العلاقات في المجتمع الدولي تعاني من توتر وتفتت شديدين، يبحث بلا كلل كل طرف فاعل في الساحة الدولية على السعي الحثيث لتعزيز الحوار على كل مستوى كخطوة لا غنى عنها وترياق لجميع الانقسامات. لقد رأينا في السنوات الأخيرة قيمة تعددية الأطراف الفعالة، على سبيل المثال في انتشار الملايين من الفقر، وتسوية النزاعات المختلفة، وحماية وطننا المشترك،

بالتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والبيئية الحالية والحفاظ عليها مع الالتزام بتنفيذ برنامج جريء وطموح لإعادة التشجير في مساحة لا تقل عن ٢٠٠ ألف هكتار على مدى خمس سنوات، وذلك من خلال زراعة ٢٠ مليون شجرة كل عام حتى تتمكن مدغشقر من العودة إلى وضعها السابق، أي كونها الجزيرة الخضراء.

وتجدر الإشارة إلى العواقب المتعددة لتغير المناخ في جنوب البلاد والإرادة السياسية القوية من الحكومة لتوفير استجابات هيكلية وطموحة لها. لا شك أن اجتماع المائدة المستديرة المقبل بشأن تنفيذ استراتيجية التنمية المتكاملة للجنوب، والذي تشارك الأمم المتحدة في رئاسته مع السلطات الوطنية، سيشكل التزاماً ملموساً بتعزيز قيمة الشراكة العالمية.

إن بلدي، في تصديهِ للتحديات الوطنية، يدعم بقوة تعزيز قيم السلام والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والحكم المسؤول والشمول وتعزيز الفخر والكرامة بين جميع سكان مدغشقر. كل هذا هو الأساس لظهورنا الذي طال انتظاره.

إن الأمم المتحدة شريك رئيسي لمدغشقر وكانت دائماً حليفة لا غنى عنها في مجرى التاريخ المعاصر لبلدي. وقد كانت العملية الانتخابية الأخيرة خطوة رئيسية توضح مرة أخرى تصميم شعب بأكمله على التقدم في تنمية ذاته.

قبل أن أنهي بياني، اسمحوا لي أن أقول إن لدينا مهمة مشتركة تتمثل في إيجاد نموذج للتعبة والشراكة والتعاون يحقق توازناً جديداً حتى تتمكن من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في التنمية المستدامة. نحن نواجه نفس التحديات وسيتعين علينا العمل معاً، لأن مصلحتنا واحدة، وهي كوكبنا المشترك. أعتقد أن هذه رؤية موحدة ستوجه خطواتنا باستمرار وتلهم كل واحد منا بالسعي من أجل عالم أفضل وأكثر إنصافاً وتطلعية، ومن أجل عالم يسوده الحوار والتعاون والازدهار المشترك.

النساء والأطفال من العنف الجنسي واسع النطاق في الصراعات المسلحة. إن استخدام العنف الجنسي بوصفه سلاح حرب أمر غير مقبول على الإطلاق ويجب وضع حد له. يجب ألا نتجاهل محنة الأطفال الذين حملتهم أمهاتهم نتيجة للعنف الجنسي في الحروب. الأمهات والأطفال على حد سواء هم ضحايا أبرياء. يجب حمايتهم ومساعدتهم وإعادة تأهيلهم دون فصلهم عن عائلاتهم أو مجتمعاتهم. يجب ألا يُدخر أي جهد لضمان إعادة إدماجهم بالكامل في المجتمع.

ويثير انتشار الأسلحة القلق بوجه خاص لأنه يشعل أعمال العنف والنزاعات والحروب ويؤدي إلى تفاقمها. ويوثق تقرير الأمين العام (A/74/I) تكاثر الجماعات المسلحة وتزايد الإنفاق العسكري والتنافس على الأسلحة في جميع أنحاء العالم، فضلا عن تنامي خطر استخدام الذكاء الاصطناعي والفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي كأسلحة.

وبالمثل، هناك حاجة إلى زيادة التعاون المتعدد الأطراف لتهيئة الظروف الملائمة واتخاذ الخطوات اللازمة لإزالة الأسلحة النووية. وتشكل معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوتين هامتين نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وهما ثمرة الجهود التي بذلتها العديد من الدول والجهات المعنية الأخرى بغية زيادة الوعي والإدراك فيما يتعلق بالعواقب الإنسانية والكوارث البيئية التي قد تنجم عن استخدام الأسلحة النووية، فضلا عن أنهما تكملان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي سيعقد مؤتمرها الاستعراضي العاشر في العام المقبل، ولا تحولان الانتباه عنها.

يتمثل أحد انتصارات تعددية الأطراف في السنوات الأخيرة في تعبئة الجهود على الصعيد العالمي لانتشال الناس من الفقر المدقع. وقد ساعد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بالإضافة إلى إنجازات أخرى، في انتشال قرابة بليون شخص من براثن الفقر المدقع. وتشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

ومكافحة أوبئة الأمراض المعدية، ورعاية المهاجرين واللاجئين. في الوقت نفسه، نحن ندرك بكل أسف الطرق الكثيرة التي لم يكن فيها التعاون والالتزام الدوليان كافيين للتصدي للتحديات التي نواجهها.

من بين تلك التحديات، يجب علينا أن ننظر في الوضع في الشرق الأوسط والصراعات المختلفة، وخاصة في سورية واليمن، التي تتطلب تعاوناً فعالاً والتزاماً شجاعاً من أسرة الأمم بغية وضع حد للمعاناة الهائلة لأعداد كبيرة من البشر ولوضع الأقدام على طريق السلام وإعادة الإعمار. إن عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، الجارية منذ فترة طويلة، تثير قلقاً دائماً وتواجه الخطر المتمثل في تقديم تدابير وحلول أحادية الجانب بدلاً من الاستجابة التعاونية من المجتمع الدولي.

ثمة مجال آخر يثير قلقاً شديداً وهو الحالتان في فنزويلا ونيكاراغوا، حيث يجب الاستفادة الكاملة من القنوات المؤسسية لإيجاد حلول تفاوضية للمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولتخفيف التوترات والحد من معاناة السكان. ومن المهم في هذا الصدد أيضا تنفيذ التوصيات التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ومن المؤشرات الإيجابية تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لمدة سنة أخرى، وعلى النحو المحدد في قرار مجلس الأمن ٢٣٦٦ (٢٠١٧). على الرغم من العوائق الكثيرة التي تواجهها عملية السلام الجارية في كولومبيا إلا أنها تظل مثلاً ملهماً لعالم تعددية الأطراف الفعالة.

إن أحد التحديات الكبرى هو غياب السلم والأمن في أجزاء كثيرة من العالم. في إطار جهودنا المشتركة لمنع نشوب الصراعات وإنهاء الحروب عن طريق الوساطة وبناء السلام والمصالحة بعد انتهاء الصراع، من المناسب التذكير بقرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩) في الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ هذه الذكرى مناسبة جديدة بالترحيب لتجديد التزامنا بحماية

واستعادة نسيج العلاقات لبناء إنسانية تتصف بمزيد من الإخاء. ونحن نشهد عصرا من التغييرات: ولا نتحدث هنا عن تحول ثقافي فحسب بل أنثروبولوجي أيضا، مما يخلق دلالات جديدة. وفي خضم عملية التحول هذه، يجب أن تكون لدينا الشجاعة على وضع الإنسان في محور جهودنا وعلى العمل من أجل تعزيز إيكولوجيا متكاملة تستند إلى وشائج لا انفصام لها بين الحرص على الطبيعة وإقامة العدل لصالح الفقراء والالتزام تجاه المجتمع والسلام الداخلي.

وعندما يتعلق الأمر برعاية بيتنا المشترك والتهديد الذي يشكله تغير المناخ، ما فتى المجتمع الدولي يحفز تعاونه المتعدد الأطراف. وشهدنا ذلك في اتفاق باريس في عام ٢٠١٥. وشهدناه مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر في كاتوفيتسه لدى اعتماد دفتر قواعد كاتوفيتسه لتنفيذ اتفاق باريس.

وسعى لتعزيز استجابة متعددة الأطراف، هناك حاجة ملحة بوجه خاص إلى إيجاد إطار شفاف لتعزيز الثقة بين الدول في الوفاء بالالتزامات المتعهد بها. وثمة حاجة إلى مزيد من التعاون الفعال المتعدد الأطراف بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، على سبيل المثال بشأن تمويل تدابير الحد من تغير المناخ، ونقل التكنولوجيا، ومسائل الطاقة، فضلا عن الكيفية التي يمكن بها تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات تقاسم الأعباء ذات الصلة. ويمكننا، بل ويجب علينا، تحقيق الأهداف التي حددناها لصالح الأجيال المقبلة. ويجب علينا، كما شجعنا البابا فرانسيس خلال قمة العمل المناخي قبل بضعة أيام، مواصلة هذه الجهود بصدق وشجاعة ومسؤولية.

وبينما نرعى بيتنا المشترك، يجب أن نولي اهتماما خاصا لمنطقة الأمازون حيث دمرت العديد من الحرائق المنطقة. وندرك جميعا مدى أهمية الأمازون للعالم بأسره، بل في الحقيقة لمستقبل البشرية ذاته. وبعد أسبوع من يوم غد؛ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، سيعقد البابا فرانسيس مجمعا للأساقفة من جميع أنحاء

التزاما متعدد الأطراف لم يسبق له مثيل. ومع ذلك، وكما يشير تقرير الأمين العام، فإنه على الرغم من إحراز تقدم كبير، قد لا يتسنى، إذا وصلنا العمل بالوتيرة الحالية، بلوغ أهدافنا بحلول عام ٢٠٣٠.

وقد شدد البابا فرانسيس عندما تكلم أمام الجمعية العامة قبل أربع سنوات (انظر A/70/PV.3)، قبيل اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مباشرة، على أن النموذج الجديد للتنمية الذي تدعو إليه الخطة يجب أن ينطلق من المبدأ الأساسي المتمثل في كفالة تمتع جميع البشر بالكرامة ويجب أن يستند إلى الفهم بأن الفقر المدقع يعني في المقام الأول حرمان الإنسان من تلك الكرامة. وقال إنه:

”فضلا عن خططنا وبرامجنا، فإننا نتعامل مع رجال ونساء حقيقيين، على غرار الحكام، يعيشون ويكافحون ويعانون، وكثيرا ما يجدون أنفسهم مجبرين على العيش في فقر وفي حرمان من جميع الحقوق.“ (A/70/PV.3، صفحة ٥)

وعندما نركز على إيلاء الأولوية للكرامة الإنسانية لكل فقير، رجلا كان أم امرأة، فتى كان أم فتاة، سندرك على الفور الحاجة إلى مساعدتهم في تحقيق نائمهم المتكامل بوصفهم فاعلين لا مفعولا بهم.

إن التعليم عنصر تمكين أساسي ولا غنى عنه لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأطلق البابا فرانسيس مؤخرا ”التحالف التعليمي العالمي“ الذي جدد فيه الدعوة إلى إقامة حوار بشأن الكيفية التي يمكننا بها تشكيل مستقبل كوكبنا والحاجة إلى توظيف مواهب الجميع، نظرا لأن كل تغيير يتطلب عملية تعليمية ترمي إلى تحقيق تضامن عالمي جديد وإيجاد مجتمع أكثر ترحابا. ويرى البابا فرانسيس أننا بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى توحيد جهودنا في إطار تحالف تعليمي واسع النطاق لبناء أفراد ناضجين قادرين على التغلب على الانقسام والعداء

بإبرام الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، كما شارك فيها.

رغم النتيجة التوافقية، يشكل الاتفاق العالمي إلى جانب الاتفاق الخاص باللاجئين إشارة مهمة إلى الإرادة السياسية التي تؤكد مسؤوليتنا المشتركة عن التصرف على نحو متضامن ليس فقط باعتبارنا حكومات ولكن أيضًا مع الأشخاص الذين ينتقلون. وفي المستقبل، سيكون متدنى استعراض الهجرة الدولية محورًا لمتابعة واستعراض الاتفاق العالمي. وينبغي لجميع الدول، بغض النظر عن موقفها السياسي من الاتفاق، الاستفادة من هذا المنتدى الفريد لمعالجة التحديات والشواغل الناشئة التي تواجهها في مجال جعل الهجرة الدولية أكثر أمانًا وانتظامًا.

ويرى الكرسي الرسولي أن المبدأ الأساسي لتعددية الأطراف هو الأخوة الإنسانية. ومن هذا المنظر، يأمل الكرسي الرسولي أنه بينما نتطلع جميعًا إلى الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة في العام المقبل، فإن المجتمع الدولي سوف يعيد النظر في سبب وجوده ويلتزم من جديد بمهمة توحيد الأمم والربط بين الدول والجمع بين الناس كأسرة واحدة. إن الكرسي الرسولي والكنيسة الكاثوليكية عبارة عن تجمع بين شعوب من جميع الأمم والأعراق، مكرس بكل صدق للوفاء بهذا الالتزام المشترك الصعب والنبيل والضروري والعمل المشترك وتحقيق الصالح العام. اصطحب نيافة الكاردينال بييترو بارولين، وزير خارجية الكرسي الرسولي، من المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فام بينه مينه، نائب رئيس وزراء فييت نام.

**السيد فام بينه مينه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أهنئ السيد تيجاني محمد بندي على انتخابه رئيسًا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأعتقد اعتقادًا راسخًا أنه سيقود دورتنا بنجاح وبمهارة.

العالم في الفاتيكان من أجل منطقة الأمازون. وسيركز الجمع بشكل أساسي على التحديات الكنسية والرعية في المنطقة، مع إيلاء اهتمام خاص للشعوب الأصلية الذين يعيشون هناك والمسائل البشرية والإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على المنطقة، بل وعلى البشرية.

وحتى يتسنى التأكد من عدم إقصاء أحد من الاستفادة من فوائد التنمية الاقتصادية، لا بد من وجود التزام متعدد الأطراف تجاه تحقيق الازدهار للجميع من خلال فتح باب المشاركة الاقتصادية للأفراد والشعوب. وبالمثل، يجب أن يتمتع البشر بحقوقهم الإنسانية الأساسية التي يُحرمون منها غالبًا في حالات النزاع أو العنف الواسع النطاق والكوارث والفشل المؤسسي. وفي الذكرى السنوية السبعين لاعتماد اتفاقيات جنيف التي حلت في هذا العام، أشار البابا فرانسيس إلى أن هذه الصكوك القانونية الدولية الهامة تفرض قيودًا على استخدام القوة وتحمي المدنيين والسجناء في وقت الحرب. وحث الدول على مراعاة القيود التي يفرضها القانون الدولي الإنساني وعلى حماية الشعوب العزل والهياكل المدنية، ولا سيما المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة ومخيمات اللاجئين.

ويتمثل أحد الحقوق التي يجب على المجتمع الدولي أن يكفلها بقدر أكبر من اليقظة في الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد شهدنا في العام المنقضي تزايد الهجمات على معتنقي الديانات. ونعرب عن تقديرنا للمجتمع الدولي لتوجيهه الانتباه إلى الهجمات على معتنقي الأديان واعتماده للعديد من المبادرات لحماية الكنائس والمساجد والكنس والمعابد وغيرها من الأماكن الدينية.

أخيرًا، يتطلب تحديا الهجرة الدولية والتشريد القسري التزامًا وعملاً شاملين من جميع الدول. وقد وفر الكرسي الرسولي دعماً نشطاً للمشاورات والمفاوضات الحكومية الدولية التي كُلت

لقد رأينا أيضًا تحقيق إنجازات مهمة في مجال التنمية العالمية. حيث انتشل مئات الملايين من الناس من براثن الفقر. وجرى تعميم التعليم الابتدائي في العديد من الدول. وتم تخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال إلى حد كبير. لقد أنشأنا معًا استراتيجيات وأطرًا مهمة لجهود التنمية العالمية مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

لكن تعددية الأطراف تواجه تحديات جسيمة. ومن المثير للقلق اختيار المصالح الوطنية بمعناها الضيق على حساب القيم المشتركة وتفضيل سياسات القوى الكبرى والإكراه والمنافسة والمواجهة، على التعاون والحوار واحترام القانون الدولي. وقد أثر تراجع الالتزام والموارد السياسية على كفاءة وفعالية التعاون المتعدد الأطراف.

ويحدث كل ذلك في فترة تعد فيها التحديات التي نواجهها أكبر حجمًا وأكثر تعقيدًا من حيث طبيعتها. ولا توجد دولة محصنة ضد الآثار المباشرة والطويلة الأجل لتغير المناخ أو التدهور البيئي أو الأوبئة. ويطول أمد النزاعات في العديد من المناطق، لا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا، في حين يتزايد خطر نشوب النزاعات في مناطق أخرى. ولم تعد مناطق القتال تنحصر في مناطق حروب بعينها ولكنها امتدت إلى مدن وقرى مكتظة بالسكان.

وأصبح النظام العالمي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار أكثر هشاشة. وقد جلب تطور العلوم والتكنولوجيا وسائل وأساليب جديدة للحرب. والإنفاق العسكري العالمي في أعلى مستوياته. وعلى حد تعبير الأمين العام، فإن العالم على وشك حرب باردة جديدة.

وفي هذا السياق، فإننا نرحب بالموضوع الذي حدده الرئيس في الوقت المناسب لهذه الدورة "تعبئة الجهود المتعددة

وأود أن أعرب عن تقديري لسعادة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، على إسهاماتها المهمة في أعمال الجمعية، وكذلك الأمين العام أنطونيو غوتيريش، على عمله وتفانيه خلال العام الماضي.

اندلعت الحرب العالمية الثانية قبل ثمانين سنة وأصبحت الفصل الأكثر دموية في تاريخ البشرية. وأودى هذا النزاع العالمي بحياة عشرات الملايين ودمر الاقتصادات والمجتمعات. لقد شهدت الحرب العالمية الثانية ارتكاب جرائم مروعة وظهور أسلحة ووسائل حرب جديدة بقوة تدميرية لا مثيل لها. وفي ختام هذه الفترة التاريخية، أصبحت الدول تدرك أهمية نظام الأمن الجماعي القائم على التعاون المتعدد الأطراف والقانون الدولي كأساس لنظام عالمي بعد الحرب. لقد ثبت أن هذا كان اختيارًا حكيمًا.

وعلى مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية، أضحت تعددية الأطراف مع وجود الأمم المتحدة في صميمها أمرًا لا غنى عنه. وتوفر المؤسسات المتعددة الأطراف منتديات للدول للتداول ووضع سياسات مشتركة في جميع جوانب الحوكمة العالمية، بدءًا من الموضوعات الرئيسية للسلام والأمن والاقتصاد والتجارة والتنمية وحقوق الإنسان إلى مجالات التعاون المتخصصة في مجالات البحرية والطيران والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية. كما أنها تولد الأفكار وتضع المعايير والاستراتيجيات لتنسيق جهود الدول للتصدي للتحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية وتحسين جودة الحياة.

إننا على عتبة العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. ويمكننا أن نفخر بعالم يسوده السلام والتعاون والتنمية. ويمكننا أن نفرح بإنجازات جهود السلام في مختلف المناطق، من مالي إلى ليبيريا ومن جنوب السودان إلى كوت ديفوار. وترحب فييت نام بجميع الجهود المبذولة لتسوية النزاعات بالحوار والوسائل السلمية بما في ذلك عملية الحوار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.



بشغل ذلك المنصب الهام. وستبذل فييت نام، كعضو في المجلس، قصارى جهدها للعمل مع جميع أعضاء الأمم المتحدة صوب تحقيق الأهداف النهائية للسلام والتنمية المستدامين.

ومن الأهمية بمكان أن نعمل جميعاً، بالنظر إلى تحديات اليوم الهائلة، من أجل إعادة تفعيل تعددية الأطراف وتعزيز الأمم المتحدة. أود أن أقدم بعض الأفكار حول الكيفية التي يمكن بها تحقيق ذلك.

أولاً، يجب علينا جميعاً أن نؤكد من جديد الأهمية الجوهرية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في العلاقات الدولية والتعاون المتعدد الأطراف. فالقانون الدولي هو أساس المساواة في العلاقات بين الدول. ويجب أن تتوافق أعمالنا مع احترام القانون الدول وأن تسترشد به. وترى فييت نام أن احترام القانون الدولي هو أكثر الوسائل فعالية في منع نشوب النزاعات وفي البحث عن حلول مستدامة للنزاعات. ونحن نؤيد جميع الجهود الرامية إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك من خلال التفاوض والتوفيق والتسوية القضائية.

وندعو إلى الرفع الفوري للحظر الانفرادي المفروض على كوبا، الذي يتعارض مع القانون الدولي. ونحث الأطراف المعنية في بحر الصين الجنوبي على احترام القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، التي يشار إليها على نحو ملائم بأنها دستور المحيطات والبحار. فالربط بين المحيطين الهندي والهادئ وبحر الصين الجنوبي يكتسي أهمية استراتيجية للسلام والأمن والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد أسفرت جهود الدول المعنية عن نتائج إيجابية في تسوية الخلافات والمنازعات. بيد أن فييت نام أعربت في مناسبات عديدة عن قلقها إزاء التطورات المعقدة الأخيرة في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك الحوادث الخطيرة التي تشكل تعدياً على حقوق فييت نام السيادية وولايتها القضائية في مناطقنا

الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول“.

يتبوء التعاون المتعدد الأطراف مكانة خاصة في السياسة الخارجية لفييت نام. ويرتبط تاريخنا في الإصلاح والتنمية والتكامل الدولي ارتباطاً وثيقاً بمشاركتنا في المؤسسات المتعددة الأطراف العالمية والإقليمية. وقد ساعدت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية فييت نام على إعادة بناء البلد بعد عقود من الحرب.

وأتاح الأطر السياسية والقانونية الصلبة لفييت نام مواصلة تعزيز التكامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذ أهداف التنمية العالمية بشكل أفضل. وزودت الأمم المتحدة والمنتديات المتعددة الأطراف فييت نام بمنابر سياسية وقانونية مهمة لتوسيع نطاق تعاوننا مع دول العالم.

لقد كانت فييت نام شريكا نشطا وبناء في العمليات المتعددة الأطراف. ونحن نعمل مع الدول الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتعزيز دور الرابطة في مجال تعزيز السلام والأمن وتحقيق الازدهار في جنوب شرق آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وفي الأمم المتحدة، شارك أفراد من جيش فييت نام الشعبي في عمليات المنظمة لحفظ السلام. وأسهم دبلوماسيونا وخبراءنا إسهاما كبيرا في تطوير برامج وسياسات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والمحيطات والبحار وحقوق الإنسان، في جملة أمور أخرى. وتلتزم فييت نام التزاما قويا بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وتتخذ خطوات ملموسة، بصفة بخاصة، لوضع حد للمنتجات البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة بحلول عام ٢٠٢٥. وتتشرف فييت نام بأنها انتخبت عضوا غير دائم في مجلس الأمن. وأود أن أعرب للجمعية العامة، باسم حكومة وشعب فييت نام، عن أخلص امتناننا على تكليفنا مرة أخرى

ثالثاً، ينبغي للجهود المتعددة الأطراف أن تضع الناس في صميمها. ويشكل السلام الدائم شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة ولا يمكن تحقيقه إلا بكفالة سلامة السكان وظروفهم المعيشية الأساسية. إن فييت نام تشجب جميع الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية ذات الأهمية الحيوية لبقائهم على قيد الحياة. إننا نؤيد خطط الأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والاستقرار والأطفال والنزاعات المسلحة ولنلتزم بالنهوض بها. وقد أيدت فييت نام إعلان المدارس الآمنة من أجل تضافر الجهود لحماية حق الطفل في التعليم في جميع الظروف. وسنعمل على تعزيز جهود التعمير بعد انتهاء النزاع، ولا سيما الإجراءات المتعلقة بالألغام، من أجل سلامة الناس والانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي وتنمية الدول.

رابعاً، يجب إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف من أجل تلبية الاحتياجات الجديدة للدول الأعضاء وتحسين خدمة مصالحها، ولا سيما الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وترحب فييت نام بجميع الجهود الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز فعاليتها وكفاءتها. ونشدد على ضرورة زيادة تولي الحكومات زمام الأمور وحشد إسهام المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات والمجتمعات صاحبة المصلحة. وستعمل فييت نام مع الدول الأعضاء للمساهمة بنشاط في إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن من أجل تعزيز شفافيته وديمقراطيته وفعاليته.

وأخيراً، فإن الالتزام السياسي لقادة العالم أمر لا غنى عنه في أي جهود تهدف إلى تنشيط تعددية الأطراف. فلا سبيل لتمكين الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف إلا إذا التزمت جميع البلدان بالصالح العام للمجتمع الدولي بدلا من المصالح الضيقة واستثمرت إرادتها ومواردها. ولا يمكننا استهلال فصل جديد أكثر إشراقاً من تاريخ البشرية ما لم يكفل ذلك الالتزام فصلاً من التعاون والحوار؛ فصلاً من السلم والتنمية المستدامين.

البحرية، على النحو الذي حددته الاتفاقية. وينبغي للدول المعنية أن تمارس ضبط النفس وأن تمتنع عن القيام بأعمال انفرادية قد تؤدي إلى تعقيد الحالة أو تصعيد التوترات في البحر، وينبغي تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية قانون البحار.

ثانياً، من المهم تعزيز أوجه التآزر على الصعيدين العالمي والإقليمي. فلا يمكن للإجراءات العالمية أن تكون فعالة إلا إذا تمت ملاءمتها مع الظروف التاريخية والاجتماعية - الاقتصادية والسياسية والثقافية والجغرافية الخاصة بكل منطقة ودولة. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤدي دوراً حاسماً في دعم جهود الأمم المتحدة. وترحب فييت نام بالتعاون بين الأمم المتحدة - ولا سيما مجلس الأمن - والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية في التصدي للتحديات الأمنية في أفريقيا والشرق الأوسط.

وفي منطقة جنوب شرق آسيا، تمثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا إحدى المؤسسات الإقليمية المبنية على الالتزامات المشتركة والمسؤولية الجماعية في تعزيز السلام والأمن والازدهار على الصعيد الإقليمي. وقد صارت الرابطة، خلال ما يربو على ٥٠ عاماً منذ إنشائها، تجسيدا لرؤية الحكومات والشعوب على الصعيد الإقليمي لمجتمع مترابط سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وقد برهنت رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أهميتها المحورية في الهيكل الأمني الإقليمي القائم على القواعد ووفرت منبرا لدول المنطقة وغيرها للتعاون بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة والسلام والاستقرار في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

ستتولى فييت نام في عام ٢٠٢٠، رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالتزامن مع عضويتها في مجلس الأمن. وسنسعى إلى تعزيز التعاون والتكامل بين المجلس والمنظمات الإقليمية، ولا سيما في مجال منع نشوب النزاعات والسلام المستدام.

بعض القيم، تحاول بعض الدول فرض نموذج المجتمع والحكم لديها، مما يؤدي إلى إثارة شكك جديد من الانقسام في العالم يذكرنا بأسوأ فترات الحرب الباردة. واليوم توصف البلدان بأنها معادية مجرد أنها تعتبر من بين الجهات المنافسة أو لأنها ترفض أن تنحاز لأي طرف من الأطراف، بغض النظر عن سياقها وتاريخها. وهناك بلدان أخرى تمارس عليها الضغوط لكي تؤيد إحدى الأيديولوجيات، مما يؤدي إلى إنشاء عالم من ليس معنا فهو ضدنا. وتُرفض معاهدات هامة بصورة انفرادية.

وعلى الرغم من الأحكام الواضحة ضد التدخل في شؤون الآخرين على النحو المجددة في ميثاق الأمم المتحدة، فإنه شائع وأخذ في الانتشار. فموجب القانون الدولي، لا يؤذن بالتدخل في شؤون دولة ذات سيادة إلا لأسباب إنسانية. وفي ممارسة خادعة ومضللة، تُستخدم الأسباب الإنسانية الآن كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية في بعض البلدان، بل لتغيير النظام بوسائل غير ديمقراطية. فقد قامت بعض الحكومات بتلفيق الادعاءات والالتزامات بناء على معلومات كاذبة تنشرها وسائل الإعلام الرئيسية - أو بالأحرى المضللة - لتبرير التدخل بجميع أنواعه، مُتسببة في حالة من عدم الاستقرار والتوترات والفوضى والمعاناة في كثير من الأحيان. ونتيجة لذلك، فإن العالم تسوده أوجه عدم اليقين. ويواجه المجتمع الدولي تحديات شديدة في شكل المنافسة الجيوسياسية والنزاعات المسلحة، علاوة على تزايد الإرهاب والتطرف والتشدد وغير ذلك من التهديدات الأمنية غير التقليدية.

ويجري إحياء سباق التسلح بفعل الاستخدام الأرعن للتهديدات وانتهاك الالتزامات الدولية، على حساب الجهود التي يبذلها العالم للحد من الفقر ومكافحة تغير المناخ وتعزيز الرخاء وتحسين نوعية الحياة. والتجارة الحرة والمنصفة تهددها أشكال جديدة من النزعة الحمائية. وازدادت حدة الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ وشدتها وتواترها، مما يؤدي إلى استفحال عواقبها الإنسانية.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد براك سوخون، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي في مملكة كمبوديا.

**السيد سوخون (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتهنئة معالي السيد التيجاني محمد بندي ممثل نيجيريا على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. إننا نثق ثقة كاملة في قيادته، ويمكنه أن يعول على دعمنا في تنفيذ ولايته.

لقد أصبح العالم مكاناً أفضل بصفة عامة منذ اعتماد الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة. ولكن ظهرت نزاعات جديدة، لا يزال بعضها مستمراً إلى اليوم، بينما احتدمت نزاعات أخرى على مدى عقود. ولبلدي سجل محزن لكونه أحد أكثر الأمم تعرضاً للقصف في تاريخ البشرية، مع أنه لم يدخل في حرب مع أحد. ومن بين مزايا الأمم المتحدة الكبيرة أنها أنشئت لتساعد على منع نشوب هذه النزاعات - التي يشار إليها على سبيل التلطيف باسم النزاعات الإقليمية - من أن تتحول إلى مواجهة عالمية كاملة النطاق، وذلك ينطبق بصفة خاصة على الحالة أثناء الحرب الباردة.

وقد أدت نهاية تقسيم العالم إلى كتلتين متنافستين إلى نشوء نظام عالمي جديد أعقبه بعد فترة وجيزة ظهور قوى اقتصادية جديدة. وهذه التغييرات الجذرية مهدت السبيل للواقع الجديد المتمثل في عالم متعدد الأقطاب. وهذا العالم الجديد ينبغي أن يمكن البلدان من التعايش السلمي فيما بينها وإن اختلفت نظمها السياسية ومرجعياتها الدينية والثقافية ومفاهيم الدور الاقتصادي للدولة لديها. لكن ينبغي أن يكون عالماً يمكنها أن تتفق فيه جميعاً على الخضوع لعدد من القواعد المشتركة الواردة في معاهدات ما من دولة ينبغي أن ترفضها على نحو انفرادي. وعلى الرغم من أن هذا النظام المتعدد الأقطاب لا يمكن إنكاره، فإنه لا يزال يواجه المقاومة والاستنكار. واستناداً إلى ذريعة عالمية

البيئية العالمية لا يمكن معالجتها من خلال جهود بعض البلدان وحدها. فالدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء يجب عليها أن تتكاتف في جهد متضافر لإيجاد تمويل مبتكر بغية مساعدة البلدان المتضررة على تمويل النمو الأخضر وبناء القدرة على الصمود. وبذلك الطريقة يمكننا الحفاظ على تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي يمثل معلما في تاريخ الإدارة المناخية. و باعتبار كمبوديا أحد البلدان الأشد تأثرا بتغير المناخ، فإنها ستواصل اتخاذ الخطوات لمعالجة المسألة والوفاء بالتزاماتها على نحو كامل. وقبل بضعة قليلة، عقدنا مؤتمر قمة العمل من أجل المناخ هنا في نيويورك. ونأمل أن يتعزز التضامن الدولي الآن.

(تكلم بالفرنسية)

أود الآن أن أطلع الجمعية بإيجاز على التطورات الرئيسية في بلدي. ولدينا ما يدعو إلى الشعور بالارتياح، ولكن يساورنا بالغ القلق أيضا. إن التزام كمبوديا بالاقتصاد الحر وتعددية الأطراف أدى إلى نمو لم يسبق له مثيل في الثروة الشخصية والمستويات المعيشية على مدى العقدين الماضيين. فبتحقيق كمبوديا متوسط معدل نمو سنوي يبلغ أكثر من ٧ في المائة طيلة أكثر من ٢٠ عاما، فإن البنك الدولي يصنفها في المرتبة السادسة في قائمة أسرع البلدان نموا في العالم. وقد حققنا معظم الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد المحدد. وترتيبنا في مؤشر التنمية البشرية ارتفع بشكل كبير خلال العقود العديدة الماضية، مما يضعنا في فئة التنمية البشرية المتوسطة ويجعلنا ثامن أنجح بلد في العالم في هذا المجال خلال الفترة نفسها. وفي الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٧، ازداد متوسط العمر المتوقع عند الولادة بنسبة ١٦ عاما تقريبا، من ٥٣,٦ إلى ٦٩,٣. شهدت كمبوديا انخفاضات حادة في وفيات الرضع والوفيات النفاسية والوفيات الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. والحصول على التعليم الابتدائي شامل تقريبا الآن ومعدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية قريبة من ١٠٠ في المائة لكل من

لقد طُلب منا أن نفكر في كيفية حشد الجهود المتعددة الأطراف للتصدي لتلك التحديات العالمية. وأعتقد أن الإجابة تتطلب أن نتناول مسألتين أساسيتين. المسألة الأولى هي كيفية ضمان السلام والأمن والاستقرار في العالم، والثانية هي كيفية التي يمكننا بها إعادة نظام تعددية الأطراف إلى المسار الصحيح وجعله فعالا مرة أخرى. إن التهديدات الخطيرة المتزايدة التي يتعرض لها الأمن العالمي ومستقبل كوكبنا نتيجة مباشرة لإضعاف نظام تعددية الأطراف. ولا بد من عكس مسار هذا الاتجاه.

والتنمية، عندما تكون مستدامة حقا، ينبغي أن تكون عاملا إيجابيا في معالجة معظم المشاكل التي تواجه العالم. وعلى مدى قرن تقريبا، يسرت عولمة الاقتصاد العالمي، مدفوعة بنظام فعال لتعددية الأطراف، على نحو كبير التجارة والاستثمار وتدفق الأشخاص والتقدم التكنولوجي. ولكن لكل شيء جوانبه السلبية. فعلى الرغم من أن العولمة تدعم النمو الاقتصادي، فإنها أيضا توسع نطاق التفاوتات وتثير المسائل المتعلقة بالإنصاف والشمول. وأوجد التصنيع مستوى من الثروة المادية لم نشهد له مثيلا أبدا من قبل، ولكنه أثر أيضا على البيئة وسيتسبب في ضرر لا يمكن إصلاحه إن سُمح باستمراره بدون ضوابط. فلن نحقق أي تقدم بالحماية والعزلة الذاتية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الانفتاح يمكن أن يتيح لنا فرصا جديدة لمواجهة عقلية لعبة المحصلة الصفرية. وتعزيز التنمية الشاملة والمشاركة يتطلب، بالتالي، أن نغلب كفة الحوار والشراكة على كفة المواجهة والعدوان.

والتهديدات الخطيرة الأخرى، مثل الضغوط البيئية الجديدة، تشكل تحديات خطيرة على التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعلى مدى فترة طويلة أكثر مما ينبغي، اعتبرنا مواردنا الطبيعية، مثل الهواء النقي والسماوات الزرق والمياه النظيفة والتربة الصحية، من الأمور المسلم بها. وقد أسأنا معاملتها، وهي الآن ترد لنا الصاع صاعين. إن المسائل

ومع ذلك، نواجه الممارسات التي لا تتفق مع الديمقراطية لأنها لا تحترم القانون والمؤسسات والأفراد. إننا نتعامل مع أحد أنواع المعارضة التي اكتسبت شعبية بتبني طريق الغوغائية والعنصرية وكره الأجانب. ويستخدم مناصروها أساليب مدانة عالميا - التشهير ونشر الوثائق المزورة، ونشر المعلومات الكاذبة والتحرير على الكراهية العنصرية والعنف والتحرير. ووصلت الأمور إلى نقطة حرجة عندما أبلغ زعيم هذه المعارضة أنصاره بأنه يحصل على التمويل والمساعدة التقنية من دولة أجنبية للإطاحة بالحكومة مستخدما نفس الأساليب التي رأيناها في ما يسمى بالثورات الملونة في أماكن أخرى من العالم. لقد استجبتنا لإنفاذ التشريعات القائمة، التي، أود أن أؤكد، لا تختلف عن القاعدة التي يطبقها الغرب عندما يتصرف أحد الأحزاب السياسية خارج نطاق القانون. وهذا هو الذي يجري تأيينا عليه اليوم وما يرى البعض أنه يبرر فرض الجزاءات.

إننا نواجه التدخل من جانب الحكومات والمؤسسات التي تذهب إلى حد أبلاغنا بكيفية صياغة وإنفاذ قوانيننا؛ التي تمول بصورة مباشرة أو غير مباشرة الفصائل السياسية وتدعمها؛ والتي تحاول أن تفرض أشخاصا على حياتنا السياسية الذين جعلوا أنفسهم منبوذين في المجتمع بانتهاكهم القوانين مرارا؛ والتي تحاول التأثير على اتجاه سياستنا الخارجية؛ ولن تتردد في إيذائنا بالجزاءات باسم القيم والمبادئ التي تحتج بها عندما تكون الظروف مؤاتية لهم وتنساها تماما بعكس ذلك.

وشأننا شأن الشعوب الأخرى، نحن، الكمبوديين، نريد ببساطة أن تكون الحرية بأيدينا وأن نتخذ قراراتنا بأنفسنا، وأن ندافع عن سيادتنا ومصالحنا الوطنية الأساسية وفقا لقيمنا وتطلعاتنا وخصائصنا. ولا تكمن أهمية القانون الدولي في الإنصاف والعدالة فحسب، ولكن أيضا في طريقة تنفيذه. وهذا هو السبب في أننا نتوقع من جميع البلدان والمؤسسات الدولية أن يسري القانون الدولي بشكل موحد ورفض أي ممارسات

الفتيان والفتيات. ونحوّل التزاماتنا إلى سياسات وإجراءات - وهو ما يمكن تلخيصه بالتركيز على عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ومثل اعتماد الإطار الاستراتيجي الوطني للحماية الاجتماعية للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٥ نقطة تحول أكدت مدى الأهمية التي توليها حكومة بلدي للحماية الاجتماعية.

وبوصفنا كمبوديا بلدا استفاد في يوم من الأيام من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنها الآن هي أحد أنشط المساهمين في تلك البعثات، حيث نشرت أكثر من ٦٣٠٠ من معتمري الخوذ الزرق في ثمانية بلدان في أفريقيا والشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٦. وفي هذا العام، جاءت كمبوديا في المرتبة التاسعة والعشرين للبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام من أصل ١٢٢ بلدا، وفي المرتبة الثالثة من بين بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ولدى حكومة بلدي هدفان رئيسيان. الأول هو الحفاظ على السلام والاستقرار السياسي وتوطيد الديمقراطية التعددية، والثاني هو جعل ضمان الحقوق الأساسية لشعبنا، بما في ذلك الحق في الغذاء والصحة والتعليم والسكن والعمل والتنقل، من الأولويات. وخلال الانتخابات العامة التي جرت مؤخرا، أعرب ٧٧ في المائة من الناخبين عن تأييدهم لهذه السياسات.

كما أود أن أتشاطر مع الجمعية العامة شواغلنا الجديدة. فقد نصّت اتفاقات ١٩٩١ حول تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا على إقامة نظام ديمقراطي قائم على النموذج الغربي في كمبوديا، وهي بلد لم يسبق له قط أن اتبع هذا النظام. وكما نعلم جميعا، لا يمكن فرض الديمقراطية بمرسوم وإنما يجري تعلمها تدريجيا. ومقارنة بماضينا المأساوي وماضينا القريب، قطعنا أشواط هائلة في هذا الصدد. فدستورنا وتشريعاتنا ومؤسساتنا تستند إلى حد كبير على إلى النماذج الغربية. وقد عقدنا انتخابات الجمعية الوطنية كل خمس سنوات منذ عام ١٩٩٣، وبلغت مشاركة الناخبين في انتخابات هذا العام ٨٣ في المائة، وهو رقم لا يمكن أن يحلم بتحقيقه سوى العديد من البلدان الغربية.

وتوازن الاقتصاد العالمي يتجه نحو الجهول. لقد بات انتهاك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أمرا شائعا، واستخدام الوسائل غير المشروعة في القانون الدولي كدعم الإرهاب وفرض الحصار الاقتصادي لم يعد له من وازع أو رادع. إن كل ذلك يزيد من حالة الفوضى على الساحة الدولية ويجعلنا نتجه شيئا فشيئا نحو شريعة الغاب بدلا من حكم القانون؛ ويضع مستقبل بلداننا في خطر حقيقي ويجعل شعوبنا تدفع أثمانا باهظة من أمنها ودماء أبنائها واستقرارها ورفاهها.

إننا نقف اليوم أمام مفترق طرق، فإما أن نعمل بصدق على بناء عالم أكثر أمنا واستقرارا وعدالة، عالم خال من الإرهاب والاحتلال والهيمنة، عالم يستند إلى القانون الدولي وثقافة الحوار والتفاهم المشترك، أو أن نقف مكتوفي الأيدي أمام كل ما يحدث ونترك مستقبل شعوبنا والأجيال القادمة في مهب الريح ونضرب بعرض الحائط المبادئ والأهداف التي وضعها الآباء المؤسسون لهذه المنظمة، هذا هو السؤال والقرار لكم أيها السادة.

ما زال الإرهاب يمثل أحد أهم التهديدات للسلم والأمن الدوليين ويشكل خطرا محققا يواجه الجميع دون استثناء، وذلك رغم ما حققناه في سورية من إنجازات بفضل تضحيات وبطولات الجيش العربي السوري ومساعدة الحلفاء والأصدقاء. لقد عانى شعبنا لأكثر من ثماني سنوات من ويلات هذا الإرهاب الذي قتل الأبرياء بوحشية وتسبب في أزمة إنسانية ودمر البنى التحتية وسرق وخرّب مقدرات البلد. ولكن في المقابل سيسجل التاريخ بأحرف من ذهب أن الشعب السوري قد سطر ملحمة بطولية في حربه ضد الإرهاب، وأنه لم يدافع عن نفسه وعن وطنه وحضارته فقط، بل ساهم أيضا في الدفاع عن الإنسانية جمعاء، وعن القيم الحضارية وثقافة التسامح والعيش المشترك في مواجهة الفكر المتطرف وثقافة الكراهية والموت التي تحاول نشرها التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم داعش وجبهة النصرة وغيرها ومن خلفهما من يرعاها ويدعمهما.

انتقائية له. وترحب كمبوديا بالتعاون الحقيقي مع جميع بلدان العالم، بشرط واحد فقط، وهو أنه يجب احترام سيادتها. لن نقبل التدخل تحت أي ظرف من الظروف، ولن نقوّض سيادتنا مقابل أي شكل من التعاون أو المعاملة التفضيلية.

وأود أن أختتم بتشاطر إيماننا بأنه في عالم متعدد الأقطاب، لا يمكن لتعددية الأطراف أن تنجح إلا إذا رفضت جميع أشكال التدخل. ومن مبدأي المساواة والسيادة اللذين أوجدا قبل أكثر من ٣٦٠ سنة في معاهدة وستفاليا، إلى ميثاق الأمم المتحدة، فإن لدى العالم المبادئ التي يحتاج إليها لتسترد بها في علاقاته الدولية. ويجب احترام جميع البلدان، كبيرة كانت أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة؛ وعدم السماح بالتدخل في شؤونها الداخلية من جانب أي جهة خارجية. إن النظم الاجتماعية والسبل التي تختارها لتحقيق تنميتها تجسد قراراتها السيادية. وبوسعنا من خلال احترام حق الشعوب في تقرير المصير، المكرس في الميثاق رسميا، أن نجعل تعددية الأطراف تزدهر ونجد الطرق المؤدية إلى تحقيق السلم والاستقرار والتضامن والتقدم.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد وليد المعلم، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في الجمهورية العربية السورية.

**السيد المعلم (الجمهورية العربية السورية):** السيد دجاني محمد بندي، رئيس الدورة الرابعة والسبعين للجمعية، أهنتكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية، وأتمني لكم النجاح والتوفيق. كما أشكر سلفكم على دورها الهام في قيادة أعمال الدورة الماضية للجمعية العامة. نلتقي اليوم في لحظة تبدو فيها الصورة قائمة على الصعيد العالمي، حيث تتعرض الأسس التي قامت عليها منظومة العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والقانونية والأمنية لخطر غير مسبوق منذ تأسيس منظمنا هذه، حيث تتزايد النزاعات والتهديدات للأمن والسلم الدوليين. وفرص الحرب تسبق فرص السلم.

لا يسمح لي بتعداد الجرائم التي يرتكبها هؤلاء الإرهابيون. ولكنني سأذكر فقط قصفهم المستمر للمناطق المدنية المجاورة لإدلب بالقذائف والصواريخ واتخاذ المدنيين الموجودين في منطقة إدلب دروعاً بشرية، ومنعهم من الخروج عبر ممر أبو الظهور الإنساني الذي فتحتة الحكومة السورية.

إن السؤال هنا هو، لو كنتم تعانون مثل هذا الوضع، هل يمكن لحكوماتكم أن تقف مكتوفة الأيدي؟ هل يمكن أن تتخلوا عن حقوقكم وواجبكم في حماية شعوبكم وفي تحرير منطقة ما في بلادكم من سيطرة الإرهابيين وشذاذ الآفاق؟ لقد تعاملت الحكومة السورية مع المبادرات السياسية الرامية إلى حل الوضع في إدلب، ومنحتها أكثر من الوقت اللازم للتنفيذ. حيث رحبنا بمذكرة إنشاء مناطق خفض التصعيد وبتفاق سوتشي بخصوص منطقة إدلب أملاً منا في أن يسهم ذلك في استكمال عملية القضاء على جبهة النصرة وبقايا داعش وغيرها من التنظيمات الإرهابية الموجودة في إدلب، وذلك بأقل الخسائر بين صفوف المدنيين.

كما أعلننا عدة مرات عن وقف العمليات القتالية، ولكن إليكم ما الذي حصل منذ ذلك الوقت وحتى الآن. فلم ينفذ النظام التركي التزاماته بموجب هذين الاتفاقين، لا بل على العكس فقد قدم كل أشكال الدعم للإرهابيين وحصلوا على أسلحة أكثر تطوراً. كما سيطرت جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة على أكثر من ٩٠ في المائة من منطقة إدلب، وباتت نقاط المراقبة التركية التي أقيمت داخل الأراضي السورية نقاطاً لدعم الإرهابيين وعرقلة تقدم الجيش السوري في معركته ضد الإرهاب في إدلب.

والآن يستमित النظام التركي، مدعوماً من بعض الدول الغربية، في حماية إرهابيي جبهة النصرة وباقي التنظيمات الإرهابية الموجودة هناك، تماماً كما فعلوا سابقاً في كل مرة كنا نواجه فيها الإرهابيين. تخيلوا، أيها السادة، أن تتدخل دولة

نحن عازمون على استكمال الحرب ضد الإرهاب بمختلف مسمياته حتى تطهير كل الأراضي السورية منه، وستتخذ كل الإجراءات المطلوبة لضمان عدم عودته. ولكن في المقابل، فإن القضاء النهائي عالمياً على هذا الكابوس الجاثم على صدور الجميع يتطلب إرادة دولية حقيقية. ولتحقيق هذه الغاية لسنا بحاجة إلى إعادة اختراع العجلة، فلدينا ترسانة ضخمة من قرارات مجلس الأمن المعتمدة تحت الفصل السابع والمخصصة لمحاربة الإرهاب، وتجييف منابعه وقطع مصادر تمويله، لكن المشكلة أنها ما زالت جميعها حبراً على ورق.

فمحاربة الإرهاب للأسف ليست بعد في سلم أولويات بعض الدول، وتراها تصمت صمت القبور إزاء ما تواجهه دول مثل بلدي من إرهاب وحشي. بينما لا يتعدى الأمر بالنسبة للبعض الآخر مجرد إطلاق للتصريحات والبيانات الجوفاء، وفي المقابل هناك من يستثمر فعلياً في الإرهاب ويستخدمه كأداة لفرض أجنداته المشبوهة على الشعوب والحكومات التي ترفض الإملاءات الخارجية وتتمسك بقرارها الوطني المستقل. وقد تجلّى هذا الأمر بأوضح صورة في حالة سورية، حيث استقدم إليها عشرات الآلاف من الإرهابيين الأجانب من أكثر من ١٠٠ دولة وذلك بدعم وتغطية من دول باتت معروفة للجميع. والأُنكى من ذلك، أن هذه الدول نفسها تنكر علينا حقنا في الدفاع عن شعبنا من هؤلاء الإرهابيين، وتعتبرهم مقاتلي حرية أو كما يحلو للبعض تسميتهم بالمعارضة السورية المسلحة. لكن غاب عن ذهنهم أنهم إذا استمروا في نهجهم هذا فإن الإرهاب سيعود أقوى مما كان وسيهدد الجميع دون استثناء، حتى داعميه ومستثمريه.

إن أوضح مثال على ما أقول هو الوضع في منطقة إدلب السورية والتي أصبح معروفاً للجميع بأنها باتت تشكل أكبر تجمع للإرهابيين الأجانب في العالم، وذلك بشهادة تقارير اللجان المختصة في مجلس الأمن نفسه. إن الوقت الممنوح لإلقاء كلمتي

بمكافحة الإرهاب لضمان أمن الحدود، وأن تسحب قواتها من الأراضي السورية؛ أو أن تكون دولة معتدية ومحتلة وعليها تحمّل تبعات ذلك، فلا يمكن لأمن الحدود في بلد ما أن يُبنى على حساب أمن البلدان المجاورة أو على حساب سيادتها وسلامة أراضيها.

بالتوازي مع معركتنا ضد الإرهاب، كنا حريصين على دفع المسار السياسي قدماً، حيث واصلنا المشاركة في اجتماعات أستانا باعتبارها إطاراً حقق نتائج ملموسة على الأرض، كما تعاطينا بكل إيجابية مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، المتمثلة بتشكيل لجنة لمناقشة الدستور، وانخرطنا في هذا الصدد بحوار جاد وبناء مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية لتشكيل هذه اللجنة، لا بل إن تصميم سورية على تشكيل اللجنة الدستورية، وذلك بمتابعة حثيثة لأدق التفاصيل من قبل السيد الرئيس، بشار الأسد، هو الذي أدى إلى تحقيق هذا الإنجاز الوطني الهام للشعب السوري وأحبط كل محاولات العرقلة التي كانت تأتي من الأطراف الأخرى التي ما برحت تراهن على الإرهاب والتدخل الخارجي، أو التي تفرض شروطاً مسبقة ولا تريد لسورية أن تعود إلى طبيعتها.

لقد تمكّننا من الاتفاق مع المبعوث الخاص، خلال زيارته الأخيرة إلى دمشق، على مرجعيات وقواعد الإجراءات المتعلقة باللجنة الدستورية، حيث اتفقنا على المبادئ الناظمة لعملها، ومن ضمن ذلك:

أولاً، يجب أن تتم كل العملية بقيادة وملكية سورية فقط، وعلى أساس أن الشعب السوري هو صاحب الحق الحصري في تقرير مستقبل بلاده دون تدخل خارجي.

ثانياً، يجب ألا يتم المساس، بأي شكل من الأشكال، بمبدأ الالتزام الكامل والقوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها أرضاً وشعباً.

ما يشكل مباشر لحماية جبهة النصر التابعة لتنظيم القاعدة والتي أكدت قرارات مجلس الأمن نفسه أنها تشكل تهديداً، ليس لسورية فقط، بل للسلم والأمن الدوليين.

ما زالت الولايات المتحدة وتركيا تواصلان وجودهما العسكري غير الشرعي في شمال سورية، وقد وصل الصلف بهما إلى حد عقد مباحثات واتفاقيات بشأن إنشاء ما يسمى بـ "المنطقة الآمنة" داخل الأراضي السورية، وكأن هذه المنطقة ستقام على الأراضي الأمريكية أو التركية. إن كل ذلك مخالف للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وأي اتفاقيات تتعلق بالوضع في أي منطقة سورية دون موافقة الحكومة السورية هي اتفاقيات مدانة ومرفوضة شكلاً ومضموناً. كما أن أي قوات أجنبية تتواجد على أراضيها، دون طلب منا، فهي قوات احتلال وعليها الانسحاب فوراً، وإن لم تفعل فلنا الحق في اتخاذ كل الإجراءات المكفولة بموجب القانون الدولي إزاء ذلك.

وهنا تجدر الإشارة سريعاً إلى الممارسات الإرهابية والإجرامية والقمعية التي ترتكبها الميليشيات الانفصالية التي تسمى "قسد" بحق أبناء الشعب السوري في محافظات الحسكة والرقّة ودير الزور، مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية ومن قوات التحالف الدولي، وذلك بهدف فرض واقع جديد يخدم المخططات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة ويطيل أمد الحرب الإرهابية على سورية.

إن السياسات التركية، سواء في إدلب أو في شمال شرق سورية، ومناوراتها السياسية على عدة مسارات إنما تحد بتقويض كل الإنجازات التي تحققت في إطار صيغة أستانا. ولا يمكن لتركيا أن تعلن أنها مع وحدة سورية وسلامة أراضيها، وفي ذات الوقت هي أول من يعمل فعلياً على تقويض ذلك. وعلى تركيا، إن كانت حريصة حقاً على أمن حدودها وعلى وحدة سورية كما تدعي، أن تحدد خياراتها؛ فإما أن تكون مع تفاهات مسار أستانا، ومع تطبيق الاتفاقيات الثنائية بين البلدين المتعلقة



وانطلاقاً من ذلك، فإننا ندعو كل الدول المحبة للسلام والحريضة على القانون الدولي إلى العمل سوياً لاتخاذ إجراءات فعلية لمواجهة هذه الظاهرة التي لا تستخدم ضد سورية فحسب، بل باتت سلاحاً للابتزاز السياسي والاقتصادي ضد الكثير من دول العالم. ومن هنا، فإننا نجدد المطالبة برفع مثل هذه الإجراءات غير الشرعية المفروضة على الشعب السوري وعلى كل الشعوب المستقلة الأخرى، وفي مقدمتها شعوب إيران وفنزويلا وكوريا الديمقراطية وكوبا وبيلاروس، كما نقف إلى جانب الصين وروسيا في وجه السياسات الأمريكية الجائرة تجاههما.

من جهة أخرى، فقد أكدنا مراراً بأن الأبواب مفتوحة أمام جميع اللاجئين السوريين للعودة الطوعية والأمنة إلى بلادهم. ونحن كدولة؛ نقدم للراغبين بالعودة منهم كل التسهيلات التي يحتاجونها ونعمل على إعادة بناء وتأهيل المرافق الخدمية والبنى التحتية في مناطقهم التي تم تحريرها من الإرهاب. لكن العرقلة تأتي من الدول الغربية وبعض الدول المستضيفة للاجئين. وقد لاحظنا انقلاباً عجيبياً في موقف هذه الدول. ففي حين كانت لا تترك مناسبة إلا وتطالب فيها بعودتهم فوراً إلى سورية أصبحت اليوم تضع شروطاً وحججاً واهية لعرقلة عودتهم وذلك لاستخدام هذا الملف الإنساني البحت كورقة لتنفيذ أجنداتها السياسية المبيتة. إننا أمام مسرح العبث أيها السادة. ولكن الفرق هنا أننا أمام عبث بمصير الشعوب وتلاعب بشع بمعاناتهم الإنسانية.

وبدلاً من أن نرى سعياً نحو السلام والاستقرار في منطقتنا شهدنا فصلاً جديداً من فصول التصعيد الإسرائيلي دفع المنطقة إلى مستويات غير مسبوقه من التوتر. فلم تكتف إسرائيل باحتلالها للأراضي العربية بما في ذلك الجولان السوري وارتكابها يومياً انتهاكات للقانون الدولي ولقانون حقوق الإنسان بحق أبنائنا هناك وبدعمها للإرهاب. بل وصل الأمر بها إلى حد

ثالثاً، يجب ألا يتم فرض أي شروط أو استنتاجات مسبقة بشأن عمل اللجنة والتوصيات التي يمكن أن تخرج بها، فاللجنة سيدة نفسها وهي التي تقرر ما سيصدر عنها، وليس أي دولة أو أي طرف آخر، مثل ما يسمى "المجموعة المصغرة" التي نصّبت نفسها وصية على الشعب السوري، وحددت منذ الآن نتائج عمل اللجنة.

رابعاً، يجب ألا يتم فرض أي مهل أو جداول زمنية لعمل اللجنة، بل يجب أن يكون التحرك مدروساً، لأن الدستور سيحدد مستقبل سورية لأجيال قادمة، مع حرصنا التام على ضرورة تحقيق تقدّم بناء على أسس سليمة لتحقيق تطلعات الشعب السوري.

خامساً، إن دور المبعوث الخاص إلى سورية يتمثل في تسهيل عمل اللجنة وتقريب وجهات النظر بين الأعضاء من خلال بذل مساعيهم الحميدة عند الحاجة.

بناءً على ما سبق، نعيد التأكيد على استعدادنا للعمل النشط مع الدول الصديقة والمبعوث الخاص لإطلاق عمل هذه اللجنة. وبالتوازي مع ما سبق، تبذل الدولة السورية جهوداً جبارة لتحسين الوضع الإنساني على الأرض وإعادة بناء ما دمره الإرهاب. وقد قطعنا شوطاً لا بأس به في هذا الصدد، وذلك رغم الحصار الاقتصادي غير الشرعي واللاإنساني المفروض على شعبنا من قبل بعض الدول، والذي طال حتى الأجهزة الطبية والأدوية والمواد النفطية الضرورية لتوفير الكهرباء والغاز المنزلي ووقود التدفئة. وقد وصل الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية إلى حد تهديد الشركات المشاركة في معرض دمشق الدولي وذلك لعرقلة دوران العجلة الاقتصادية في سورية. في الواقع، إن هذه الدول، بعد أن فشلت في تحقيق أهدافها عبر الإرهاب بشكله العسكري، انتقلت إلى شكل آخر لا يقل شراسة، وهو الإرهاب الاقتصادي المتمثل بالحصار والإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب.

النزاعات في منطقة الخليج، بناء على ذرائع واهية. ونحن نعتبر أن أمن واستقرار الخليج لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التعاون والحوار المشترك بين الدول المتشاطئة عليه بعيدا عن التدخل الخارجي الذي سيزيد التوتر في المنطقة ولن يخدم مصالح شعوبها. شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

ختاما، أقول لقد تمكنت سورية بمساعدة حلفائها وأصدقائها من الصمود في مواجهة إرهاب منظم مدعوم خارجيا استهدف سورية؛ الدولة والشعب والحضارة. وما نحن اليوم، وإذ ندخل مرحلة جديدة نقف فيها على أعتاب النصر النهائي في هذه الحرب؛ فإننا ننشد مستقبلا زاهرا وآمنا لشعبنا بعد كل ما عاناه جراء ذلك. ورغم ذلك، لا يملكنا أي وهم بأن التحديات والمصاعب المختلفة التي نواجهها اليوم أو التي ننتظرها في المستقبل ستقل شراسة عما واجهناه من إرهاب. إلا أننا في المقابل عازمون كل العزم على مواجهتها والتغلب عليها أيضا. لقد كان لدينا دائما أفضل العلاقات مع مختلف الدول. ولم نكن يوما في موقع المبادر بخلق حالة العداء مع أحد. واليوم، إن أيادينا ممدودة للسلام. وما زلنا نريد الحوار والتفاهم المشترك ولكن مع الحفاظ على ثوابتنا الوطنية التي لن نتنازل عنها.

بالطبع، هناك حكومات دول أساءت لسورية وأخطأت في حق شعبها. ولكننا لن نتعامل مع أحد من منطلق الحقد والانتقام؛ بل انطلاقا من مصلحة بلادنا وشعبنا، ومن رغبتنا في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في سورية وفي المنطقة. بالمقابل، يجب على الدول التي ناصبت سورية العداء أن تراجع حساباتها، وتصحح أخطاءها، وأن تخرج من حالة الانفصال عن الواقع، وتتعامل مع الأمور بواقعية وعقلانية مما يخدم مصلحة الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مينوتي ألاباتي تاوبو، نائب رئيس وزراء توفالو.

شن اعتداءات متكررة على الأراضي السورية وعلى أراضي دول مجاورة تحت ذرائع واهية في انتهاك فاضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن. إن هذه الانتهاكات الإسرائيلية ما كانت لتستمر وتتصاعد بهذا الشكل لولا الدعم الأمريكي المقدم إليها من دول معينة. لذلك فإن هذه الدول تتحمل المسؤولية الكاملة عن تبعات ما تقوم به إسرائيل.

وما القرار الأمريكي بالاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل، وقبله الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها، والجهود الأمريكية الحثيثة لتصفية القضية الفلسطينية إلا صورا بشعة لهذا الدعم. وهي كلها قرارات باطلة شكلا ومضمونا وتمثل أعلى درجات الإزدراء للشرعية الدولية. ويجب أن يفهم البعض أن عصر ضم أراضي الغير بالقوة قد ولى. وواهم من يعتقد أن الأزمة في سورية يمكن أن تُحْدِثنا قيد أنملة عن حقنا غير القابل للتصرف في استعادة الجولان كاملا حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بكل الوسائل التي يكفلها القانون الدولي. كما أن قرارات الإدارة الأمريكية بشأن السيادة على الجولان لا يمكن أن تغير حقائق التاريخ والجغرافيا وأحكام القانون الدولي. فالجولان كان، ولا يزال، وسيبقى أرضا سورية.

ولا بد من إجبار إسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى رأسها القرار ٤٩٧ (١٩٨١)، الخاص بالجولان السوري المحتل، ووقف اعتداءاتها المتكررة على دول المنطقة إضافة إلى وقف الاستيطان، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعودة اللاجئين إلى أرضهم.

وتجدد بلادي تضامنها الكامل مع جمهورية إيران الإسلامية في وجه الإجراءات الأمريكية غير المسؤولة تجاهها. وفي مقدمة ذلك انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي. كما تحذر من خطورة السياسات الرامية إلى افتعال الأزمات، وإشعال

كأكيغا الثالثة. وقد أحرزنا تقدماً إيجابياً في مجال توفير التعليم الجيد، والقضاء على الفقر وفي مجال الصحة. ولا نميز بين الأفراد على أساس نوع الجنس بل تحظى المرأة عندنا بقدر ما يحظى به الرجل من فرص العمل، ومعدلات الأجور وسبل المشاركة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك المشاركة السياسية، على قدم المساواة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تقترن أهداف الموضوع الذي اخترتموه أيضاً بالرؤية الإنمائية لقادة قارة منطقة المحيط الهادئ الزرقاء التي تبلورت عند اجتماعهم في توفالو في الشهر الماضي. فنتائج مؤتمر قمة القادة، وبيان منتدى جزر المحيط الهادئ وإعلان كايناكي الثاني من أجل العمل المناخي العاجل الفوري، موجهة على نحو استراتيجي صوب تحقيق تلك الأهداف ذاتها.

بيد أن الآثار الضارة لتغير المناخ لا تزال تعرقل التنمية في بلدنا. وفي عام ٢٠١٤، أباد إعصار بام ٦٠ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. وفي عام ٢٠١١، شهدنا أسوأ جفاف سجله تاريخنا. وتعني زيادة تواتر الأعاصير واشتدادها تكرار عملية إعادة البناء كل سنة أو نحو ذلك. وهي عملية مكلفة تتجاوز إلى حد كبير موارد اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة وقدراتها.

ويقف بلدي في الخطوط الأمامية لتغير المناخ. إذ يمثل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديداً وجودياً مباشراً لبلدي الذي لا يعلو مستوى سطح البحر إلا بـ ٣ أمتار فحسب. وقد تلوّثت مياهنا الجوفية بفعل تغير المناخ. وباتت الزراعة الآن صعبة في معظم الأماكن، أما ارتفاع درجة الحرارة فيضّر بالشعاب المرجانية ومصائد الأسماك. فيما يتعرض أمننا الغذائي والمائي لخطر شديد. وأصبحت حياتنا مطبوعة بالخوف وعدم اليقين. وأعلم أن ما من أحد منا هنا يود أن يعيش أولادنا وأحفادهم حياة ملؤها الخوف وعدم اليقين.

ويتوقع تقرير مرجعي للأمم المتحدة صدر يوم الأربعاء من هذا الأسبوع أن ارتفاع مستوى سطح البحر قد يبلغ ٣٠

السيد تاوبو (توفالو) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن توفالو وباسمي شخصياً، أهنئكم سيدي على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. إن توفالو تثق ثقة كاملة في قيادتكم. واسمحوا لي أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة ماريا إسبينوسا غارسييس، رئيسة الدورة الثالثة والسبعين، على نجاح الدورة التي تمت بقيادتها بنجاح تاما.

ويشرفني أن أبلغكم بأن توفالو قد شكلت لتوها حكومة جديدة منتخبة ديمقراطياً. ولذلك، يوجه دولة رئيس الوزراء لدينا تحياته الحارة إلى هذا المخفل ويود الإعراب عن أسفه لتعذر حضوره هذه الجمعية العامة بسبب التزامات وطنية أخرى.

وأود أن أعرب عن تعازي توفالو الخالصة لحكومة جزر البهاما وشعبها لما خلفه إعصار دوريان من دمار واسع النطاق ومن خسائر في الأرواح. وإنما حجم الأضرار في جزر البهاما وشدة الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم دليل واضح على أننا نخسر السباق لإنقاذ كوكبنا والأجيال المقبلة.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير شعب توفالو وحكومتها للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، على الزيارة التي قام بها لتوفالو في أيار/مايو من هذا العام للوقوف مباشرة على مواطن ضعفنا الشديدة إزاء تغير المناخ ولإيجاد الزخم اللازم لقمة العمل المناخي التي كللت بالنجاح، والتي شهدناها جميعاً وشاركنا فيها في وقت سابق من هذا الأسبوع. وتود توفالو الاعتراف بما يبذله من طاقة جبارة وبالتزامه بإنقاذ كوكبنا وبشريتنا من الآثار الضارة لتغير المناخ.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على منح الأولوية لتعددية الأطراف، والقضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ وضمان الشمول من خلال جعلها موضوع الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. ويسرني أن تلك هي المسائل الإنمائية الجوهرية التي يعمل بلدي على معالجتها في إطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي وضعناها مؤخراً، في

هدف الدرجتين المئويتين، فقد بات اليوم هدفاً عثياً وغير مناسب لن ينقذ كوكبنا وأجيالنا المقبلة.

ويجب أن تُسمع أصوات أشد المتضررين، الذين كانوا أقل من تسبب في هذا الوضع، مثل أصوات مواطني توفالو، بنبرة عالية وواضحة لا لأن بقاءنا بات على المحك فحسب، بل لأنه إذا ما العالم خذلنا، فإنما يخذل نفسه. وعلى حد قول الأمين العام أنطونيو غوتيريش، خلال الزيارة التي قام بها إلى بلدي في أيار/مايو من هذا العام، يجب على العالم أن ينقذ توفالو حتى يتجنب الغرق معها.

ولذلك، نحث عملية الأمم المتحدة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، على الاعتراف بالتقارير الخاصة الثلاثة المعتمدة مؤخراً الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن الاحترار العالمي المقدّر بـ ١,٥ درجة مئوية، وتغير المناخ والأراضي، والمحيطات في ظل مناخ متغير.

وبالنسبة للبلدان المتخلفة والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، فإن تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه تتجاوز قدراتنا ومواردنا. وقد التزمت توفالو بهدف طموح في إطار مساهمة محددة وطنياً مفاده بلوغ نسبة ١٠٠ في المائة من الطاقة المتجددة في قطاع توليد الكهرباء لدينا بحلول عام ٢٠٢٥. وهذا هدف طموح جداً بالنسبة لبلد لا يسهم إلا بصورة ضئيلة في تغير المناخ. وهو يسمح لنا بمعالجة مسألة ارتفاع أسعار الوقود في منطقتنا ويسهم في جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للهند وفرنسا على مبادرتهما المتعلقة بتطوير الطاقة الشمسية في إطار "التحالف الدولي للطاقة الشمسية" وللاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا وتايوان وإيطاليا والإمارات العربية المتحدة واليابان والبنك الدولي على الدعم المقدم منهم أيضاً.

كما أنشأنا صندوقاً للبقاء في مواجهة تغير المناخ، ينظمه قانون صادر عن البرلمان. ويمكننا الصندوق من تقديم الإغاثة

إلى ٦٠ سنتيمتراً بحلول عام ٢١٠٠ حتى لو كُتفت البلدان من تخفيضات انبعاثاتها ونجحت في الحد من الاحترار العالمي بقدر يقل بكثير عن الدرجتين المئويتين، وسيؤثر ذلك في أكثر من بليون شخص. ووفقاً للتقرير، فإن بلداننا الجزرية الصغيرة ستغمرها المياه ولن تكون صالحة للسكن.

ونشيد بتصميم شبابنا على التصدي لتغير المناخ. وعلينا الإصغاء إليهم ودعم جهودهم باعتبارهم قادة المستقبل والقيمين على كوكبنا وموارده. فهم يستحقون أن نتيح لهم فرصة بناء مستقبل، تماماً كما فعلت معنا الأجيال السابقة.

وأود أن أنوه بالتزام الأمين العام إزاء الدول الجزرية المرجانية، إذ قدّم المساعدة من أجل أن يتمكن الشباب من توفالو من مشاطرة قصصهم عن العيش في أشد مناطق العالم عرضة لآثار المناخ، والدفاع عن مستقبلهم المستدام. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، شارك شباب من بلدي في برامج قمة الشباب بشأن المناخ، بما في ذلك استضافة نشاط جانبي. والرسالة القوية التي أتوا بها إلى الأمم المتحدة هي أنهم يرغبون في الحفاظ على هويتهم الثقافية ومعارفهم التقليدية وأن الانتقال من وطنهم ليس خياراً. وفي الواقع، فإننا فخورون بدولنا الجزرية لأنها جزء منا. فإنها المكان حيث عشنا منذ أجيال وفقاً لثقافتنا.

وفي يوم الأربعاء من هذا الأسبوع، أكدّ تقرير المقررة الخاصة للأمم المتحدة في مجال الحقوق الثقافية بشأن زيارتها إلى توفالو الخطر الحقيقي الذي يشكله تغير المناخ على حقوقنا الثقافية. وأفاد التقرير بأن البقاء الثقافي في حد ذاته لشعوبٍ بأكملها قد يكون على المحك على نحو لم يسبق له مثيل، مما يقوض جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الثقافية.

والعلم واضح تماماً، وكذلك الأدلة. فبلوغ هدف الـ ١,٥ درجة مئوية لم يعد كافياً لإنقاذنا. بل ينبغي تحديد هدف دون الـ ١,٥ درجة مئوية لإنقاذ الدول الجزرية الصغيرة النامية. أما

البحر وتغير المناخ. وينبغي ألا تتعرض سيادتنا للخطر بفعل بتغير المناخ.

وتمثل الشراكات الحقيقية والدائمة أمراً أساسياً لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن استبعاد شريك حقيقي ودائم كتيوان من منظومة الأمم المتحدة يحرم سكانها البالغ تعدادهم ٢٣ مليون شخص من حقوقهم الأساسية في المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستفادة منها والإسهام فيها. إن تايوان هي بالفعل شريك مسؤول ومقتدر لتوفالو ولكثير من البلدان في جميع أنحاء العالم ولا يمكنها القيام بالمزيد إلا إذا دُعيت إلى ذلك.

وتؤيد توفالو بقوة السماح لجمهورية الصين بالانضمام مجدداً إلى الأمم المتحدة بوصفها عضواً مؤسساً في المنظمة ولمشاركتها النشطة في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

وعلى نفس المنوال، نعتقد أن الحظر الاقتصادي الانفرادي الطويل الأمد المفروض على كوبا يحد بشكل مباشر من تطلعات الشعب الكوبي إلى التنمية. كما أنه يتجاهل حقوق الإنسان وروح التعاون المكرسة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويحد ما حدث مؤخراً من تشديد للجزاءات المفروضة على التحويلات المالية بشكل مباشر من المساعدة الخاصة المقدمة إلى المجتمعات المحلية على مستوى القاعدة الشعبية.

وبالمثل، يجب على الأمم المتحدة التواصل مع شعب بابوا الغربية لإيجاد حلول دائمة لنضالهم. وأود أن أنوه وأرحب بدعوة إندونيسيا مفضولة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى إيفاد بعثة إلى بابوا الغربية.

يجب أن نسمح بمشاركة الجميع في جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع حماية حقوقهم الإنسانية، إذا ما أردنا تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وعدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

والمساعدة على الفور للناس عند وقوع الكوارث الطبيعية. والحكومة هي المساهم الرئيسي في الصندوق ونرحب بمساهمة المجتمع الدولي.

وإذا كنا نريد الفوز في السباق ضد تغير المناخ، فيجب على البلدان المتقدمة إنقاذ الدول المحرومة بتوفير الموارد المالية والتقنية. فهذا الكوكب يحوي موارد تكفي لتلبية احتياجات الجميع. وهناك تكنولوجيات متاحة لدعم الانتقال العادل وتوفير فرص عمل لائق. وفي كثير من البلدان، أصبحت الطاقة المتجددة أرخص الآن من الفحم والوقود الأحفوري. ولذلك، فإن لدينا ما نحتاج إليه لإنقاذ كوكبنا. وكل ما نفتقر إليه هو الالتزام السياسي، ولا سيما من جانب أولئك الذين لديهم الموارد الكافية والمجهزين بصورة أفضل لتقديم المساعدة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير بلدي الخالص للبلدان التي أظهرت التزاماً بهدف القضاء التام على الانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠ وزادت مساهماتها في الصندوق الأخضر للمناخ.

وأود أن أنوه بالجهود التي يبذلها أعضاء مجلس الأمن الموقرون لجعل تغير المناخ في صدارة جدول أعماله المتعلق بالسلام والأمن. وهذا التزام حقيقي بمعالجة أكبر تهديد منفرد للبشرية. ويجدوننا الأمل بكل تواضع في أن يوافق أعضاء مجلس الأمن بالكامل على إدراج تغير المناخ كبنود دائم في جدول أعماله.

إن محيطاتنا ومصائد أسماكنا هي أملنا الأكبر في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أنها تسهم بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة في ميزانيتنا الإنمائية الوطنية السنوية. ومن ثم، فإن أمن منطقتنا الاقتصادية الخالصة يشكل أولوية وطنية مهمة. ولذلك، أود أن أؤكد مجدداً التزام قادة دولنا في منطقة المحيط الهادئ بتطوير القانون الدولي بهدف ضمان أنه بمجرد تحديد المناطق البحرية لأي دولة عضو في المنتدى وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، عدم إمكانية الطعن في المناطق البحرية للدولة العضو أو تقليص مساحتها نتيجة ارتفاع مستوى سطح

الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول“ مهم للغاية. وخلال السنوات الأخيرة، وبعد أن حدد مسارا لبناء نظام سياسي جديد في عام ٢٠١٠، حقق شعب جمهورية قيرغيزستان نتائج هامة في تطوير الديمقراطية البرلمانية وبناء نظام متعدد الأحزاب ونقل السلطة بشكل قانوني، فضلا عن تعزيز القطاع المدني ومؤسسته. وكان أحد المؤشرات على نجاح المسار الذي اخترناه إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٧، والتي أسفرت عن انتقال ديمقراطي سلمي للسلطة.

من الواضح أن أداء الديمقراطية البرلمانية يتطلب عملاً دؤوباً مستمراً والبحث عن حلول وسط، وفي الوقت نفسه إتاحة فرص جديدة. إن وجود مجتمع مدني قوي، مع حكومة متوازنة ووجهات نظر متنوعة، يسمح بإجراء الإصلاحات واستئصال الفساد.

حتى الآن لا تتهاون جمهورية قيرغيزستان في مكافحة الفساد. هناك بالطبع عناصر لا تريد مثل هذه التغييرات. لقد كانت هناك محاولة في بداية شهر آب/أغسطس لتقويض وحدتنا الوطنية واستقرارنا وأمننا. ولكن حكمة شعبنا ووحدته وإيمانه الراسخ بعدم التراجع عن الإصلاحات الجارية حالت دون تدهور الأوضاع في بلدنا.

لقد شرعت حكومة جمهورية قيرغيزستان في تحسين عمل هيئات الدولة. وهناك تغييرات كبيرة جارية. فثمة تقدم يتم إحرازه في إصلاحات إنفاذ القانون والنظم المالية والتعليمية، والتي تهدف إلى ضمان قدر أكبر من المساءلة والشفافية. وفي بداية هذا العام دخلت حيز النفاذ قوانين جديدة تركز على تحديث التشريعات الجنائية وتشجيع الإصلاحات الجارية. لقد أطلقنا السجل الإلكتروني الوحيد للجرائم والجنح وسجلاً واحداً للجنائيات، مما يعزز قدرات أجهزة إنفاذ القانون والمنظومة القانونية برمتها.

وفي سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تواصل جمهورية قيرغيزستان معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك

وكما استمع الأعضاء، فقد تكلمت عن تغير المناخ أكثر من أي جزء آخر من موضوع دورتنا الرابعة والسبعين. ولا يعني ذلك أن الأهداف الأخرى لموضوع هذه الدورة ليست مهمة. فتعددية الأطراف والقضاء على الفقر والتعليم الجيد والرعاية الصحية والإدماج قضايا بالغة الأهمية ولكن بالنسبة لبلد صغير مؤلف من جزر مرجانية منخفضة مثل توفالو، فإن تغير المناخ مهم أيضا بالنسبة لثمنيتنا.

وبالنسبة لنا، فإن تغير المناخ ليس مجرد مسألة بيئية. إنه مسألة اقتصادية واجتماعية وثقافية؛ إنه مسألة بقاء، فضلا عن أنه مسألة تتعلق بحقوق الإنسان. وهو يؤثر على جميع عوامل وقطاعات تنميتنا لدرجة أن مستقبلنا المستدام وبقاؤنا يتوقفان على تغير المناخ أكثر من أي شيء آخر.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن توفالو تؤمن بإيماننا راسخا بأن جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بغية ضمان السلام والأمن والازدهار على الصعيد العالمي ستعرض للخطر بشدة ما لم نلتزم باتخاذ إجراءات فورية بخصوص تغير المناخ، وفقا لما يطالب به شبابنا والتقارير العلمية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تلك الهيئة العلمية الموثوقة التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيد تشينغيز أيداريكوف، وزير خارجية جمهورية قيرغيزستان.

**السيد أيداريكوف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية):** في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين وأن أتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بهذه المهمة الهامة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لسعادة السيدة ماريانا فرناندا إسبينوسا غارسييس على قيادتها الناجحة والفعالة للدورة السابقة للجمعية العامة.

إن موضوع المناقشة العامة للدورة الحالية للجمعية العامة، وهو "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على

بين ١٩٠ اقتصادا في التقرير المعنون ”ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٩: التدريب من أجل الإصلاح“ الصادر عن البنك الدولي. وتم وضع نظام متحرر للاستثمار والضرائب، والذي يعطي صورة إيجابية لبلدنا. إن جمهورية قيرغيزستان هي ضمن مجموعة من البلدان تتضمن شراكة متطورة بين القطاعين العام والخاص.

في إطار السياسة الخارجية الجديدة لجمهورية قيرغيزستان، على النحو الذي أقره رئيسها في آذار/مارس، نحن نولي اهتماما خاصا للتعاون مع الأمم المتحدة ومؤسساتها. وفي مجال التنمية الاستراتيجية، تعطي جمهورية قيرغيزستان الأولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تم بنجاح تنفيذ الأهداف ضمن استراتيجية التنمية الوطنية للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٤٠، والتي تسعى إلى زيادة تعزيز التنمية الاقتصادية وستساعدنا على التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة.

وكدليل إضافي على التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، طلبت جمهورية قيرغيزستان أن تقدم في عام ٢٠٢٠ استعراضها الوطني الطوعي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

على المستوى الدولي، تساهم جمهورية قيرغيزستان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لقد استضيفنا دورة الألعاب العالمية للرحل، والتي تهدف إلى الحفاظ على تنوع الثقافات والتقاليد وتم الاعتراف بها ودعمها من قبل الجمعية العامة واليونسكو.

نحن ممتنون للأمم المتحدة لإدراجها جمهورية قيرغيزستان في تمويل مشروع التنمية. وبوصف جمهورية قيرغيزستان بلدا جبليا فإنها شديدة التضرر من الآثار السلبية لتغير المناخ. وفقا لتقديرات الخبراء، شهدت منطقة آسيا الوسطى الذوبان المتسارع للأنهار الجليدية، والتي كانت على مدى قرون مصدرا للحياة ومياه الشرب النظيفة. سيكون لذلك تأثير على مناطق

الحد من البطالة، ورفع مستوى معيشة السكان من خلال تنفيذ برامج وطنية في مجالات التعليم والرعاية الصحية، وسياسات للشباب، ومشاريع للبنية التحتية، وكذلك عن طريق جذب الاستثمارات وتهيئة أفضل الظروف لتحقيق هذه الغاية.

تتضمن استراتيجية التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٤٠ قسما كاملا عن مجالات التنمية ذات الأولوية في جمهورية قيرغيزستان للفترة حتى عام ٢٠٢٣. ومن بين هذه مجالات إصلاح إدارة الدولة، وإنشاء سلطة قضائية عادلة، وتطوير قطاع الطاقة، وإدخال تكنولوجيات للمعلومات. في إطار عام التنمية الإقليمية والرقمنة للبلاد وتطبيقا لمفهوم التحول الرقمي المعنون ”قيرغيزستان الرقمية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣“، يتم اتخاذ تدابير مهمة لبناء قدرات الأقاليم. ويتم تطبيق الرقمنة بشكل نشط في البلاد على جميع المستويات، من رياض الأطفال والمدارس والجامعات إلى الوكالات الحكومية ومجتمع الأعمال، بما في ذلك التقنيات الرقمية في الخدمات العامة.

عدد المدارس المتكبرة أخذ حاليا في الازدياد. ونسبة ٩٦ في المائة من المدارس في البلاد متصلة بشبكة الإنترنت ويجري تنفيذ مشاريع للصحة الإلكترونية. وقد تم ربط ٦٠ هيئة حكومية بنظام لقابلية التشغيل البيئي الإلكتروني يُسمى ”توندوك“، وبدأت ٢٤ هيئة حكومية في التعامل بالمستندات الإلكترونية.

يوجد برنامج لبناء وترميم أجزاء من ممرات النقل الدولي للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٥. وقد تم لأول مرة في جمهورية قيرغيزستان إنشاء مكتب محقق للشكاوى التجارية ونموذج جديد للتعاون بين الدولة وقطاع الأعمال من أجل تهيئة الظروف المواتية وحماية المصالح التجارية. وتم البدء بتعليق التدقيق في الشركات لمدة عامين، حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١. يُعفى رواد الأعمال الذين يقومون ببناء مشاريع جديدة في الأقاليم من أربعة أنواع من الضرائب لمدة خمس سنوات، مع منحهم الحق في التمديد. لقد احتلت جمهورية قيرغيزستان المركز السابعين من

الصدد أن أسترعي الانتباه إلى القرار ٢٨٣/٧٢، المعنون "تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من أجل ضمان السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة آسيا الوسطى"، والذي تم اتخاذه في عام ٢٠١٨.

في الوقت نفسه، لا تزال هناك مشاكل في آسيا الوسطى، والتي يتطلب النجاح في حلها بذل جهود جماعية لبلدان المنطقة. من الضروري معالجة مسألة ترسيم حدود الدول، باعتبارها أولوية، والتي ستمكن من تخفيف حدة التوترات الاجتماعية في هذه المناطق ومنع وقوع الحوادث الحدودية. واسترشادا بمبادئ حسن الجوار تتبع جمهورية قيرغيزستان نهجا مسؤولا تجاه هذه المسائل. وقد حققنا بالفعل نتائج ملموسة في هذا الصدد.

يتعين على بلدان آسيا الوسطى اليوم إزالة العقبات أمام التعاون الاقتصادي وزيادة إمكانات المرور العابر في المنطقة. وبشكل منفصل نتعامل مع مسألة الاستخدام المتكامل لموارد المياه والطاقة في المنطقة. إن جمهورية قيرغيزستان، التي تحتوي على الاحتياطيات الرئيسية للمياه العذبة، وفي إطار العلاقات القائمة، تسعى إلى الحصول على تعويض اقتصادي مناسب لتخزين وحفظ الموارد المائية. ولا تكفي تلك الموارد أهمية للمنطقة فحسب، بل أيضا للحفاظ على التوازن العالمي بأسره. وعليه، تدعم قيرغيزستان إنشاء إدارة متكاملة لإدارة موارد المياه وتقترب وضع آليات اقتصادية في وسط آسيا لإقامة تعاون يعود بالنفع على أطرافه في قطاع الطاقة الكهربائية.

ونركز أيضا على إنتاج الطاقة الكهربائية الخضراء. وسيكفل لنا تنفيذ المشاريع الكهربائية تلبية احتياجات بلدان وسط آسيا فيما يتعلق بالطاقة الكهربائية، مما يهيئ الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نرى أنه ينبغي إيلاء قدر مساو من الاهتمام لتحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بضمان الحصول على خدمات الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة.

شاسعة وسيغير المشهد، وقد يؤثر على أساليب الحياة التقليدية ويؤدي إلى عمليات نزوح جماعي.

لا يمكن لعواقب تغير المناخ هذه إلا أن تثير قلق جمهورية قيرغيزستان باعتبارها بلدا جبليا غير ساحلي. وبدعم من الدول الأعضاء، أنشأت جمهورية قيرغيزستان مجموعة أصدقاء البلدان الجبلية، وهي تدعو الجميع إلى الانخراط في تعاون واسع النطاق ومثمر في هذا الإطار. لقد لفتت جمهورية قيرغيزستان انتباه المجتمع الدولي في الوقت المناسب إلى مسألة التنمية المستدامة للبلدان الجبلية وبادرت بإعلان عام ٢٠٠٢ السنة الدولية للجبال. وتعتزم جمهورية قيرغيزستان خلال هذه الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة أن تشارك مرة أخرى في تقديم مشروع القرار المحدث بشأن التنمية المستدامة للجبال.

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ كانت جمهورية قيرغيزستان البلد الرائد في عدد المتطوعين الذين شاركوا في أعمال يوم التنظيف العالمي، وقد قدمت الآن حكومة جمهورية قيرغيزستان اتفاق باريس بشأن تغير المناخ إلى برلمان البلاد للتصديق عليه.

وما لا يقل أهمية عن ذلك هو معالجة مشكلة أخرى متعلقة بمرافق مخلفات اليورانيوم في منطقة آسيا الوسطى. ففي عام ٢٠١٥ تم إنشاء "الحساب المتعدد الأطراف للمعالجة البيئية لمنطقة آسيا الوسطى". وفي العام الماضي بدأت جمهورية قيرغيزستان اعتماد القرار الجديد ٢٣٨/٧٣، المعنون "دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى". أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع البلدان التي أيدت ورعت هذا القرار. خلال هذه الدورة للجمعية العامة، في ٢٧ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك، نظمت جمهورية قيرغيزستان فعالية رفيعة المستوى ركزت على درء الأخطار المرتبطة بالأنشطة السابقة لتعدين اليورانيوم في آسيا الوسطى.

تعلق جمهورية قيرغيزستان أهمية خاصة على التعاون في منطقة آسيا الوسطى، والتي تنمو بشكل حيوي. وأود في هذا



نشكر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ما قدمته من دعم لدى اعتماد الجمعية العامة للقرار ٣٣٤/٧٣، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون، والقرار ٣٣١/٧٣، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ونؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وندعو المجتمع الدولي أيضا إلى اتخاذ تدابير منسقة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، لمنع عودة الأشخاص الذين سبق لهم المشاركة في نزاع مسلح في صفوف منظمات إرهابية دولية إلى بلدانهم الأصلية في وسط آسيا وكذلك منع إعادة انتشارهم في منطقتنا. ونرى أنه بالنظر إلى مراكز عدم الاستقرار القائمة والناشئة في جميع أنحاء العالم، يجب تعزيز دور الأمم المتحدة قدر الإمكان. وفي ذلك الصدد، نؤيد التسوية السلمية للنزاعات والأزمات الجارية في جميع أنحاء العالم من خلال تشجيع الحوار بين جميع القوى السياسية والعسكرية تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفي ضوء كل ما ذكرت، أود أن أوجه انتباه الجمعية مرة أخرى إلى أنه في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قدمت قيرغيزستان ترشيحها للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢٧ إلى ٢٠٢٨، وذلك سعيا منها إلى الإسهام بقدر كبير في القضية المشتركة للأمم المتحدة المتمثلة في كفالة تحقيق السلام والأمن العالمي والتنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي في جميع أنحاء العالم، فضلا عن تركيز انتباه المجتمع الدولي والأمم المتحدة على مشاكل الدول الصغيرة. فقد اكتسبت جمهورية قيرغيزستان في السنوات التي تلت استقلالها خبرة دولية كبيرة بوصفها دولة عضوا. ووقع علينا الاختيار عدة مرات لنصبح أعضاء في العديد من الهيئات والوكالات المتخصصة المنتخبة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة التنمية المستدامة واللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية ولجنة

وفي هذا الصدد، تعمل جمهورية قيرغيزستان لتنفيذ مشروع نقل وتجارة الكهرباء في وسط وجنوب آسيا (CASA-1000). ومن منظور إقليمي، ترى قيرغيزستان أن التعاون والحوار الشامل هما السبيل الوحيد الممكن لحل المسائل القائمة في هذا المجال.

ويشكل ضمان إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة مسألة ملحة بالنسبة لبلدنا. ووفقا للإحصاءات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فإنه رغم كون قيرغيزستان تشكل مصدرا هاما لإمدادات المياه في وسط آسيا، فإنها تحصل على أدنى نصيب للفرد من مياه الشرب في المنطقة. وفي المناطق الريفية، لا يحصل حوالي ٤٠ في المائة من السكان على ما يكفي من مياه الشرب النظيفة. ولعلاج ذلك، تنفذ حكومة بلدي حاليا مشروع Taza Suu - أي "المياه النظيفة" - الذي يستهدف تزويد القرى بمياه الشرب النظيفة. وفي ذلك السياق، نحث المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والبلدان المانحة على دعم جهود بلدي الرامية للنهوض بهذه المشاريع.

تبين الأحداث الراهنة في العالم اليوم أنه ما من دولة تستطيع مواجهة التحديات والتهديدات التي تتعرض لها بفعالية بجهودها الذاتية وحدها. ويتطلب اتساع نطاق الإرهاب والتطرف الدوليين بمختلف مظاهرها، جنبا إلى جنب مع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر والجريمة العابرة للحدود وخطر نشوب النزاعات أو تفاقمها، بذل جهود جماعية ترمي إلى اتخاذ تدابير وقائية. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد أن قيرغيزستان ألفت الضوء، خلال رئاستها لهياكل إقليمية مختلفة في هذا العام بما في ذلك منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، على الحاجة إلى إيلاء مزيد من الانتباه إلى أهمية الحوار البناء واعتماد تدابير شاملة للتصدي لهذه التحديات والتهديدات. وهذا نهج يتمشى تماما مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها والفصل الثامن من الميثاق. وفي هذا الصدد، نود أن

الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أصبحت قيرغيزستان هذا العام أول بلد في العالم يحل مشكلة عديمي الجنسية بعد أن خفضت عدد الأشخاص عديمي الجنسية في البلد من ١٣ ٠٠٠ إلى صفر على مدى السنوات الخمس الماضية.

وما زلنا نواجه العديد من التحديات في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ونحن حريصون على الاستفادة من إمكانات وخبرات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين في ضوء خصائص تميزتنا الوطنية والسمات التاريخية والثقافية المميزة لجمهورية قيرغيزستان. وقد أظهر تعاوننا النشط والمثمر مع منظومة الأمم المتحدة الحاجة إلى زيادة تواجد مؤسساتها في بلدنا. ونحن عازمون على مواصلة عملنا المشترك ومهتمون للغاية بإمكانية استقطاب المزيد من الهياكل وتوسيع نطاق وجود الأمم المتحدة في بلدنا.

إن الأمم المتحدة مركز عالمي رئيسي لحل المشاكل المتصلة بالحفاظ على السلم والأمن وإقامة علاقات ودية بين الدول والتعاون لمعالجة المسائل الإنمائية والحد من الفقر وتعزيز حقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة الأمراض والتصدي للعديد من التحديات والمشاكل الأخرى التي تواجه البشرية. وقيرغيزستان بلد مفتوح وعلى استعداد للحوار الذي يحقق المنفعة المتبادلة ولإنشاء شراكات تعاونية جديدة بالثقة مع الدول الأخرى. ونرى أنه يمكننا معا أن نتصدى للتحديات التي نواجهها في السعي إلى الحفاظ على السلام والأمن وكفالة التنمية المستدامة لجميع الدول، بما في ذلك عن طريق تحسين مستوى المعيشة والرفاه لجميع الشعوب.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو إدواردو رودريغيس باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا.

**السيد رودريغيس باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أعرب عن خالص التعازي لكومونولث جزر البهاما على الخسائر

المحدرات. وانتُخبت قيرغيزستان مرتين لعضوية مجلس حقوق الإنسان، المرة الأولى في أيار/مايو ٢٠٠٩ والثانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. كما أن جمهورية قيرغيزستان عضو في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وإحدى دولها الودية. ونؤيد بقوة التعاون الدولي في استخراج النفايات المشعة وتدميرها وإعادة تأهيل الأراضي الملوثة.

وتولي جمهورية قيرغيزستان اهتماما كبيرا للدبلوماسية الوقائية وجهود بناء السلام وصنع السلام. ولدينا خبرة إيجابية في المشاركة في تسوية النزاعات الدولية والمحلية وفي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي إطار صندوق بناء السلام، ونساهم أيضا في عملية إصلاح أفغانستان. ونرى أنه من الضروري أن يولي المجتمع الدولي مزيدا من الاهتمام لمنع نشوب النزاعات ومكافحة الأنشطة الإرهابية والمتطرفة. وفيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن، ومن أجل تعزيز دور الأمم المتحدة التوحيدي وتكثيف أنشطتها مع الواقع الراهن، تؤيد قيرغيزستان اعتماد الإصلاحات اللازمة لتحسينه، استنادا إلى مبادئ العالمية والفعالية والتثيل الجغرافي الواسع النطاق.

وبدعم من الأمم المتحدة، يبذل بلدنا جهودا لتنفيذ إصلاحات متنوعة ومتعددة الأوجه، وهو ما أكدته تقييمات قيرغيزستان التي قدمتها الهياكل غير الحكومية الدولية التي تجري أبحاثا وتضع تقييمات للمسائل الهامة المتصلة بالتقدم الذي أحرزناه في تحقيق التنمية المستدامة. ووفقا للمؤشر العالمي لحرية الصحافة الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٩، احتلت جمهورية قيرغيزستان المرتبة الثالثة والثمانين ضمن ١٨٠ بلدا، متقدمة بذلك ١٥ مرتبة. وصدّقنا أيضا على ثماني من المعاهدات الدولية التسع لحقوق الإنسان المعتمدة في إطار الأمم المتحدة. وفي ٧ أيار/مايو، صدّقت قيرغيزستان على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠١٨، أكملنا بنجاح فترة عضويتنا في مجلس حقوق الإنسان. ووفقا للبيانات الواردة من مفوضية

ويوجه قانون هيلمز بيرتون غير القانوني لعام ١٩٩٦ السلوك العدواني للولايات المتحدة ضد كوبا. ويتجلى جوهره في محاولة صارخة للتشكيك في حق الأمة الكوبية في حرية التصرف والاستقلال الوطني. إنه يتوخى فرض سلطة قانونية للولايات المتحدة وولاية محاكمها القضائية على العلاقات التجارية والمالية لكوبا مع أي بلد آخر وبالتالي الدوس على القانون الدولي والسلطات القضائية الوطنية لكوبا والدول الأخرى مع إثبات سيادة الولايات المتحدة المزعومة وإرادتها السياسية عليها. ويظل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي العقبة الرئيسية أمام تنمية بلدنا والنهوض بعملية تحديث النموذج الاجتماعي والاقتصادي والإثرائية الذي صممه بلدنا لنفسه. وتؤثر التدابير الجديدة بشكل خاص على القطاع الخاص لاقتصادنا.

تخصص حكومة الولايات المتحدة كل عام عشرات الملايين من الدولارات من الميزانية الاتحادية للتخريب السياسي بهدف إحداث اللبس وإضعاف وحدة شعبنا مقترنة ذلك بحملة دعائية منسقة تهدف إلى تشويه سمعة الثورة وقادتها وإرثها التاريخي المجيد، وتشويه سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية لدعم التنمية والعدالة، والقضاء على الأفكار الاشتراكية.

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية يوم الخميس، بناءً على افتراءات مشينة، أن الفريق أول راؤول كاسترو روس، الكاتب الأول للحزب الشيوعي في كوبا لن يُمنح تأشيرة لدخول الولايات المتحدة. إن هذا الإجراء الذي ليس له أي تأثير عملي يهدف إلى الإساءة إلى كرامة كوبا ومشاعر شعبنا وهي حيلة لجذب أصوات أقصى اليمين الكوبي الأمريكي. ومع ذلك فإن الأكاذيب المكشوفة والهجومية التي تُستخدم في محاولة لتبريرها والتي أُنذرت بها بشدة، هي انعكاس للقوة والفساد اللذين تلجأ إليهما إدارة الولايات المتحدة الحالية الغارقة كما هي في بحر من الفساد والأكاذيب والفجور. وكل هذه الأعمال تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

في الأرواح والدمار الرهيب الذي سببه إعصار دوريان. وأحث المجتمع الدولي على تعبئة الموارد لتقديم المساعدة.

وأود أن أُنذّر أمام الجمعية بحقيقة أن حكومة الولايات المتحدة قد بدأت خلال الأشهر القليلة الماضية في اتخاذ تدابير غير عادية وإجرامية لمنع وصول إمدادات الوقود إلى بلدنا من مختلف الأسواق، عن طريق تهديد واضطهاد الشركات التي تنقله ودول العلم حيث يتم تسجيل السفن وشركات الشحن والتأمين المعنية. ونتيجة لذلك نجد أنه من الصعب للغاية ضمان توفير الوقود الذي يحتاجه بلدنا لأنشطته اليومية، مما يجبرنا على اعتماد تدابير طارئة مؤقتة لا يمكن تحقيقها إلا في بلد جيد التنظيم مع تضامن شعب موحد مستعد للدفاع عن نفسه أمام العدوان الخارجي والحفاظ على العدالة الاجتماعية.

وخلال العام الماضي، صعدت حكومة الولايات المتحدة من أعمالها العدائية وحصارها لكوبا. لقد أقامت عقبات إضافية أمام التجارة الخارجية وكثفت من عرقلتها لعلاقتنا المصرفية والمالية مع بقية العالم. لقد فرضت قيوداً شديدة على السفر وعلى أي نوع من أنواع التفاعل بين شعبينا. كما عرقلت علاقات وتواصل الكوبيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة مع وطنهم الأصلي.

وحتى يومنا هذا، تسترشد استراتيجيتها الإمبريالية المعادية لكوبا بالذاكرة الشائنة الصادرة في عام ١٩٦٠ عن نائب مساعد وزير الخارجية ليستر مالوري والتي جاء فيها:

”لا توجد معارضة سياسية فعالة ... إن الوسيلة الوحيدة المتاحة لتقليل الدعم الداخلي [للحكومة] تتجلى في نشر الإحباط والسخط الشعبي والمصاعب الاقتصادية ... وينبغي استخدام الوسائل الممكنة على وجه السرعة لإضعاف الحياة الاقتصادية في كوبا ... وحرمان كوبا من الأموال والإمدادات وتخفيض الأجور بقيمتها النقدية والحقيقية من أجل نشر الجوع واليأس ومن ثم الإطاحة بالحكومة“.

”نحن الكوبيين مستعدون لمقاومة حالة المواجهة التي لا نريدها ونأمل أن تتمكن العقول الأكثر تبصراً في حكومة الولايات المتحدة من تجنبها“.

وقد أعدنا التأكيد على أننا، حتى في ظل الظروف الراهنة، لن نتخلى عن تصميمنا على إقامة علاقات متحضرة مع الولايات المتحدة، تستند إلى الاحترام المتبادل والاعتراف باختلافاتنا العميقة. إننا نعلم أن تلك هي رغبة شعب كوبا وأن ذلك شعور تتشاطرته الغالبية العظمى من شعب الولايات المتحدة والكوبيين الذين يعيشون هناك. وأود كذلك أن أؤكد أنه لا يمكن لأي قدر من العدوان أو التهديد أو الابتزاز الاقتصادي، مهما كان قاسياً، أن ينتزع تنازلاً واحداً منا. وأي شخص على معرفة بتاريخ الشعب الكوبي في نضاله الطويل من أجل التحرر وصدومه في الدفاع عن الحرية والعدالة التي حققها سيفهم، بما لا يدع مجالاً للشك، أهمية وصدق وقوة إيمان شعبنا ومواقفه.

إن العلاقات الثنائية بين كوبا وفنزويلا مستندة إلى احترام متبادل وتضامن حقيقي. ونحن لا نتردد في دعم الحكومة الشرعية التي يرأسها رفيقنا نيكولاس مادورو موروس، والوحدة المدنية والعسكرية للشعب البوليفاري والتشافيي. إننا ندين سلوك حكومة الولايات المتحدة تجاه فنزويلا، الذي يركز على تشجيع الانقلابات العسكرية والاعتقالات والحرب الاقتصادية وتعطيل إمدادات الطاقة في البلد. ونرفض تنفيذها تدابير قسرية انفرادية شديدة ونهبها أصول فنزويلا وشركاتها وعائدات صادراتها. فتلك الأعمال تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليميين واعتداءً مباشراً على الشعب الفنزويلي في محاولة لكسر شوكته بأقصى الطرق. إننا ندعو الجميع إلى الاعتراف بهذه الحقائق والمطالبة بإلغاء التدابير القسرية الانفرادية ورفض استخدام القوة والدعوة إلى الحوار القائم على الاحترام الذي يستند إلى مبادئ القانون الدولي ونظام فنزويلا الدستوري.

لقد قررت الولايات المتحدة وحفنة من البلدان الأخرى، قبل بضعة أيام، تفعيل معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة

إن العذر الأخير الذي كرره هنا في هذه القاعة الرئيس دونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة (انظر A/74/PV.3) يلقي باللوم على كوبا على الخطة الفاشلة للإطاحة بجمهورية فنزويلا البوليفارية بالقوة. ومن أجل تشويه مصادر فخر الشعب الفنزويلي يكرر المتحدثون الرسميون الأمريكيون مراراً وتكراراً التشهير المبتذل بأنه لبلدنا ما بين ٢٠ إلى ٢٥ ٠٠٠ جندي في فنزويلا وبأن الإمبريالية الكوبية تسيطر عليه. وقبل ذلك ببضع دقائق فقط في نفس اليوم ومن هذه المنصة قرأ رئيس البرازيل نصاً لادعاءات كاذبة تمت صياغتها في واشنطن مما رفع هذا الرقم المخزي إلى حوالي ٦٠ ٠٠٠ جندي كوبي في فنزويلا (انظر A/74/PV.3).

وكجزء من هوس الإدارة الحالية للولايات المتحدة بمناهضة لكوبا، فإنها تحاجم، والبرازيل تؤيدها في ذلك، برامج التعاون الطبي الدولي التي تشترك فيها كوبا مع عشرات البلدان النامية، والمصممة لمساعدة المجتمعات المحلية الأكثر احتياجاً وتقوم على مشاعر التضامن والحرية والإرادة الطوعية لمئات الآلاف من المهنيين الكوبيين ويجري تنفيذها وفقاً لاتفاقات التعاون الموقعة مع حكومات تلك البلدان. واعترف المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية بما منذ سنوات كنموذج للتعاون بين بلدان الجنوب. والنتيجة النهائية هي حرمان العديد من المجتمعات المحلية البرازيلية الآن من الرعاية الصحية المجانية الجيدة التي قَدَّمها الآلاف من المهنيين الكوبيين بموجب برنامج ماس ميديكوس. وشهدت هذه الفترة العديد من أكثر التهديدات بشاعة والابتزاز والتصريحات الوقحة التي تهدف إلى جعل بلدنا يتخلى عن مبادئه والتزاماته الدولية في مقابل النفط بشروط تفضيلية ومن خلال صداقات مشكوك فيها.

وفي ذكرى مرور ستين عاماً على انتصار الثورة التي حقق خلالها الكوبيون استقلالاً حقيقياً ونهائياً، قال الأمين الأول راول كاسترو

طريقة للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وجلبت الأمل للشعوب الأمريكية. وذلك ما فعلته بالرئيس البرازيلي السابق لويس إناسيو لولا دا سيلفا، الذي نطالب بإطلاق سراحه. ونرفض محاولات واشنطن زعزعة استقرار حكومة نيكاراغوا، ونعيد تأكيد دعمنا الثابت للرئيس دانييل أورتيغا. ونقف في تضامن مع دول منطقة البحر الكاريبي التي تطالب بتعويضات مشروعة على تركة الرق المروعة، فضلا عن المعاملة الخاصة والتفاضلية المنصفة التي تستحقها. ونعيد تأكيد التزامنا طويل الأمد بجزيرة تقرير المصير والاستقلال لشعب بورتوريكو الشقيق. ونؤيد مطالبة الأرجنتين بالسيادة المشروعة على جزر مالفيناس وجزر سانديويتش الجنوبية وجزر جورجيا الجنوبية.

إن سلوك حكومة الولايات المتحدة الحالي واستراتيجيتها للهيمنة العسكرية والنووية يشكلان تهديدا للسلم والأمن الدوليين. فهي تحتفظ بما يقرب من ٨٠٠ قاعدة عسكرية تقريبا في جميع أنحاء العالم، وتنهض بمشاريع لعسكرة الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني وتغذي الاستخدام السري وغير القانوني لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمهاجمة دول أخرى. ويمكن أن يعتبر انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وبدئها مباشرة في تجارب للقذائف المتوسطة المدى، محاولة لبدء سباق تسلح جديد.

وقد أكد رئيس مجلسي الدولة والوزراء في جمهورية كوبا، ميغيل دياس - كانيل بيرموديس، في خطابه أمام الجمعية العامة في العام الماضي قائلا:

”إن تعددية الأطراف والاحترام الكامل لقواعد ومبادئ القانون الدولي للمضي قدما نحو عالم متعدد الأقطاب وديمقراطي وعادل أمر ضروري لكفالة التعايش السلمي وصور السلام والأمن الدوليين وإيجاد حلول دائمة للمشاكل الرئيسية.“ (A/73/PV.8 صفحة ٤١).

التي عفا عليها الزمن، والتي تنص على إمكانية استخدام القوة العسكرية. إن ذلك قرار سخييف يمثل انتكاسة تاريخية ويشكل خطرا على السلام والأمن الإقليميين، إذ أنه يسعى إلى استخدام حيلة قانونية لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية فنزويلا البوليفارية. وهو كذلك يشكل انتهاكا جسيما لإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي وقع رؤساء الدول والحكومات في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وما يماثل ذلك من الأهمية قرار الولايات المتحدة إحياء مبدأ مونرو الكارثي، وهو أداة للهيمنة الإمبريالية ارتكبت بموجبها تدخلات عسكرية واعتداءات ونفذت انقلابات وديكتاتوريات عسكرية وأبشع الجرائم في قارتنا الأمريكية.

وكما شهدنا قبل بضعة أيام في الجمعية، فإن رئيس الولايات المتحدة يجب مهاجمة الاشتراكية في العديد من تصريحاته العلنية وذلك، بوضوح، للحصول على الأصوات في الوقت الذي يروج فيه للتعصب المكارثي ضد من يؤمنون بإمكانية تحقيق عالم أفضل ويأملون في العيش في سلام، بانسجام مستدام مع الطبيعة وفي تضامن مع الآخرين. ويتجاهل الرئيس ترامب، أو يحاول إخفاء، حقيقة أن الرأسمالية الليبرالية الجديدة مسؤولة عن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة التي تؤثر اليوم حتى على أكثر المجتمعات تقدما وذلك، بطبعه، يشجع على الفساد والتهميش الاجتماعي وزيادة الجريمة والتعصب وكراهية الأجانب. وهو ينسى، أو لا يعرف، أن من رحم الرأسمالية ظهرت الفاشية والفصل العنصري والإمبريالية.

وتتصدر حكومة الولايات المتحدة الاضطهاد الصارخ للزعماء السياسيين والحركات الشعبية والاجتماعية بحملات إشنانة السمعة وإجراءات قضائية متلاعب بها على نحو شائن وذات دوافع سياسية، بغية إلغاء السياسات التي بنت - من خلال السيطرة السيادية على الموارد الطبيعية والقضاء التدريجي على الفوارق الاجتماعية - مجتمعات أكثر عدلا ودعمًا مثلت

تتسم بطابع لا رجعة فيه، تهدد لبقاء العالم بأسره، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. والرأسمالية غير قابلة للاستدامة. فأنماطها غير المعقولة وغير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، إلى جانب تزايد تركيز الثروة بصورة غير عادلة، هي التهديد الرئيسي للتوازن الإيكولوجي للكوكب. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون العدالة الاجتماعية. ولا يمكننا الاستمرار في تجاهل المعاملة المنفصلة والتمييزية التي تخضع لها بلدان الجنوب عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الاقتصادية الدولية. وحالة الطوارئ في منطقة الأمازون تضطرننا للبحث عن حلول من خلال التعاون العالمي، دون إقصاء أو تسييس، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول.

والفساد ينتشر في النظم السياسية والنماذج الانتخابية، مثلما يزداد ابتعادها عن إرادة الشعب. فالأقليات القوية والحصرية، لا سيما مجموعات الشركات، تحدد طبيعة وتكوين الحكومات والبرلمانات والمؤسسات القضائية ومؤسسات إنفاذ القانون. وبعد فشل حكومة الولايات المتحدة في محاولتها لإخضاع مجلس حقوق الإنسان، اختارت الانسحاب منه، وهي تواصل إعاقة الحوار والتعاون الدوليين بشأن هذا الموضوع.

وهذا الخبر ينبغي ألا يكون مفاجأة لنا. إن الولايات المتحدة بلد تُنتهك فيه حقوق الإنسان بشكل منهجي، وفي كثير من الأحيان، عمدا وبشكل صارخ. وفي عام ٢٠١٨، قُتل ٣٦ ٠٠٠ شخص - أي مائة شخص يوميا - في هذا البلد بالأسلحة النارية. وفي الوقت نفسه، تحمي الحكومة من ينتجون بالأسلحة النارية ويتجرون بها على حساب سلامة مواطنيها. وفي كل عام، يموت ٩١ ٠٠٠ شخص في الولايات المتحدة بسبب أمراض القلب الناجمة عن الافتقار إلى العلاج المناسب. ومعدلات وفيات الرضع والأمهات فيما بين الأمريكيين من أصل أفريقي تبلغ ضعف المعدلات المسجلة فيما بين البيض. وثمانية وعشرون مليون شخص لا يتوفرون على التأمين الصحي أو لا يحصلون حقا على الخدمات الصحية. واثنان وثلاثون

ونعيد تأكيد دعمنا غير المقيد لحل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين، الأمر الذي يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه بحرية في تقرير المصير في دولة مستقلة ذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونرفض العمل الانفرادي للولايات المتحدة في التأسيس لتمثيلها الدبلوماسي في مدينة القدس وندين العنف الذي يمارس ضد السكان المدنيين من قبل القوات الإسرائيلية في فلسطين والتهديدات بضم الأراضي المحتلة في الضفة الغربية.

ونعيد تأكيد تضامننا الراسخ مع الشعب الصحراوي وندعم السعي إلى التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية يمكنه من ممارسة حقه في حرية تقرير المصير والعيش في سلام على أرضه. ونؤيد البحث عن حل سلمي وتفاوضي للحالة التي فرضت على سورية، من دون تدخل خارجي وفي احترام كامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية. ونرفض أي تدخل مباشر أو غير مباشر دون موافقة السلطات الشرعية في ذلك البلد.

ونعرب عن تضامننا مع جمهورية إيران الإسلامية في مواجهة تصاعد العدوان الذي تقوم به الولايات المتحدة. ونرفض الانسحاب الانفرادي للولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي. وندعو إلى الحوار والتعاون على أساس مبادئ القانون الدولي.

ونرحب بعملية الحوار بين الكوريتين. ولن نتمكن إلا عن طريق المفاوضات من تحقيق حل سياسي دائم في شبه الجزيرة الكورية. وندين بشدة فرض الجزاءات الانفرادية الظالمة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واستمرار توسع منظمة حلف شمال الأطلسي صوب الحدود مع روسيا يشكل مخاطر جديدة تفاقت من جراء فرض الجزاءات التعسفية التي نرفضها.

ونؤيد بإعجاب ما يسمى بمسيرات الطلبة والشباب التي نُظمت مؤخرا. إن تغير المناخ الذي صارت بعض آثاره الآن

باستقلال كوبا، من بسط قبضتها على جزر الأنتيل وتوطيد مزيد من القوة على أرضنا الأمريكية. وكل ما فعلت حتى الآن، وكل ما سأفعله، سأفعل من أجل تحقيق هذا الغرض.“

ونفس القوة موجودة في كلمات أنطونيو ماريو، الذي كتب في عام ١٨٨٨: ”كل من يحاول غزو كوبا سيجمع غبار تربتها المخضبة بالدم إن لم يمض في القتال.“

وهذه هي ذات الثورة الكوبية الفريدة التي قادها فيديل كاسترو روس ويقودها الآن الأمين الأول للحزب الشيوعي الكوبي، راؤول موديستو كاسترو روس، والرئيس ميغيل دياس كانيل بيرموديس. وإذا كان هناك، في هذه المرحلة، شخص لا يزال يعترم جعل الثورة الكوبية تستسلم أو يتوقع أن الأجيال الجديدة من الكوبيين سيخونون ماضيهم ويتخلون عن مستقبلهم، فإننا سنكرر بنفس قوة فيدل ”بلدنا أو الموت! سننتصر!“

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نيكولا رينزي، وزير الخارجية والشؤون السياسية والعدل في جمهورية سان مارينو.

**السيد رينزي (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية):** بالأصالة عن نفسي وبالنيابة حكومة جمهورية سان مارينو، أود أن أهنئ سعادة السيد تيجاني محمد - بندي، على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. نتمنى لكم، سيدي الرئيس، دورة مثمرة. تؤيد جمهورية سان مارينو الأولويات الواردة في برنامج عمل هذه الدورة، على النحو المشار إليه في كلمتكم الافتتاحية (انظر A/74/PV.1)، ونؤكد لكم، سيدي الرئيس، تعاوننا الكامل في جميع أعمال الجمعية العامة.

أود أيضاً أن أعرب عن امتنان بلدي للرئيسة المنتهية ولايتها، معالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، على

مليون شخص أميون من الناحية العملية. و ٢,٢ مليون شخص يقعون في السجون، و ٤,٧ مليون شخص تحت المراقبة، وفي كل عام يتم إلقاء القبض على ١٠ ملايين شخص. ولذلك، من المنطقي أن يقوم رئيس الولايات المتحدة بالهجوم على الاشتراكية.

إننا نرفض التسييس والانتقائية والنهج العقابية والكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بمعالجة حقوق الإنسان. وستظل كوبا ملتزمة بتمتع جميع الأفراد والشعوب بحقوق الإنسان لديهم كافة، ولا سيما الحق في السلام والحياة والتنمية وتقرير المصير. ويجب أن نمنع فرض نموذج ثقافي واحد يتسم بالاستبداد والطغيان ويدمر الثقافات الوطنية والهويات والتاريخ والذاكرة والرموز والخصائص الفردية ويتجاهل المشاكل الهيكلية للرأسمالية التي تؤدي إلى تزايد عدم المساواة الشديدة.

وذلك الواقع ينطبق أيضاً على الرأسمالية المعرفية. فرأس المال الرقمي يرفض سلاسل القيمة العالمية ويركز ملكية البيانات الرقمية ويستغل الهوية والمعلومات والمعارف ويهدد الحرية والديمقراطية، التي تعرضت بالفعل للتآكل القياسي. ونحن بحاجة إلى أشكال أخرى من التفكير الذاتي والإنساني المناهض للهيمنة، فضلاً عن العمل السياسي الحاسم، بغية تنسيق التعبئة الجماعية في شبكاتنا وفي شوارعنا وفي الانتخابات. وينبغي للدول المستقلة أن تمارس السيادة على فضائها الإلكتروني وتتحرك من أوهايم ما يسمى بمجتمع الشبكات وعصر الوصول إلى الإنترنت، وتقوم بدلا من ذلك بإضفاء الطابع الديمقراطي على إدارة الإنترنت.

ولا يزال الفكر القوي والعالمي لرسول استقلال كوبا، خوسي مارتني، يلهم ويحفز الأجيال الجديدة من الكوبيين. والكلمات التي كتبها قبل بضع ساعات من قتله في المعركة تتسم بأهمية خاصة اليوم:

”أخاطر كل يوم بالتضحية بحياتي من أجل بلدي وواجبي... لأنمع الولايات المتحدة في الوقت المناسب،

اليوم يجب ويمكن التصدي لها بقواعد القانون الدولي، التي استرشدت بها الدول الأعضاء على مدى عقود من الزمن.

وترى جمهورية سان مارينو أن من الضروري الاستمرار في إعادة تأكيد الالتزام الجماعي بتعددية الأطراف، ولا سيما في إطار الجمعية العامة، التي هي الهيئة الأكثر تمثيلاً في الأمم المتحدة بسبب طابعها الديمقراطي القوي والمشاركة العالمية فيها وشرعيتها التي لا جدال فيها. وقررت سان مارينو التعاون في إطار الهياكل والآليات الدولية - أهمها الأمم المتحدة نفسها - لأننا نؤمن بفعالية الحوار والديمقراطية واحترام الآخرين. والتعايش السلمي بين الشعوب يستند إلى هذه القيم. ومع ذلك، فإن تعددية الأطراف لا يمكن أن تكون مجرد بيان للنوايا الجماعية. بل يجب أن تتحول إلى إجراءات ملموسة لتحسين حياة الناس وألا تترك أحدا خلف الركب.

وقبل أربع سنوات، اعتمدت الدول الأعضاء خطة طموحة للغاية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء المشترك على كوكب سلمي وصحي - في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي الأيام الأخيرة، في نيويورك، اجتمع قادة العالم لتقييم تنفيذ التزامات التنمية المستدامة، وإعادة تأكيد طموحاتنا الجماعية من أجل عالم أفضل. وكما ذكر الأمين العام في الطبعة الخاصة من أحدث تقاريره (E/2019/68) عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه يجري إحراز تقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ولا تزال معدلات الفقر المدقع ووفيات الأطفال تنخفض، وإن لم نصل بعد إلى المعدل المطلوب؛ ويجري إحراز تقدم في مكافحة لأمراض معينة، مثل التهاب الكبد؛ وتحدث تطورات مهمة بشأن الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ وتتحسن إمكانية الحصول على الكهرباء في أفقر البلدان. وزادت إنتاجية اليد العاملة؛ وعادت البطالة في العالم إلى مستويات ما قبل الأزمة المالية. ويبين هذا التقدم المحرز الأعمال الكبيرة التي اضطلعت بها الدول الأعضاء وشركاؤها منذ عام ٢٠١٥.

العمل المهم الذي قامت به خلال الدورة الرابعة والسبعين. كما أود أن أعرب عن شكري الجزيل للأمين العام أنطونيو غوتيريش على تكريسه لطاقته وعزمته في قيادة الأمم المتحدة وعلى جهوده لإصلاح المنظمة.

وأرحب بالموضوع المختار لهذه الدورة - "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول" - وهو نهج واسع النطاق وشامل، لأنه يتناول حقوق الإنسان، ومكافحة تغير المناخ والتنمية المستدامة، التي توليها جمهورية سان مارينو أهمية كبيرة. وهو يتيح للدول الأعضاء أيضا الفرصة للإسهام بشكل بناء في أعمال الجمعية العامة. ومن الواضح أن هناك صلة بين تعددية الأطراف - أي التوجه نحو السياسات المشتركة والمنسقة - والتحديات العالمية التي يتجاوز نطاقها قدرات كل دولة - حتى الأقوى أو الأكثر تقدما تكنولوجياً - لتواجهها بمفردها.

والتطورات التي حدثت مؤخرا في المشهد السياسي العالمي أوجدت عقبات تحول دون تطور تعددية الأطراف وبالتالي تعريضها للخطر. ومع ذلك، فإن الترابط المتضخ بشكل متزايد فيما بين مختلف التحديات العالمية يبرز الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى أن تعمل الدول الأعضاء معا من أجل التغلب على هذه الصعوبات. وتتطلب هذه الصعوبات أيضا أن نعزز التعاون الدولي ومنظمتنا ككل. ويرحب بلدي بنتائج الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لإحياء اليوم الدولي لتعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام والترويج له، الذي عقد في ٢٤ نيسان/أبريل (انظر A/73/PV.78). إن الحفاظ على قيم تعددية الأطراف والتعاون الدولي، التي تشكل أساس ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يكتسي أهمية أساسية في تعزيز ودعم السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. إن تحديات النزعة الحمائية والانعزالية التي تواجه عالمنا



تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ هي على وجه التحديد الدول التي توجد فيها عقبات رئيسية تواجه النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذه هي أيضا البلدان التي توجد فيها حالات نزاع مسلح وعدم استقرار سياسي أو اقتصادي، وتكبدت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تهدد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أو حتى عكست مسار التقدم الذي تم إحرازه. وبدون اتخاذ إجراءات فعالة لاحتوائها، فإن الاحترار العالمي سيزيد من كبح قدرتنا على التكيف وزيادة الشعور بالضعف فيما بين شرائح كبيرة من سكان العالم.

ويرحب بلدي بعقد قمة للعمل المناخي مؤخرا وبالمبادرات الطموحة التي قدمت فيها. ومنذ عام ٢٠٠٨، تكثف جمهورية سان مارينو من التزامها بالاستدامة البيئية، ولا سيما في إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة. وقد أدى هذا الالتزام إلى جعل سان مارينو من بين البلدان الرائدة في العالم في إنتاج الطاقة الفولطاضوئية للفرد الواحد. ونحن ملتزمون أيضا بتحسين الاستراتيجيات والممارسات في مجالات إدارة النفايات، والتنقل المستدام والتوعية العامة، وخاصة بين الأجيال الشابة، فيما يتعلق بنمط الحياة المستدامة والمراعية للبيئة.

وتمثل آثار تغير المناخ التحدي الأكبر في عصرنا، بسبب تأثيرها الذي لم يسبق له مثيل على حياتنا. وتسبب إعصار إيداي بالدمار هذا العام في موزامبيق وملاوي وزمبابوي. لا يوجد بلد أو مجتمع بمنأى عن الآثار المدمرة للاحتزار العالمي، ولكن الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً تعاني بالفعل أشد الضرر. وهذه مشكلة عالمية تتطلب حلولاً منسقة على الصعيد العالمي. ومن الضروري تعزيز التعاون الدولي من أجل تسريع وتيرة عملنا الجماعي.

إن التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ قد أشار إلى أن لدينا ١١ عاماً لتغيير المسار من أجل ضبط الاحترار العالمي للأجيال المقبلة. وينبغي أن يُنظر إلى أوجه

وترى سان مارينو أن الاستدامة هي إحدى المسائل الرئيسية التي يجب معالجتها على الصعيد العالمي من أجل ضمان مستقبل كوكب الأرض والشباب والأجيال المقبلة. ولذلك انضمت جمهورية سان مارينو مؤخراً إلى مبادرة المدن ٢٥+٥ في إطار أهداف التنمية المستدامة - يديره معهد الأمم المتحدة لمؤشر الاستدامة العالمية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع - التي ستكون أداة أساسية في تحويل بلدنا إلى مركز مرجعي للمشاريع المختلفة، مثل الزراعة المستدامة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاتجاهات الإيجابية والعديد من المبادرات المضطلع بها على الصعيد المحلي والإقليمية والوطنية، التي لا تزال تسترشد بخطة العام ٢٠٣٠، تقوم الحاجة إلى التسريع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إذا أريد تحقيق المستوى المطلوب من التحولات بحلول عام ٢٠٣٠.

كما تكشف الطبعة الخاصة من تقرير الأمين العام عن أن الجوع وسوء التغذية لا يزالان بعيدين عن إيجاد حل لهما، وتستمر انبعاثات غازات الدفيئة في الازدياد، ويتضاءل التنوع البيولوجي بسرعة، ومستوى التمويل من أجل التنمية المستدامة غير كافٍ، حتى على المستوى المؤسسي، وهناك افتقار إلى الكفاءة والقدرة على التصدي للتحديات. وهناك أيضا أدلة على أن معظم الفئات الضعيفة من السكان لا تزال مستبعدة إلى حد بعيد من العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعموماً، يزيد احتمال أن يكون الشباب عاطلين عن العمل ثلاث مرات مقارنةً بالكبار. ويعيش طفل واحد من بين كل خمسة أطفال في فقر؛ ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة عراقيل متعددة، وغالبا ما يكون ذلك على حساب التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛ ولا تزال أوجه التفاوت الجنسانية قائمة.

وتوجد الاختلافات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ليس فيما بين البلدان فحسب، بل أيضا داخلها. ومن الأسباب الرئيسية للقلق أن أضعف البلدان وتلك المتخلفة عن الركب في

يدفعون ثمناً باهظاً في مناطق النزاع المسلح؛ إذ يفقد الكثير منهم حياتهم أو يتعرضون للخطف أو الاغتصاب أو يجري استخدامهم كدروع أو تجنيدهم للقتال.

ويرى بلدي أن احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أمر أساسي في حالات النزاع. إن جمهورية سان مارينو، وهي جزء من فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح، قد قامت بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وهي تؤيد مبادئ باريس. وعلاوة على ذلك، فإن سان مارينو من بين البلدان التي تؤيد إعلان المدارس الآمنة، الذي يشكل أداة هامة لحماية المرافق التعليمية من استخدامها لأغراض عسكرية أثناء النزاع. كما شاركت سان مارينو في ٢ نيسان/أبريل في إطلاق "مبادرة العمل من أجل حماية الأطفال المتضررين من النزاع" التي تُعنى بما المثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيرجينيا غامبا.

وإذا أردنا بناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة للجميع، فنحن بحاجة إلى تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات صنع القرار. إن جمهورية سان مارينو ملتزمة بمكافحة جميع أشكال العنف الجنساني والانتهاك والاستغلال الجنسيين. ونولي أهمية كبيرة لأهداف المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والإعمال الكامل لحقوق الإنسان. ويجب أن تترجم المساواة بين الجنسين إلى تكافؤ الفرص التعليمية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أهمية المواضيع العلمية لأن التكنولوجيا والعلم والابتكار بشكل عام تؤدي دوراً حيوياً في التصدي للتحديات العالمية، ومن ثم في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا العام وقّعت سان مارينو، إلى جانب بلدان أخرى، وثيقة معنونة "الاستثمار في المرأة والفتاة في ميدان العلوم من أجل النمو الأخضر الشامل للجميع"، والتي تُقرّ بالدور

الترابط بين المناخ وخطة عام ٢٠٣٠ بوصفها فرصة لتسخير أوجه التآزر من أجل دفع عجلة العمل الجماعي. وفي الواقع، في حين أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يمكن أن يساعد على الحد من الاحترار عند ١,٥ درجة مئوية، يمكن للعمل المتعلق بالمناخ بالمثل دعم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة من خلال إيجاد فرص العمل. فذلك يشجع أيضاً على تحسين الصحة ورفاه سكان العالم.

إن القضاء على الفقر بجميع أشكاله ومظاهره، ولا سيما الفقر المدقع، ربما يكون أصعب التحديات وأهمها من بين ما نواجه لتحقيق هدف التنمية المستدامة. وفي حين يستمرّ الحد من الفقر المدقع على الصعيد العالمي، كما يبين تقرير الأمين العام، فإن الفقر لا يتراجع بالسرعة الكافية لكي نحقق بلع هدف ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. يعاني أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع من الحرمان، وكثيراً ما يتفاقم ذلك بسبب النزاعات العنيفة أو الهشاشة الناجمة عن الكوارث الطبيعية. ويتطلب المبدأ الذي ينبغي بموجبه ألا يتخلف أحد عن الركب اعتماد تدابير محددة الهدف لدعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة. ولا مناص من مراعاة احتياجات الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والشعوب الأصلية واللاجئين والمشردين والمهاجرين والأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة من حالات الطوارئ الإنسانية أو في حالات النزاع المسلح.

إن الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية يقع في صميم خطة عام ٢٠٣٠. ويشكّل السلام والعدالة والمساواة وعدم التمييز حقوقاً أساسية لا بد من إعمالها إعمالاً كاملاً إذا أردنا أن ننجح في إقامة مجتمعات شاملة للجميع.

ومن الضروري حماية الأطفال والشباب. ويجب تعزيز الإجراءات الرامية إلى دعمهم لكفالة أن يكبروا في مأمّن من جميع أشكال الاعتداء والاستغلال. ومن المؤسف أن الأطفال

جمهوريةنا. ولا بد من كفالة المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولهذا الغاية، فمن الضروري التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وعندما نتكلم عن تعددية الأطراف والأمم المتحدة، فيجب علينا أيضاً التفكير حتماً في عملية إصلاح منظمتنا. لن تتمكن الأمم المتحدة من ترجمة الأهداف إلى إجراءات ذات أثر حقيقي وقابل للقياس على حياة المواطنين إلا إذا كانت مزودة بالهياكل اللازمة لتنفيذ الإجراءات على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، أعربت جمهورية سان مارينو في العام الماضي عن تأييدها لخطة الإصلاح التي أطلقها الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والتي تشمل السلام والأمن، وإدارة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، استناداً إلى اعتقادنا بأن ذلك يعزز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق نتائج ملموسة وواضحة للعيان بدرجة أكبر.

كما أن بلدي يتابع عن كثب عملية إصلاح مجلس الأمن. ونعتقد أن المفاوضات الحكومية الدولية هي السبيل الصحيح للتوصل إلى اتفاق يجسّد مصالح الجميع ومواقفهم. وتؤيد سان مارينو إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية وشفافية وفعالية. بيد أنه من الضروري اتخاذ خطوة إلى الأمام وتجاوز المواقف الأولية في هذا الخصوص من أجل التفاوض على اتفاق يصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء.

وتعرب سان مارينو عن قلقها إزاء العدد المتزايد من النزاعات حول العالم، بفعل التهديدات من جانب التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات والبشر وأسلحة الدمار الشامل، والتطرف العنيف، والتهميش والإقصاء. لقد عانت الأمم المتحدة، خلال السنوات الأخيرة، من فقدان للمصداقية وذلك يعزى جزئياً إلى فشل مجلس الأمن في الاضطلاع بولايته على نحو فعال. وبغية دعم مجلس الأمن للتصرف بسرعة وحزم، أشير إلى أن بلدي قد

الأساسي الذي تؤديه العلوم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والحاجة إلى زيادة الاستثمار في هذه القطاعات. ولكن الوثيقة تؤكد، في المقام الأول، على أهمية الاستثمار في البرامج التي تعزز المساواة والتكافؤ بين الجنسين في مجال العلوم.

ويعتقد بلدي اعتقاداً راسخاً، اليوم أكثر من أي وقت مضى، بأنه يجب إيلاء اهتمام خاص للتكنولوجيات الناشئة والعلم والابتكار، الأمر الذي ينبغي أن يُيسّر تحقيق التنمية المستدامة من خلال وسائل اتصال لا تشوّه الحقيقة ولا تؤدي بالتالي إلى تقويض مفهوم الحرية. وفي هذا العام، وبعد أن استضافت جمهورية سان مارينو المؤتمر الافتتاحي الرفيع المستوى بشأن مخاطر التضليل الإعلامي في ١٠ أيار/مايو، قدمت الجمهورية مساهمة ملموسة وجازمة في الحوار الدولي بشأن المعلومات الموضوعية، خلافاً لظاهرة الأخبار الزائفة المتزايدة الخطورة والحداد والتي تخرج عن نطاق السيطرة والتي يمكن أن تحرض على الكراهية وتغذي التعصب.

وإذ يدرك بلدي أن المعلومات المضللة تمثل تهديداً عالمياً وخطراً حقيقياً على استقرار النظم الديمقراطية، فهو يلتزم بأن يصبح بمثابة مرصد حقيقي للدراسات والبحوث العلمية بشأن الظاهرة الخطيرة التي تضرّ بالديمقراطية والحرية. وترمي الجهود التي تبذلها سان مارينو لحماية المعلومات الجيدة إلى تحديد استراتيجيات تشغيلية وأوجه تآزر جديدة بهدف الدفع قدماً بتبادل أفضل الممارسات في مجال مكافحة المعلومات المغلوطة، بما في ذلك على الصعيد الدولي.

ويجب على المجتمع الدولي حماية ودعم الفئات الأكثر ضعفاً، وضمان ألا يُستبعد أي منها من عملية صنع القرار. ويعلّق بلدي أهمية كبيرة على قضايا الإعاقة وقد ساهم مراراً في السنوات الأخيرة في مناقشات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع الهام، وتشاطرنا خبراتنا وإنجازاتها التي تحققت في هذا الصدد في

تحقيق نتائج ملموسة على الصعيد العالمي. ولن تتوانى سان مارينو أبدا عن القيام بدورها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة آن كريستين لينده، وزيرة خارجية السويد.

**السيدة لينده (السويد) (تكلمت بالإنكليزية):** في العام المقبل، نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، التي وُلدت من رماد الحرب العالمية الثانية لصون السلام وتعزيز الرخاء وحقوق الإنسان للأجيال المقبلة. وقد أنشئت المنظمة لحل الخلافات ومنع نشوب النزاعات العنيفة ولتعلم دروس الماضي والتصدي للتهديدات الدولية من خلال التعاون. وأنشئت لتمكين الدول، بغض النظر عن حجمها، من تحقيق هذه الأهداف من خلال العمل معا. وتتيح هذه الذكرى السنوية فرصة للاحتفال بالكثير من الإنجازات الهامة، والتي كان آخرها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة الحفاظ على السلام.

وفي الوقت نفسه، يتزايد التشكيك في الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل منظمة التجارة العالمية والمحكمة الجنائية الدولية. وهذا اتجاه مثير للقلق يهدد بإضعاف التعاون الدولي والمساءلة ونمو دولنا وتجارها وتنميتها.

إن أزمة المناخ هي موضوع عصرنا. ويتظاهر الملايين من الشباب الآن ويطالبون باتخاذ إجراء عاجل. وكان التزامهم بهذا الأمر ومشاركتهم فيه مصدر إلهام لإضرابات في المدارس واحتجاجات في جميع أنحاء العالم. وقد أثروا في الكثيرين منا. وقد تردد صوتهم مرة أخرى عاليا وواضحا خلال مؤتمر قمة الشباب يوم السبت الماضي. ويجب ألا نخذلهم. ولا يمكن أن نخذلهم.

ومن أجل إبقاء الاحترار العالمي دون مستوى ١,٥ درجة مئوية والحيلولة دون حدوث أشد آثار تغير المناخ، يتعين علينا

انضم إلى مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن ضد الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب، التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، وإلى الإعلان المشترك الصادر عن فرنسا والمكسيك بشأن التعليق الطوعي لحق النقض من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

وقد واجه المجتمع الدولي، دون شك، تحديات كبيرة على مدى السنوات الأخيرة بسبب تزايد تدفقات الهجرة. ويعزى ذلك جزئيا إلى الآثار المترتبة على تغير المناخ التي أجبرت ملايين الناس على التماس اللجوء في بلدان أخرى، وجزئيا إلى الاضطهاد والنزاعات المسلحة، فضلا عن الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تأتي في شكل الافتقار إلى الغذاء والمياه والتعليم والخدمات الصحية. ولا يمكن لأي بلد أن يواجه الهجرة وحده بالنظر إلى الطابع العابر للحدود الوطنية لهذه الظاهرة. ويعتزم بلدي تجديد دعمه للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المبرم في كانون الأول/ديسمبر الماضي في مراكش، بالمغرب. فالاتفاق يهدف إلى إدارة تدفقات الهجرة عن طريق تعزيز التعاون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإنه يؤكد من جديد على حقوق الإنسان المكفولة للمهاجرين وكرامتهم من أجل ضمان حماية حقوقهم الأساسية.

وعلى مدى السنوات الأخيرة، ربما بسبب بعض الصعوبات التي واجهتها تعددية الأطراف في التصدي للتحديات العالمية، شهدنا تناميا مؤسفا في بعض أنحاء العالم للأيديولوجيات الحمائية أو الانعزالية أو، الأسوأ من ذلك، للأيديولوجيات القائمة صراحة على كراهية الأجانب، وهو ما يتعارض مع مبدأ التعاون الدولي. وأعتقد أن المناقشة العامة تشكل فرصة هامة لتجديد التزامنا بجعل الأمم المتحدة أقوى وجعلها قادرة على تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وترجمتها إلى إجراءات فعالة على جميع المستويات. وتمثل الثقة والشمول والحوار عناصر أساسية في دعم تعددية الأطراف وقدرتها على

النصرة القومية. وتؤدي القوى المناهضة للديمقراطية إلى خلق حالة من عدم اليقين والانقسام. ويشكل الفساد تهديدا للديمقراطية وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية وللتجارة والاستثمار. ويجب علينا، معا، أن نعمل المزيد من أجل التصدي لهذه القوى لأن الديمقراطية هي الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات المنفتحة والحرّة ولتحقيق المساواة والازدهار. وتدعو الديمقراطية جميع المواطنين إلى المشاركة في بناء مجتمعات مستدامة وخالية من القمع. وستزيد السويد من الدعم الذي تقدمه للمجتمعات المدنية الديمقراطية والناشطة بالحياة. فالأصوات المنادية بالديمقراطية بحاجة إلى دعمنا.

وتتعرض حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم للهجوم. ويجب أن نعمل ضد جميع المحاولات الرامية إلى إضعاف احترام حقوق الإنسان وتقييد عالميتها. وستظل السويد مدافعا قويا عن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وينبغي ألا يعاني أحد من التمييز أو العنف أو الاضطهاد بسبب ميله الجنسي أو هويته الجنسانية.

وستواصل السويد مناصرة استقلال منظومة حقوق الإنسان ونزاهتها. فهناك اضطهاد للأقليات الدينية وغيرها من الأقليات في كثير من أنحاء العالم، وهو أمر غير مقبول. وتعزز السويد الجهود الرامية إلى مكافحة معاداة السامية. وفي العام المقبل، سنستضيف منتدى دوليا بشأن إحياء ذكرى محرقة اليهود ومكافحة معاداة السامية.

وسنواصل الاحتجاج عندما يتم تقييد حرية التعبير، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، وعندما يجري إسكات الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، وعندما يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للمضايقات أو حتى القتل.

وأفخر بكوفي وزيرة الخارجية في حكومة السويد المدافعة عن حقوق المرأة وبأنني أتبع سياسة خارجية مناصرة للمرأة. والمساواة بين الجنسين مسألة تهمنا جميعا. فالأمر يتعلق بحقوق الإنسان

خفض الانبعاثات العالمية إلى النصف بحلول عام ٢٠٣٠. ويحذر العلماء، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، من الآثار المدمرة إن لم نتخذ إجراءات فورية.

فتغير المناخ سبب من أسباب النزاع. ويتعلق اتخاذ إجراءات ببقاء شعوبنا ودولنا. ولا يمكن أن يتحمل العالم تكلفة التقاعس عن العمل. والتحدي الذي يواجهنا هائل، إلا إن بإمكاننا تحويل هذا التحدي إلى فرصة.

وأود أن أتطرق إلى نقطتين رئيسيتين. أولا، نحن بحاجة إلى اتباع سياسة طويلة الأجل على جميع المستويات. وقد وضع الاتحاد الأوروبي إطارا مناخيا ملزما قانونا، مما يبعث برسالة واضحة إلى المجتمع الدولي بشأن التزامنا. وفي السويد، يبعث قانوننا المتعلق بالمناخ وهدف القضاء التام على الانبعاثات أيضا برسالة واضحة. غير أنه يمكننا فعل المزيد، وسنقوم بذلك. فهدفنا يتمثل في أن نصبح أول دولة رفاه خالية من الوقود الأحفوري في العالم. وخلال قمة العمل المناخي، أصدرنا إعلانا مشتركا مع الهند والمنتدى الاقتصادي العالمي عن إطلاق "المجموعة القيادية للتحويل في مجال الصناعة". ومن شأن هذه المبادرة تسريع التحويل في مجال الصناعة إلى مسارات ستضمن تنفيذ اتفاق باريس وخطة عام ٢٠٣٠. ودور نقابات العمال أساسي في هذه المرحلة الانتقالية.

ثانيا، يمثل تحويل التدفقات المالية أمرا أساسيا. ومن دواعي فخرنا ما نراه من التزام من جانب الشركات والمؤسسات المالية لدينا بالمواءمة مع أهداف اتفاق باريس. وتستثمر السويد، من خلال تعاوننا الإنمائي، في الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة والزراعة المراعية للمناخ. ونحن أكبر مساهم، قياسا بنصيب الفرد، في "الصندوق الأخضر للمناخ" في العالم. وقررنا حاليا مضاعفة تلك المساهمة.

إن الديمقراطية تتراجع حاليا في أنحاء كثيرة من العالم. وتزداد أوجه عدم المساواة. وتؤدي الفجوات الاجتماعية والاقتصادية

فحسب خطة عام ٢٠٣٠، بل يحدد مسارا لتسريع العمل بشأن أهداف التنمية المستدامة. وتضطلع الأمم المتحدة بدور بالغ الأهمية في هذا المسعى. وبفضل الإصلاحات التي استهلها الأمين العام ستصبح الأمم المتحدة أكثر فعالية، وستتيح اتخاذ إجراءات بشأن جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. وستواصل السويد، تخصيص ١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الوقت الراهن، يُوجه أكثر من ٥٠ في المائة من هذه المساعدة إلى النظام المتعدد الأطراف أو من خلاله. وهذا يدل على التزامنا القوي بالتعاون الدولي والأهمية التي نوليها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل مستقبلنا المشترك.

وأشعر بالتفاؤل إزاء ارتفاع مستوى مشاركة قطاع الأعمال التجارية. وسننجز معا، كشركاء، تلك الأهداف. إن الفوائد التجارية للعمل المناخي القائم على العلم جلية. ونتطلع إلى إطلاق التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة في تشرين الأول/أكتوبر.

والتجارة أداة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر، ولخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ برمتها. ونحن بحاجة إلى المزيد من التجارة وليس لما هو أقل. إن النظام التجاري المتعدد الأطراف، القوي والشفاف، والقائم على القواعد أمر بالغ الأهمية. كما أن دعم البلدان النامية من أجل زيادة قدرتها في مجال التجارة الدولية بالغ الأهمية أيضا. إن حرية التجارة محرك قوي للنمو. إننا بحاجة إلى جعل النمو مستداما وشاملا للجميع، والنهوض بالعمل الكريم للجميع. وستظل السويد شريكا نشطا في شراكة الصفقة العالمية من أجل العمل اللائق والنمو الشامل، من خلال رؤيتها المتمثلة في عالم يسوده العمل اللائق والنمو الشامل للجميع الذي يضمن حقوق العمال.

إن الأمن مسألة يجب بناؤها بشكل جماعي. فالتحديات الأمنية الحالية لا تدع بلدا أو شخصا دون أن تمسه. وقد ركزت

والديمقراطية والتنمية والسلام والأمن للجميع. ومما يثلج صدورنا التقدم الكبير المحرز في بعض المجالات، إلا أن التقدم لا يزال متفاوتا. ففي كل يوم، وفي أنحاء كثيرة من العالم، يستمر انتهاك حقوق النساء والفتيات.

كما نشهد معارضة متزايدة للحقوق الإنسانية للنساء والفتيات. ولا بد من وقف ذلك. وينبغي أن يكون لكل امرأة وفتاة الحق في اتخاذ قراراتها بشأن جسمها وحياتها. هذه هي حقوق الإنسان الأساسية. فالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الحق في الإجهاض المأمون والقانوني، هي من حقوق الإنسان الأساسية.

ويصادف العام المقبل الذكرى السنوية لعدة التزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين. ولا تزال المهام المنصوص عليها في تلك الالتزامات غير منجزة وتستلزم اهتمامنا العاجل. وليس تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، ومنهاج عمل ييجين هو الشيء الصحيح الذي يجب عمله فحسب، ولكنه أيضا عنصر أساسي لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وفي اليوم الدولي للمرأة هذا العام، أطلقت السويد وفرنسا مبادرة دبلوماسية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والبغاء، مع التركيز على الحد من الطلب على البغاء، وحماية الضحايا في أوروبا وعلى الصعيد العالمي.

ويعتبر تمكين المرأة وزيادة مشاركتها السياسية والاقتصادية أمرا بالغ الأهمية للتنمية العالمية. وتؤيد السويد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وخطة إصلاحها. ويشكل تصميم الأمين العام على ضمان المساواة بين الجنسين في المنظمة جزءا هاما من تلك الجهود.

وباعتمادنا لخطة عام ٢٠٣٠، التزمنا جميعا بالاضطلاع بمسؤوليات هامة. ويسرني أن الإعلان السياسي الذي اعتمد في وقت سابق من هذا الأسبوع (القرار ٤/٧٤، المرفق) لا يعزز

نحن بحاجة إلى تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ويجب علينا أن نتصرف بشكل عاجل، وأن نواصل الحوار من أجل استعادة الثقة المفقودة في الوقت الراهن، في هذا الجزء من الساحة الدولية.

إن إنهاء معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى، نتيجة لعدم الامتثال الروسي أساساً، يشكل نكسة أخرى. وفي حزيران/يونيه، أطلقت السويد و ١٥ بلداً من شتى المناطق، مبادرة لنزع السلاح النووي. وتهدف هذه المبادرة إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٢٠. ويمكن أن تغدو التدابير الملموسة للحد من المخاطر النووية، وزيادة الشفافية بمثابة نقاط انطلاق، وتفتح باب دبلوماسية نزع السلاح. وستكون المشاركة الكاملة والبناءة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية عنصراً ضرورياً إذا أردنا أن نمضي قدماً.

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية جزء أساسي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر تولت السويد رئاسة مجلس محافظي الوكالة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. ويشرفنا أن نتحمل هذه المسؤولية الكبيرة في هذه الأوقات الصعبة.

إن الملايين من الناس يناضلون من أجل البقاء على قيد الحياة؛ وللعيش فقط يوماً آخر. وفي الوقت الحالي يحتاج ما يربو على ١٤٠ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، ومعظمهم من النساء والفتيات. والسويد فخورة بأن تكون واحدة من أكبر المساهمين في المساعدة الإنسانية في العالم من أجل إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة البشرية. إننا نؤيد رؤية الأمين العام بأنه يمكن منع التوترات والأزمات من أن تتصاعد لتتحول إلى صراعات كبرى.

ويعد الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في حل الصراعات، من خلال الجهود السياسية والدبلوماسية أو عمليات السلام،

عضوية السويد في مجلس الأمن على منع نشوب النزاعات واتخاذ إجراءات مبكرة، واحترام القانون الدولي. لقد انتهت عضويتنا لكن التزامنا مستمر.

وفي هذا الأسبوع، اشتركت السويد في استضافة اجتماع مع الشركاء الرئيسيين في دعم السلام في اليمن، استناداً إلى اتفاق ستوكهولم. إن العملية التي تقودها الأمم المتحدة مهمة. ونشدد على أن القانون الدولي يجب أن يحترم. ويفيد القانون الدولي كأساس لتسوية النزاعات ومنع نشوبها، كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل وفلسطين. إن إنهاء الاحتلال مع الحل القائم على وجود دولتين داخل حدود آمنة ومُعترف بها بصورة متبادلة هو السبيل الوحيد لحل هذا النزاع.

ويشكل ضم روسيا غير الشرعي للقرم ومدينة سيفاستوبول، والعدوان في شرق أوكرانيا تحدياً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وسوف نواصل العمل مع الشركاء الدوليين إلى أن تتم استعادة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية بالكامل.

إن مجلس الأمن بحاجة إلى اعتماد نهج شامل لتحقيق السلام، وإدراج المخاطر الجديدة، مثل تغير المناخ في جدول أعماله.

لقد بات يفصلنا عام على إحياء الذكرى السنوية العشرين لاعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. إن المعاهدة ما انفكت تحقق النجاح في منع انتشار الأسلحة النووية. بيد أن تدهور البيئة الأمنية الدولية ما يبرح يزيد مرة أخرى من التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

ولا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية تبعث على القلق. ويجب أن نواصل السعي من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، وتحقيق السلام والمصالحة في شبه الجزيرة الكورية من خلال الوسائل الدبلوماسية.

لقد شهدت المكسيك على مدار تاريخها ثلاثة تحولات رئيسية: كان أولها استقلال البلد؛ وكان الثاني الإصلاح الليبرالي تحت قيادة بينيتو خواريس واستعادة الجمهورية؛ وكان الثالث هو الثورة المكسيكية. واليوم، فإننا نشهد تحولنا الرابع، الذي لا يعني مجرد تغيير الحكومة وإنما تغيير النظام في المكسيك.

فما الذي يعنيه هذا التحول الرابع؟ عندما سُئل الرئيس لويس أوبرادور نفسه عن كيف يمكنه تلخيصه، قال إنه يعني، أولاً وقبل كل شيء، إنهاء الفساد المكسيك والفصل بين القوة الاقتصادية والسلطة السياسية وإرساء احترام قواعدنا القانونية والتكثف وإقامة علاقة مع المجتمع تختلف عن تلك التي شهدناها خلال السنوات الأخيرة.

ثانياً، نود أن نقلل بشكل كبير من التفاوتات في بلدنا، لأنه، كما يعلم الأعضاء، لا يزال لدينا أكثر من ٥٢ مليون شخص يعيشون في فقر رغم كوننا أحد أكبر الاقتصادات في العالم ولدينا قاعدة تصديرية ناجحة وموسّعة. ومن ثم، فإن الحد من عدم المساواة هو هدفنا الثاني العظيم.

ويتمثل الهدف الثالث في تسريع النمو الاقتصادي على أساس الثقة بالنفس والإنتاجية والابتكار والقدرة التنظيمية والوجود العالمي. وهذا هو ما تفعله المكسيك حالياً.

واستناداً إلى الأهداف الثلاثة الأخرى، يتمثل الهدف الرابع في جعل المكسيك مجتمعاً آمناً يمكن للأسر المكسيكية أن تنعم فيه بالسلام والأمن.

باختصار، لقد استعادت المكسيك الثقة بالنفس. واليوم، أود أن أبلغ الجمعية بأن إحدى أولوياتنا القصوى تتمثل في تعزيز وتوسيع وتعميق انخراطنا في تعددية الأطراف. وندرك تماماً أن هذه أوقات عصيبة تحفل بالتحديات والمخاطر للتعيش العالمي والأمن والسلام الدوليين. ولذلك، فإن الوقت قد حان لأن تشارك هذه المكسيك الجديدة، التي تجددت ثقتها بنفسها،

بالغ الأهمية لضمان السلام الشامل والمستدام. ولا يمكن أن ينجح التعمير بعد انتهاء النزاع إلا إذا شمل جميع شرائح المجتمع. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بمشاركة المرأة. ونحن ملتزمون التزاماً راسخاً بدعم مبادرة الأمين العام لتعزيز حفظ السلام. وسنواصل مشاركتنا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وغيرها من عمليات السلام.

لقد كتب الشاعر كلايس أندرسون ذات مرة: "أخش الذين يقولون دعنا وشأننا - لأنهم يخشون انعدام الوسائل." ولقد بين لنا التاريخ أن الانعزالية والشعبوية والنزعة القومية هي جميعاً طرق مؤدية إلى الفشل. إن سياسة السويد الخارجية تستند بقوة إلى الديمقراطية والقانون الدولي، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والمنظور الإنساني، والتجارة الحرة، والعدالة والمستدامة.

إن منظومة الأمم المتحدة من المنافع العامة العالمية، ومن مصلحتنا الاستراتيجية المشتركة أن نحافظ على الاستثمار فيها. فالمكاسب العائدة الطويلة الأجل أربى من أي كلفة قصيرة الأجل. إن ازدهار أية دولة ليس جزءاً من لعبة صفرية المجموع، إما أن تفوز فيها الدول أو تخسر. بل على العكس من ذلك، يمكننا ويجب علينا اختيار مسار يكفل أن نواصل الارتقاء معاً.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مارسيلو إبرارد كاسابون، وزير خارجية الولايات المتحدة المكسيكية.

**السيد كاسابون (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** إنه لشرف مزدوج لي أن أخاطب الجمعية العامة اليوم: نظراً لوجودي في أسمى الأماكن هذا ولأنني أتكلم باسم حكومة المكسيك الجديدة التي أُنتخبت قبل أقل من عام واحد. ويقود هذه الحكومة أندريس مانويل لوبيس أوبرادور الذي يتمثل هدفه في قيادة التحول الرابع للمكسيك.



تتكلم عن أكثر من ١,٣ مليون شخص في حالة حراك، مما يجعلنا من بين المناطق ذات العدد الأكبر من المهاجرين في العالم.

وقد طلبت المكسيك دعم الأمم المتحدة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على ما قدمه من دعم، من خلال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تلك الهيئة التي تضع نفسها تحت تصرف شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، في وضع خطة تنمية شاملة لجنوب المكسيك وغواتيمالا وهندوراس والسلفادور. وجرى تقديم الخطة أمس بمشاركة ودعم ١٨ كيانا من كيانات الأمم المتحدة وعدد من البلدان بلغ حتى الآن ٣٥ بلدا. لقد ذكرت مفهوم تعددية الأطراف الفعالة لأننا نؤيد تماما تعددية الأطراف ونعتقد أنها الأداة الأكثر فعالية المتاحة لنا لحل المشاكل الكبرى التي تواجه العالم اليوم.

وفيما يتعلق بالهجرة، نعتقد أنه لا توجد أية إمكانية لنجاح التدابير القسرية. ونعتقد أن الهجرة ينبغي أن تكون خيارا، وليست ناجمة عن الإكراه أو انعدام الأمن أو ناتجة، بصورة رئيسية، عن الفقر. ولذلك، فإننا نعلق آمالا كبيرة على خطة التنمية الشاملة السالفة الذكر. وفي الوقت الراهن، كثفت المكسيك تعاونها بواقع الخمس في تنفيذ الخطة خلال هذا العام. ونود أن نبرهن من خلال ذلك على أنه من خلال المشاركة الحاسمة النابعة عن الالتزام من جانب العديد من البلدان، يمكننا خلق أكثر من ٦٠.٠٠٠ وظيفة سنويا في المنطقة التي ذكرتها للتو. وستؤدي هذه الجهود إلى إيجاد فرص حقيقية للناس حيث يعيشون، وهو ما يعني أنهم لن يضطروا للهجرة.

كما أود أن أعرب عن امتناننا للأمم المتحدة وأن أؤكد على استمرارنا في الشراكة مع الأمم المتحدة لكفالة الشفافية في سياق اتخاذ الحكومة المكسيكية للقرارات المهمة في الأشهر والسنوات المقبلة من أجل تسريع وتيرة التنمية. وقد دعونا

مشاركة واسعة وعميقة ومكثفة في تعزيز النظام المتعدد الأطراف وأهدافه.

ومن ثم، قدمت المكسيك مؤخرا ترشحها لفترة عضوية في مجلس الأمن، ابتداء من عام ٢٠٢١. وعلاوة على ذلك، فقد التمسنا دعم الأمم المتحدة خلال الأشهر الأخيرة في العديد من أهم مجالات المساعي ذات الأولوية بالنسبة للمكسيك وسنستمر في القيام بذلك عن طريق الانخراط والمشاركة في النضالات التي نسعى جميعا، نحن الممثلين هنا، إلى التغلب عليها.

ولا بد لي من القول، أولا وقبل كل شيء، إننا سنسترشد في سياستنا الخارجية ومشاركتنا في الأمم المتحدة بمبادئ السياسة الخارجية المكسيكية، وهي: عدم التدخل وحق تقرير المصير للشعوب والتسوية السلمية للمنازعات. وهذا هو السبب في أنني أعرب، في سياق أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن معارضة المكسيك لتدابير من قبيل الحصار المفروض على كوبا والجزاءات المفروضة على البلدان. وندعو إلى الحوار والاتصال على نحو يمكن الشعوب والدول من حل خلافاتها. إن السلام يمكن تحقيقه بالوسائل السياسية، لا باستخدام القوة.

ونحن ملتزمون بدعم وتعزيز قيم الحرية وحقوق الإنسان. وستسهم المكسيك بتصميم كبير في الاستجابة للنداء الذي وجهه الأمين العام أنطونيو غوتيريش من أجل تكثيف العمل المتعلق بالمناخ ومضاعفة جهودنا. وسبق أن اقترحنا إجراءات إضافية، إيمانا منا بأن هذه مسألة حياة أو موت بالنسبة للبشرية، وبالتالي لا مجال للتأخير أو الأعذار عندما يتعلق الأمر بتقديم هذه الالتزامات.

وستنخرط المكسيك أيضا بقوة في السعي إلى إيجاد حلول لمسائل الهجرة وعدم المساواة التي نواجهها في العديد من مناطق العالم، وسنشجع التوصل لمثل هذه الحلول. ويكفي القول إن عدد المهاجرين الذين استقبلتهم أمريكا الوسطى والمكسيك في هذا العام حتى الآن قد تجاوز الأرقام القياسية الأخيرة. ونحن

كان هناك رجال ونساء مكسيكيون من بين الضحايا. وكان ذلك الحدث المأساوي، وفقاً لما ذكره مرتكب الجريمة، مرتبطاً بحدث كرايستشيرش، في نيوزيلندا، ومستوحياً منه بالفعل. لذلك يجب أن ندرك أن هناك، وكما أشار الأمين العام، علاقة قوية بين أيديولوجية التفوق والأيديولوجيات التي تنطوي على استبدال الحضارات. وبالتالي يجب علينا أن نضافر جهودنا للتصدي لها. هذا لا يعني الوقاية فحسب، وأن نتخذ جميع التدابير الممكنة لضمان عدم استمرار مثل هذه الحوادث، ولكنه يعني أيضاً مواجهة المباشرة مع معركة الثقافات والحضارات بغية منع المزيد من الانتشار لهذه الأفكار التي تهدد ركائز التعايش السلمي ذاتها، داخل بلداننا وعلى المستوى العالمي. إن الشخص الذي شن ذلك الهجوم قام قبل تنفيذه بمدة ٢٠ دقيقة بتحميل وثيقة تقول إن الجالية اللاتينية كانت هدفه، وذلك على غرار ما تم في كرايستشيرش ضد الجالية المسلمة. ولذلك ستشارك المكسيك بحزم مع عدة بلدان حاضرة هنا وكيانات تابعة للأمم المتحدة في التصدي لهذا الخطر الذي يتهدد التعايش ووجود الديمقراطية ذاته، والتي تلتزم بها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

كما كنت أقول، نحن نعمل على جعل المكسيك مجتمعاً أكثر أماناً وإنصافاً، وعلى تعزيز تعددية الأطراف في جميع أنحاء العالم. نحن نلقي نظرة ناقدة على الأوضاع الحالية. يجب علينا تعزيز تعددية الأطراف واحتواء الاتجاه المتزايد نحو أحادية الطرف. هذا هو المنظور البالغ الأهمية الذي نود أن نحمله إلى هنا بوصفنا عضواً في مجلس الأمن. ولهذا السبب نحن هنا مع جميع زملائنا الأعضاء وسنقدم مقترحات للإصلاح خلال الأشهر المقبلة. ومع ذلك فنحن ندرك أن الأمم المتحدة وتعددية الأطراف يجب تعزيزهما، باعتبارهما الساحة التي يتم فيها السعي إلى تحقيق أهم قضايا العالم.

أود أن أختتم كلمتي بالقول إن المكسيك قد استعادت ثقتها بنفسها. لدى المكسيك نقاط قوة لتشاطرها مع الدول

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والعديد من وكالات الأمم المتحدة إلى الدخول في شراكة معنا في الكفاح الكبير من أجل القضاء على الفساد. ويمكننا معا إحراز تقدم، وسنواصل القيام بذلك.

قبل بضعة أيام، قلت إن حكومة المكسيك تعتبر نفسها حكومة مناصرة لقضايا المرأة. وسنسعى إلى إثبات ذلك قدر الإمكان من خلال التزاماتنا وإجراءاتنا على مدى السنوات المقبلة. نحن نؤمن بأن المساواة بين الجنسين هي الأساس لمجتمع عادل. من المستحيل تغيير المجتمع دون التزام قوي وواسع النطاق بالمساواة بين الجنسين. ولهذا السبب أقول للجمعية اليوم إن حكومة المكسيك ستدعم جميع الجهود المبذولة في إطار مبادرة بيجين + ٢٥ والمبادرات الجارية للأمم المتحدة.

أود أيضاً أن أوضح أننا نؤيد اتخاذ تدابير لضمان عدم اضطهاد أحد بسبب ميوله الجنسية. ستظل حكومتنا نشطة وعاقدة العزم ومصممة على دعم حماية حريات وحقوق جميع الأشخاص، بما فيها المتعلقة بميولهم الجنسية. إن الاضطهاد مثير للانقسام والإقصاء يحطم الأمل. لذلك يجب أن نظل ملتزمين وأن نؤيد حقوق الإنسان وحرياته.

نحن نعتقد أنه من الضروري تكثيف الجهود للحماية الفعالة للتراث الثقافي لجميع الشعوب، ومن ثم مشاركة المكسيك الفعالة في إطار اتفاقية اليونسكو المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي للعالم. لقد أوضحت المكسيك في العديد من الأماكن أنه يجب على المجتمع الدولي ألا يسمح بنهب التراث التاريخي والثقافي للشعوب. ولذلك سنواصل تكريس الجهود المتضافرة لتحقيق هذه الغاية. وسنعمل على توحيد الجهود مع شعوب ودول أخرى ممثلة هنا وعبرت عن مخاوف مماثلة.

مازلنا نشعر بالقلق إزاء الحرب ضد الإرهاب، ونشارك فيها بنشاط، ونذكر أننا في شهر آب/أغسطس عانينا مع آخرين من آثار المأساة التي وقعت في مدينة إل باسو، في تكساس، حيث

تؤيد بوتسوانا بالكامل موضوع الدورة الرابعة والسبعين، وهو "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وشمول الجميع". إنه موضوع هام وفي وقته المناسب، حيث أنه يعيد تأكيد الدور الرئيسي للنظام المتعدد الأطراف باعتباره الإطار المتكامل الذي يمكننا من خلاله تحويل مجتمعاتنا بشكل جماعي. إن هذا الموضوع يشكل تحدياً أكبر لنا باعتبارنا المجتمع الدولي لإعادة الالتزام بالهدف النبيل المتمثل في عدم تخلف أحد عن الركب، وبذل قصارى جهدها للوصول إلى أكثر من تخلفوا عنه، والذين عادة يشملون الضعفاء في مجتمعاتنا، مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. ويسعد وفد بلادي على وجه الخصوص أن هذا الموضوع يجسد الأولويات التي حددتها، سيدي الرئيس. لذلك نتفق على أنه ينبغي لنا مضاعفة جهودنا للتصدي الفعال للفقر وجميع أشكال اللامساواة. لا تزال اللامساواة تمثل مشكلة في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل مثل بلدي. إن اللامساواة والإقصاء تهددان للسلام، وهما بالتالي يقتضيان منا أن نلتقي جميعاً للتصدي العاجل لهما.

في الوقت نفسه، نود أن نوه بالدور المحوري للتعليم الجيد والحاجة إلى زيادة الاستثمار في هذا القطاع لتمكيننا من دفع عجلة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونشيد في هذا الصدد بالتزامكم، سيدي، بزيادة عدد الاجتماعات الرفيعة المستوى - مثل مؤتمرات القمة المعنية بأهداف التنمية المستدامة، والعمل المناخي، والتغطية الصحية الشاملة، وتمويل التنمية - لحفز الالتزام السياسي بالتصدي العاجل لمعظم التحديات العالمية الملحة التي تؤثر على شعوبنا وكوكبنا. وتوفر هذه اللقاءات الرفيعة المستوى، التي تجمع بين قادة العالم من الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، فرصة فريدة لبناء وتنشيط الشراكات التي تتمحور حول أهدافنا الإنمائية المشتركة.

الأعضاء الزميلة. وتؤيد المكسيك أسباباً مثل تلك التي أبرزها الأمين العام في كلمته الافتتاحية أمام الجمعية العامة (انظر A/74/PV.3). لدينا كل ما يلزم لإحراز تقدم كبير في الجيل القادم من خلال تعددية الأطراف التي تركز عليها الأمم المتحدة. أود أن أختتم بقراءة بعض الأبيات للشاعر الملك نيزاهوالكويوتل:

"بماذا يجب أن أرحل؟

هل لن أترك شيئاً خلفي على الأرض؟

كيف ينبغي أن يتصرف قلبي؟

هل جئنا للعيش دون جدوى، ربما؟

لننت هنا على الأرض؟

دعونا على الأقل نترك زهوراً!

دعونا على الأقل نترك أغاني!"

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة يونيتي داو، وزيرة الشؤون الدولية والتعاون في جمهورية بوتسوانا.

السيدة داو (بوتسوانا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني كثيراً أن أحاطب هذه الجمعية البالغة الأهمية نيابة عن رئيس جمهورية بوتسوانا، السيد موكغويتسي إريك كياييتسوي ماسيسي، وعن شعبنا.

اسمحوا لي، بالنيابة عن وفد بلادي، أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. نحن على ثقة بأننا سنستفيد خلال فترة توليكم للمنصب من قيادتكم القديرة وثراء خبرتكم. يمكنكم الاعتماد على دعم بلادي في أداء ولايتكم. واسمحوا لي أيضاً أن أعنتم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، سعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، على قيادتها الرائعة طوال الدورة الثالثة والسبعين التي انتهت لتوها. إنها تترك وراءها إرثاً نحن مقتنعون بأنكم ستمضون به قدماً.

والمدارس والمؤسسات التي تعاني من نقص الموارد والبنى التحتية القديمة والتقنيات المتقادمة وغير الكافية. وهذه تحديات كبيرة لأن التعليم الجيد وحده هو السبيل الوحيد لتمكين أي بلد من المشاركة في الثورة الصناعية الرابعة والاستفادة منها.

ويشكل تغير المناخ في الواقع أحد أكبر التحديات التي نواجهها اليوم. ولذلك، نثني على الأمين العام لعقده مؤتمري قمة بشأن تغير المناخ خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، شارك فيهما زعماء العالم وشبابه. وقد أتاحت المؤتمران فرصة لإجراء مداوات بشأن الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ والحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتحقيق هدف القضاء تماما على الانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠. والرأي العلمي واضح للغاية في هذا الخصوص: ما لم تتخذ إجراءات عاجلة، فإن تغير المناخ سيقضي على العديد من المكاسب التي حققناها في القطاعات الرئيسية لاقتصادنا.

وتعاين بوتسوانا، شأنها شأن البلدان الأفريقية الأخرى، من آثار تغير المناخ بالفعل بما في ذلك التصحر وموجات الحر والجفاف المتكرر. وبينما أحاطب الجمعية اليوم، أعلنت بوتسوانا وبعض جيراننا أن عام ٢٠١٩ هو عام الجفاف. فقد لحقت خسائر بالمحاصيل والماشية آخذة في النفوق. وعلاوة على ذلك، عانى جيراننا في موزمبيق وملاوي وزيمبابوي من آثار كارثية جراء الإعصار إداي، مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية والممتلكات. ومنتزه هذه الفرصة لنشيد بمنطقتنا دون الإقليمية والاجتمع الدولي على الاستجابة في الوقت المناسب لتوفير الدعم للبلدان المتضررة من الإعصار. ونشير إلى أن إعادة بناء حياة الناس وسبل عيشهم سيستغرق بعض الوقت، وبالتالي فإننا نحث على مواصلة تقديم الدعم إلى تلك البلدان.

كما نؤكد مجدداً خالص مواساتنا وتعازينا لحكومة جزر البهاما وشعبها في أعقاب الإعصار دوريان. ومن الواضح أننا

ونحيط علماً بارتياح بأن عام ٢٠١٩ كان عاماً مهماً على صعيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حيث قدم عدد من الدول استعراضاته الوطنية الطوعية التي تتناول حالة تنفيذها للأهداف. وقدمت بوتسوانا استعراضها في عام ٢٠١٧. ونعتبر هذه العملية آلية قيمة للمساءلة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونشجع استمرارها.

وتواجه بوتسوانا، على غرار العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تحديات جمة بما في ذلك الفقر المدقع وعدم المساواة. وفي هذا الصدد، تواصل حكومتنا توجيه موارد كبيرة نحو التنمية الشاملة للجميع والنمو الاقتصادي. وبالتالي، وضعنا العديد من السياسات والبرامج للقضاء على الفقر بهدف دعم الفئات الأكثر ضعفاً في مجتمعنا مثل الأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة. وكانت عملية الاستعراض الطوعي الوطني مفيدة حقاً في تحديد الثغرات والتحديات الرئيسية التي لا تزال تعيق تنفيذنا الكامل لأهداف التنمية المستدامة. وتشمل هذه التحديات بطالة الشباب والفقر وزيادة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتغير المناخ وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة. كما حددت العملية الفجوات التمويلية. وفي هذا الصدد، نعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص حاسمة لتعبئة الموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم بنفس القدر أن نواصل العمل معاً لتهيئة بيئة عالمية مواتية لضمان مشاركة جميع البلدان في نظام تجاري عالمي عادل وقائم على القواعد.

وكما سبقت الإشارة إليه، تدرك بوتسوانا أهمية التعليم الجيد، أي التعليم الذي يمكن ويعزز الرخاء ويجعل المواطنين قادرين على المنافسة عالمياً. وإدراكاً من بوتسوانا لذلك، فهي تستثمر بشكل كبير في جميع مستويات التعليم. وفي الواقع، يسرنا الإعلان عن أننا حققنا بنجاح المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ويجب علينا معالجة مشاكل من قبيل أحجام الفصول الكبيرة

المشروع بالأنواع البرية. ويأتي هذا الالتزام بتكلفة وتضحيات جسيمة. وثمة حاجة عاجلة إلى استجابة متعددة الجوانب بدعم وفهم من جانب شركائنا الدوليين.

وكما تنص المبادئ التأسيسية لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، نوافق تماما على أنه يجب على الشعوب والدول أن تكون أفضل حماة حيواناتها ونباتاتها البرية. وفي هذا الصدد، تعمل بوتسوانا جنبا إلى جنب مع منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية بلا كلل لإيجاد حلول مستدامة.

وكما أشرت بالفعل، تعتقد بوتسوانا اعتقادا راسخا أن جزءا من الحل يكمن في العمل مع المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق المحمية أو بجوارها. ويجب دعم هذه المجتمعات المحلية للتعايش الفعال مع الحياة البرية وتمكينها من الإسهام في جهود مكافحة الصيد غير المشروع. وهذا أمر بالغ الأهمية بالفعل مع اشتداد التنافس على الغذاء والأراضي بين البشر والحيوانات.

وفي محاولة لتعزيز جهودنا من أجل الحفاظ على الفيلة والتعامل معها، قدمت بوتسوانا وبلدان المنطقة دون الإقليمية مؤخرا اقتراحا للسماح للبلدان المدرجة في التذييل الثاني لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض ببيع العاج لمرة واحدة. وقد تم رفض هذا النهج الحكيم للأسف رغم بذل قصارى جهدها لإظهار أن الإيرادات المتأتية من هذه المبيعات من مخزونات العاج ستستخدم في تمويل جهود الحفظ، تماما كما حدث في الماضي. ولذلك، شعرنا بخيبة أمل لتكرار معظم النقاش الذي جرى خلال المؤتمر الثامن عشر للأطراف في الاتفاقية على زيادة القيود المفروضة على تجارة الحياة البرية رغم أن الغرض الأساسي للاتفاقية هو تنظيم التجارة الدولية وتيسيرها. ومما يبعث على الإحباط كذلك محاولات توسيع نطاق الاتفاقية بطريقة تنتهك الجوانب السيادية. واستهدف ذلك الاقتراح، الذي لم ينجح، وقف تجارة العاج الداخلية تماما.

بحاجة إلى اعتماد تدابير دائمة لتخفيف الآثار والتكيف، فضلا عن إنشاء نظم استجابة قوية لتقدم الدعم الجماعي للبلدان المتضررة.

إن بوتسوانا ملتزمة التزاما تاما باتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي استندنا إليه في وضع أهدافنا الإنمائية الوطنية. وفي هذا الصدد وكجزء من حملتنا لتخفيف الآثار والتكيف، وضعنا سياسة واستراتيجية بشأن تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، تعهدت بوتسوانا في إطار مساهمتنا المزمعة المحددة وطنياً بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك مقارنة بخط الأساس لعام ٢٠١٠. وعليه، فإننا ننادي باتخاذ إجراءات عالمية متضافرة لدعم جهودنا من خلال توفير التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات ليتسنى لنا تقديم مساهماتنا المزمعة المحددة وطنياً.

اسمحوا لي أن أتناول قضية بيئية ملحة بنفس القدر تمثل شاغلا كبيرا لبوتسوانا. ولا بد لي من القول إننا وبينما نسعى بشكل جماعي لإيجاد طرق حكيمة ومبتكرة لإدارة بيئتنا ونظمها الإيكولوجية لاستخدامها على نحو مستدام، يمثل التنزع بين الإنسان والحياة البرية تحديا خطيرا لبوتسوانا ومنطقتنا دون الإقليمية. فقد تزايدت قطعان الأفيال لدينا وبلغت مستويات لا يمكن السيطرة عليها وتتجاوز الآن القدرة الاستيعابية للموائل المحددة لها. وتتوغل الفيلة الآن بعدوانية في العديد من المستوطنات البشرية في جميع أنحاء البلد. وتغير الفيلة خارج المتنزهات الوطنية على المنازل والمزارع وتقتل الناس وتدمر الممتلكات. وعلاوة على ذلك، تدمر الفيلة الموجودة داخل هذه المتنزهات بيئتها بسبب زيادة أعدادها.

ولدى بوتسوانا سجل حافل في الحفاظ على النباتات والحيوانات البرية وحمايتها. وفي هذا السياق، تُخصص نسبة ٤٠ في المائة من أراضيها كمناطق محمية للحياة البرية وحفظها. ويظهر ذلك التزامنا الثابت بحماية الحياة البرية وكبح الاتجار غير

المناسبة لتعزيز القدرات الوطنية للتعميل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ونحن نقف بثبات، بوصفنا رائدا عالميا في مجال تعدين الماس، وراء عملية كيمبرلي، وهي آلية دولية وضعت لوقف تدفق ماس تمويل النزاعات وتعزيز التجارة المشروعة في الماس. ولذلك، فإننا نتطلع إلى رئاسة عملية كيمبرلي في عام ٢٠٢١، وسنعمل مع جميع الأعضاء الآخرين على تعزيز آلياتها. وعلاوة على ذلك، ستشمل أولوياتنا بناء قدرات الأعضاء في عملية كيمبرلي، وبخاصة الدول الخارجة من النزاع.

وكجزء من التزامنا بنظام عالمي سلمي، أصبحت بوتسوانا مؤخرا دولة طرفا في معاهدة تجارة الأسلحة. وكذلك وقعنا للتو على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويدل ذلك على التزامنا بالإسهام في السلم والأمن العالميين من خلال نزع السلاح الكامل بالقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والأسلحة النووية. ينبغي للبشرية ألا تستثمر في دمار ذاتها وإنما تستثمر في ازدهارها.

إن أفة الإرهاب تهدد بعكس مسار مكاسب السلام والأمن التي تحققت بشق الأنفس. وينبغي لنا ألا ندخر جهدا في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونلاحظ مع الارتياح أن الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب ينص، في جملة أمور، على تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات والمجال التقني للبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. وبالمثل، فإننا نرحب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل التصدي لهذه التحديات.

وتظل بوتسوانا ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة جميع أعمال الإرهاب ومواجهة الممارسات السيئة المرتبطة بها، مثل التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال، بكل حزم. غير أننا نود أن نحذر من أن نُحجّ إزالة المخاطر التي تتبعها الحكومات والمصارف

ولا يمكنني أن أؤكد بما فيه الكفاية أنه من أجل تحقيق تطلعاتنا الإنمائية للعيش في وئام مع الطبيعة وضمان الاستخدام المستدام لمواردنا الطبيعية، يجب علينا تسهيل تنفيذ خطط واقعية لإدارة الموارد الطبيعية تسهم في خططنا الإنمائية الوطنية.

ترحب بوتسوانا بعقد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الفريدة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان الخارجة من النزاع.

إننا نرحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). فذلك الاستعراض سيتيح لنا فرصة لإعادة تقييم الأولويات والبناء على الدروس المستفادة ووضع الحلول المجدية والتحويلية.

ولا يقل عن ذلك أهمية الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر. وسيوفر الاستعراض فرصة لنا لتقييم التقدم المحرز وللتصدي للتحديات التي تواجه تنفيذ البرنامج. وعلى الصعيد الوطني، نعتبر البرنامج إطارا حيويا لزيادة الدفع بخطتنا التنموية من خلال تيسير التجارة وتعزيز الوصول إلى الأسواق العالمية.

وترى بوتسوانا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يشكلان منبرا أساسيا لتعزيز التعاون فيما بين جميع البلدان من أجل المنفعة المتبادلة. فنحن ندرك أهميته للتنمية المستدامة، وأنه مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب. وتحقيقا لهذه الغاية، وضعت بوتسوانا استراتيجية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تيسر تبادل المعارف والخبرات، فضلا عن الاستفادة من التكنولوجيات

وإذ نتطلع إلى الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، علينا أن نغتتم الفرصة للتأكيد على أنها تظل مهمة اليوم كما كانت عند تأسيسها في عام ١٩٤٥. ومرة أخرى، أعتنم هذه الفرصة لأعيد تأكيد التزام حكومة بلدي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وإيجاد عالم أفضل يتسم بالرخاء المشترك ولا يتخلف فيه عن الركب أحد.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نالدي باندر، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا.

**السيدة باندر (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أفق هنا متأثرة تأثراً عميقاً بمصادفة أنه يتعين على أن أتكلم بعد نظيرتي وزيرة خارجية بوتسوانا، نظراً لأن جدي ز.ك. ماثيوس وقف هنا عام ١٩٦٦ كأول سفير لبوتسوانا المستقلة حديثاً.

وإذ أفق هنا اليوم فإنني أمثل الرئيس سيريل رامافوسا، رئيس جنوب أفريقيا. وأود أن أهنئكم باسم جنوب أفريقيا، سيدي الرئيس، على قيادتكم للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. فقد سرنا أن نرى قائداً من البلد الشقيق نيجيريا يتولى رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأؤكد لكم دعم جنوب أفريقيا الكامل إذ تنفذون أولوياتكم ومسؤولياتكم أثناء فترة رئاستكم.

ونرحب ترحيباً تاماً بالموضوع الذي اخترتموه. فهو فعلاً حسن التوقيت وذو صلة، ولا سيما بالنظر إلى التحديات المعقدة التي تواجه العالم اليوم. لا يزال الكثيرون جداً من سكان العالم يعيشون في فقر وبطالة ويأس. ومن الضروري أن نكثف الجهود الرامية إلى إحداث تغيير جذري في حياتهم.

وتكتسي هذه المناقشة أهمية خاصة لجنوب أفريقيا إذ أنها تتزامن مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لحرية جنوب

المراسلة والمؤسسات المالية الأخرى يجب أن تأخذ في الاعتبار العواقب غير المقصودة لهذه التدابير، بما في ذلك تثبيط استخدام المرافق المصرفية ومحدودية فرص الحصول على التسهيلات المصرفية واحتمال انهيار المصارف والاقتضادات الصغيرة. ولكننا سنواصل العمل، مستقبلاً، مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين للقضاء على أي أوجه قصور في استراتيجياتنا لمكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب.

وإذ نسعى جاهدين لتحقيق السلام والرخاء في العالم. أود أن أؤكد أن بوتسوانا تؤيد البيان الذي ألقى بالنيابة عن جمهورية تنزانيا المتحدة، رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بشأن رفع الجزاءات المفروضة على زمبابوي (انظر A/74/PV.10). فلا شك في أن تلك الجزاءات المطولة تقوض بشكل خطير اقتصاد زمبابوي وتتسبب في معاناة شديدة للناس العاديين في ذلك البلد. وكذلك نود أن نشير إلى أن الجزاءات المفروضة على أي بلد لا تؤثر سلباً على البلد المستهدف فحسب، بل وأيضاً على البلدان المجاورة والشركاء التجاريين. وحالة زمبابوي ليست استثناءً.

وختاماً، من الواضح أن نظامنا المتعدد الأطراف يتعرض لتهديد خطير. فلا يمكننا أن ننكر أننا نشهد تدهوراً لم يسبق له مثيل في القيم المشتركة ذاتها التي تربطنا معاً في منظومة الأمم المتحدة، على النحو المكرس في الميثاق. ولا بد لنا من أن نحشد عزمنا الجماعي لإحياء ثقافة الدبلوماسية والتسامح والاحترام المتبادل وأن نتبنى بالكامل قوة تنوعنا من أجل بقاء النظام المتعدد الأطراف. ولذلك، فإننا ندعو إلى إعادة تعزيز النظام العالمي القائم على القواعد المرتكز على مبادئ القانون الدولي والرامي إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل ازدهار جميع الأمم، كبيرها وصغيرها. وستظل بوتسوانا ملتزمة بالنظام المتعدد الأطراف وتظل تؤمن بأهم متحدة قوية وفعالة كمنظمة محورها الإنسان وتمثيلية ويسودها الوثام وخاضعة للمساءلة وترتكز على المساواة في السيادة بين الدول.

كحكومة ومجتمع مدني في جنوب أفريقيا، نحترم قرارات الأمم المتحدة ونعمل بمقتضاها. ويشمل ذلك الإجراءات المتخذة استجابة لأهداف التنمية المستدامة، التي توضح خطة التنمية العالمية التحويلية. إن خطة جنوب أفريقيا للتنمية الوطنية لعام ٢٠٣٠ هي السياسة التي اعتمدها لتنفيذ التزامنا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتُكمل خطتنا جهودنا الرامية إلى دعم السلام والتنمية والأمن في قارتنا والتطلعات الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي للتنمية لعام ٢٠٦٣.

ونعتقد أنه لتحقيق هذه الأهداف، ينبغي لجميع الدول الأعضاء إقامة شراكات، وبشكل رئيسي، مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، لضمان الالتزام المشترك الرامي إلى تحقيق عالم خال من الفقر والتخلف.

إن التعصب من أكبر العقبات التي تحول دون بناء عالم خال من الفقر والتفاوت. ويشمل ذلك تعصب الدول الأخرى وتعصب إخواننا من البشر، فضلا عن عدم كفاية رعاية بيئتنا الطبيعية التي تمدنا جميعا بأسباب الحياة. ويتجلى التعصب بأشبع مظاهره في العنف القائم على نوع الجنس واستبعاد المرأة من العديد من قطاعات المجتمع. ويتخذ بلدنا، جنوب أفريقيا، خطوات عاجلة لمعالجة آثار العنف القائم على نوع الجنس. إننا جميعا بحاجة إلى العمل على وجه الاستعجال لضمان تمتعنا جميعا بإمكانية الأعمال التامة لحقوقنا في مجال حقوق الإنسان، وتمتع جميع مواطنينا، ولا سيما النساء، بالسلامة البدنية. إننا نواجه أيضا تهديدا وجوديا بسبب التعصب وعدم الاحترام، والعنف الحقيقي الذي نلحقه بكوكبنا الذي نعتمد عليه جميعا.

غير أن هذه المنظمة دليل على رفض التعصب. فقد أنشئت في أعقاب حرب عالمية مدمرة كمتحدى عالمي يمكن فيه لدول العالم معالجة الخلافات والعمل معا من أجل الصالح العام للجميع. وينبغي أن يوفر لنا تجمعا سنوي هنا في قاعة الجمعية العامة الفرصة لكي نُحدد التزامنا بهذه القيم الهامة.

أفريقيا وديمقراطيتها. إن ذكرانا السنوية تعزى بدرجة كبيرة إلى التضامن الذي حظينا به من معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبسبب هذا التاريخ ترسخت جنوب أفريقيا كذلك في الهدف الأسمى المتمثل في أمم متحدة قوية ومتماسكة إذ أن وهذه المنظمة هي التي تملك القدرة على كفالة أن كل من يرنو إلى الحرية يحققها. ونحن نعرف من تجربتنا وتاريخنا أنه لا يمكن تحقيق الحرية للشعب الفلسطيني إلا من خلال الجهود الدؤوبة لمنظومة الأمم المتحدة وأنه لا يمكن للشعب الصحراوي أن ينعم بالحرية إلا من خلال منظومة الأمم المتحدة.

لقد أدرجت مسألة سياسات دولة الفصل العنصري التمييزية في جنوب أفريقيا، منذ عام ١٩٤٦، بعد إنشاء الأمم المتحدة بفترة قصيرة، في جدول أعمال الدورة الأولى للجمعية العامة. ولذلك ليس من قبيل المفاجأة الكبيرة أن تسعى جنوب أفريقيا الديمقراطية بشغف إلى الاضطلاع بدورها الدولي الجديد وأن تتولى بحماس مسؤولياتها بوصفها عضوا نشطا في الأمم المتحدة.

لقد سعينا إلى المشاركة في جميع هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك العمل في هيئاتها الرئيسية. إن المبادئ التي تحفز عملنا مستمدة من إيمان راسخ بتعددية الأطراف، ولا سيما نظام الحوكمة العالمية العادلة، والمنصفة والتمثيلية؛ ومن تعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح العالمي، والتسوية السلمية للمنازعات، وتعزيز الحكم الرشيد؛ وتعزيز حقوق الإنسان؛ ومكافحة الفقر من خلال تعزيز التنمية المستدامة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن نظام تعددية الأطراف الهادف ضروري للتعامل مع التحديات العالمية التي تواجهنا. إننا جميعا مترابطون في عالم تزداد عولمته، ولا يمكننا السعي إلى تحقيق مصالح ذاتية ضيقة.

وجنوب أفريقيا قادرة اليوم، على الشراكة مع الأمم المتحدة في التصدي للظلم والاختلالات التي هي إرث ماضينا. ونحن



جهودا متفانية للإسهام بشكل إيجابي في دعم السلام والتنمية في قارتنا، وسنواصل بذل هذه الجهود حتى ونحن نعمل لمعالجة أوجه القصور التي أشرت إليها.

لقد نعم بلدنا، جنوب أفريقيا، بالديمقراطية طيلة ٢٥ عاما، وفي ذلك الوقت دأب قادة وشعب جنوب أفريقيا على الاعتراف بالمساهمة غير المحدودة التي قدمها سكان أفريقيا دعما للكفاح ضد الفصل العنصري. لقد قدمت الدول المجاورة على وجه الخصوص، وبقية البلدان الأفريقية تضحيات كبيرة لدعم حركات التحرير، ومواطني جنوب أفريقيا المقهورين.

ونود أن نؤكد مجدداً أن جنوب أفريقيا لا تتغاضى عن أي شكل من أشكال العنصرية أو التمييز العنصري وكره الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب. والواقع أن جنوب أفريقيا قد احتضنت الملايين من المهاجرين واللاجئين من جميع أنحاء القارة الأفريقية، واحتضنت غالبية شعبنا بجرارة إخوتهم وأخواتهم من أبناء هذه القارة. ونعتزم أن نكفل جعل هذا احتضاننا على الصعيد الوطني ولا يقتصر على بعض المجتمعات المحلية.

إنه ليشرفنا أن نخطب الجمعية العامة في السنة الأولى من عقد نيلسون مانديلا للسلام، الذي وافقت الجمعية في العام الماضي على امتداده من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٨. ويدعونا العقد إلى مضاعفة جهودنا الرامية إلى السعي لتحقيق السلام والأمن الدوليين، والتنمية وحقوق الإنسان. ولذلك تلتزم جنوب أفريقيا باستخدام عقد نيلسون مانديلا للسلام لتعزيز تعددية الأطراف والدبلوماسية باعتبارهما من الأدوات الفعالة للتصدي للتحديات التي تواجه العالم اليوم.

ولا يمكننا التصدي بحزم للتهديدات التي يشكلها الفقر ما لم نغير الهيكل الحالي للاقتصاد العالمي، الذي لا يزال يكرس الانقسامات بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وفي حين أن قلة تتمتع بفوائد العولمة، فإن أغلبية سكان العالم لم تحصد هذه الفوائد. ومن الضروري لنا جميعاً أن نعمل معاً، وألا ندخر وسعاً

وأعتقد اعتقاداً راسخاً أننا جميعاً هنا لأننا ملتزمون بنموذج الحلول متعددة الأطراف لمشاكل العالم، الذي يستمد القوة من خلال التنوع - تنوع المنظور الناجم عن اختلافات التنشئة والثقافة. وبوجودنا هنا اليوم، فإننا نقر بالحاجة إلى بعضنا البعض، وأنها بحاجة إلى العمل معاً. ولذلك، يجب أن نغتنم هذه الفرصة للتحالف ضد التعصب من أي نوع بحيث تستطيع الدول العيش في سلام ويحترم بعضها بعضاً بصرف النظر عن الجنسية أو الدين أو الأصل الإثني أو الاجتماعي، أو نوع الجنس أو أي وضع آخر. ينبغي لنا أن نجد القوة وليس الانقسام من خلال اختلافاتنا.

ومما يؤسف له أن بلدي، جنوب أفريقيا، لم يكن بمنأى عن دلائل التعصب والانقسام في بعض أنحاء دولتنا. لقد كانت حوادث العنف والنهب التي اندلعت في أنحاء مقاطعتي غوتونغ وكوازولو - ناتال مؤسفة ومشينة لدولة فخورة بتاريخ من النضال، وبالتضامن والدعم الدوليين. لقد أدانت حكومة جنوب أفريقيا بشدة هذه الأعمال المأساوية، وهي تعمل بجهد لضمان معالجة الثغرات الأمنية والتعصب اللذين أديا إلى العنف. ونحن نعمل بلاكلل من أجل التصدي للجريمة والخروج عن القانون، والتأكد من أن المجرمين المقبوض عليهم سيواجهون قوة القانون بالكامل.

ونحن ملتزمون أيضاً بمعالجة عدم كفاية إدارة الهجرة لدينا بغية الحد من الهجرة غير المشروعة، والتأكد من أن كل شخص يأتي إلى جنوب أفريقيا موثق وآمن. ونعتزم العمل مع جميع بلدان القارة بما يكفل تنفيذ استراتيجياتنا الإنمائية واستخدامها لإيجاد مزيد من الفرص الاقتصادية لجميع أبناء شعبنا من أجل تقليص مشاعر الاستياء والكراهية. وبالعمل مع المجتمع المدني، سوف نبنى الجسور التي تسمح لجميع الذين يعيشون في جنوب أفريقيا بالتواصل مع بعضهم البعض من أجل بناء روابط الصداقة والوحدة الأفريقية.

ويسرني أن أتمكن من أن أؤكد بصدق لهذه الهيئة العالمية أن جنوب أفريقيا تلتزم التزاماً راسخاً تجاه قارتنا، أفريقيا. وقد بذلنا

وكما ذكرنا باستمرار، تدعم جنوب أفريقيا هذه المؤسسة العالمية والنظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد، ولكننا نعتقد أن الأمم المتحدة لا تزال عاجزة لأنها ما زالت تحوي هيكل غير ديمقراطية وتنطوي على مفارقة تاريخية. وما زلنا نشعر بقلق بالغ لأن القرارات الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن لا تزال بعد ٧٤ سنة من إنشاء الأمم المتحدة تخضع لسيطرة خمسة بلدان فقط بحكم الواقع. لوم تسفر عشرون عاماً من المناقشات حول إصلاح مجلس الأمن عن أي تحرك نحو هيئة أكثر تمثيلاً وشمولاً.

ونعتقد أن الوقت قد حان ليستجيب عموم الأعضاء إلى دعوة الأغلبية الساحقة إلى حصول أفريقيا على مقعدين دائمين على الأقل، مع جميع صلاحيات العضوية الدائمة، فضلاً عن خمسة مقاعد غير دائمة، على النحو المنصوص عليه في الموقف الأفريقي المشترك الذي اعتمد في توافق آراء إيزولويني. وفي هذا الصدد، يجب أن نرى تنشيط المفاوضات بشأن إصلاح المفاوضات الحكومية الدولية، بما في ذلك ضمان أن تنتقل إلى مفاوضات تستند إلى نص.

لقد بلغت قارتنا أفريقيا مرحلة هامة باعتماد وإطلاق اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وبدأ نفاذ الاتفاق في ٣٠ أيار/مايو، ونحن على ثقة بأنه سيطلق الإمكانيات الاقتصادية لأفريقيا ويعزز موقفها كجبهة جديدة للنمو الاقتصادي والتنمية. إنه محاكاة رائدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ويجب اغتنام الفرص التجارية التي يُنشئها من جانب جميع الدول الأعضاء والجهات الشريكة لنا. ونحن على استعداد للمشاركة في المداورات النشطة بشأن هذه الخطوة الجريئة.

ونود أن نشدد على أنه لا يمكن معالجة تنمية أفريقيا دون التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة. ونعتقد أن هذه التدفقات تستنزف ما نبذله من جهود لتوليد ما يكفي من الموارد المحلية لدعم التنمية في بلدنا. ونقترح أن نعمل معاً بوصفنا

في التصدي للتحديات الناجمة عن تأثير العولمة وهيكل الاقتصاد العالمي الذي لم يتحول.

ولا تزال المسائل المتعلقة بالسلم والأمن العالميين إحدى أهم الأولويات ضمن أسرة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمعالجة الكم الهائل من التحديات التي تواجه السلام والأمن والتي تشكل عقبة رئيسية أمام الجهود التي نبذلها لتنمية القارة.

ونحن حالياً عضو في مجلس الأمن. وموضوع فترة عضويتنا هو "مواصلة الإرث: العمل من أجل عالم عادل وسلمي". وهذا تجسيد لإرث نيلسون مانديلا ويعزز الهدف المتمثل في إسكات البنادق في القارة الأفريقية بحلول عام ٢٠٢٠. ونستخدم عضويتنا لتعزيز صون السلم والأمن الدوليين والدعوة إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والحوار الشامل. وما فتئنا نشجع توثيق التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي.

ونشدد كذلك على دور المرأة في حل النزاعات. وندافع عن تعميم المنظور الجنساني في جميع قرارات مجلس الأمن، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي اتخذ بمبادرة من جارتنا ناميبيا. وعلى الرغم من الالتزامات الواردة في القرار، لا تزال المرأة مستبعدة من عمليات السلام، بما في ذلك في صياغة اتفاقات السلام، ومشاركتها محدودة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. نحن بحاجة إلى كفالة تمكين المرأة على نحو كامل في إطار عمليات بناء السلام وجعلها جزءاً من المؤسسات التي أنشئت بعد أن تم القضاء على النزاع. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سنقوم بتروّس مناقشة مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع. وينبغي أن ينصبّ تركيز هذه المناقشة على ضمان تنفيذ الالتزامات التي قطعناها بالتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وأهدافها المتمثلة في تعزيز السلام والأمن الدوليين، والتنمية وحقوق الإنسان التي يتمتع بها الجميع، حتى يمكننا جميعاً التوصل في نهاية المطاف إلى نقطة يمكن فيها لجميع أبناء شعوبنا التمتع بالحرية والتنمية والديمقراطية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بيتر ديفيد، وزير الشؤون الخارجية والعمل في غرينادا.

**السيد ديفيد (غرينادا) (تكلم بالإنكليزية):** يسرني أن أتقدم بالتحية الحارة المعتادة من حكومة وشعب غرينادا اللذين يشرفني أن أحاطب باسمهما هذه المنظمة النبيلة وأعضاءها.

وأشارك المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأنا أثق في قيادتكم وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي. وأود أيضاً أن أكرر ما قاله زملائي في تقديم الشكر للرئيسة السابقة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، سعادة السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، لما أبدته من قيادة قديرة ونشطة.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش وأثنى عليه على قيادته الأمم المتحدة وعلى اهتمامه وفهمه للتحديات الإنمائية الفريدة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. كما أشيد بجهود الأمين العام التي لا تكل للتصدي لآفة تغير المناخ، والخطة العالمية للقضاء على الفقر. وأثنى على جهوده الدؤوبة في ضمان توفير التعليم للجميع، وتعزيز الإدماج الكلي، وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

وأود أن أهنئ الدولة العضو الزميلة في الجماعة الكاريبية سانت فنسنت وجزر غرينادين على انتخابها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن. إنها أصغر دولة على الإطلاق تحظى بذلك.

إن تجمعنا يجري في سياق عالمي يتسم باستمرار وزيادة القلق إزاء عدم المساواة والتهميش على الصعد الاقتصادية

المجتمع الدولي لإرساء إطار عمل بين الحكومات بولاية سياسية عالمية، ستشكل أساساً لمعالجة تلك التدفقات غير المشروعة، بما في ذلك التعجيل بإعادة الموجودات.

إن المجتمع الدولي يقف في مفترق طرق فريد من نوعه حيث يملك النظام الدولي المتغير القدرة على تشكيل السلم والأمن الدوليين على مدى عقود قادمة. ولذلك نشعر بحيبة أمل كبيرة لأننا شهدنا زوال معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في آب/أغسطس. وعلاوة على ذلك، فالنجاحات التي تحققت في مجال نزع السلاح، في المناخ الدولي السائد، ولا سيما نزع السلاح النووي، قليلة ومتباعدة. والتهديدات التي تشكلها تلك الأسلحة أكبر من أن يتجاهلها المجتمع الدولي. ونعتقد أنه لن يمنع استخدام هذه الأسلحة في النزاع المتصاعد سوى تفكيكها ووسائل إيصالها بصورة كاملة وشفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

إننا نشعر بالحنين لأن الشعب الفلسطيني عاش تحت الاحتلال أكثر من ٧٠ عاماً. وقد تفاقم هذا الاحتلال في السنة الماضية، مع استمرار النشاط الاستيطاني غير القانوني وزيادة انعدام الأمن لشعبي فلسطين وإسرائيل. أما بالنسبة إلى المجتمع الدولي، فيجب علينا أن نواصل الحث على التوصل إلى تسوية تفاوضية لهذا النزاع الطويل الأمد.

ويجب على الأمم المتحدة مواصلة النظر في مسألة الصحراء الغربية لما فيه صالح شعبها وتطلعات أفريقيا للتوصل إلى أفريقيا حرة حقاً، دون وجود أي بلد تحت سيطرة الاستعمار والإمبريالية.

كما نؤكد مجدداً تضامنا الثابت مع حكومة وشعب كوبا، مع إدانة استمرار الجزاءات المفروضة من جانب واحد ضد كوبا وزمبابوي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن جنوب أفريقيا على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء لتعزيز الأمم المتحدة

الإجمالي للدول الجزرية الصغيرة النامية بأسره يمكن أن يزول في غضون ساعات قليلة.

وتتضمن تجربة جزر البهاما العديد من الدروس الجديدة، وتشير إلى العديد من الضرورات الجديدة في مجال تكيف تلك الدول الصغيرة الضعيفة. وتتطلب تكاليف التكيف مع تلك التجربة وجود نفقات عامة ضخمة لإعادة الإعمار الحقيقي للبنية التحتية بأكملها إذا أردنا الصمود أمام هجمات الأعاصير المتعاقبة. كما تحثنا الحاجة إلى كفالة سلامة الأرواح والأطراف على تنفيذ قوانين بناء جديدة وقوية توفر مساكن محصنة وآمنة، ولا سيما بالنسبة لأكثر الفئات ضعفاً.

وتدعو الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الانضمام إلينا في إنشاء مؤسسة للدول الجزرية الصغيرة النامية، سيكون الغرض منها هو جمع التمويل والموارد الأخرى اللازمة لتمويل التكيف بطريقة لا تلقي بإجهاد مالي على عاتق اقتصاداتنا الهشة. فمع محدودية فرص الحصول على التمويل الإنمائي والمتعلق بالمناخ والمنافسة المتزايدة عليه، تزداد حدة التحديات المتعلقة بتغير المناخ والفقير.

ويجب أن يكون أهم أهدافنا هو أن نتبع بشكل حثيث سياسات واستراتيجيات ستساعدنا على التخفيف من آثار بعض تلك التحديات، لا سيما تلك التي ليس بمقدورنا مواجهتها، وفي الوقت نفسه التحرك على وجه السرعة لتنفيذ خطط طويلة الأجل من شأنها أن تساعد على الحفاظ على مجتمعاتنا. ولذلك يجب أن نركز على خططنا وبرامجنا الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة، والاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل المنخفضة الكربون، والاستراتيجيات المنخفضة انبعاثات غازات الدفيئة، والاستراتيجيات الشاملة لإدارة المخاطر والحد من مخاطر الكوارث.

ونحن متمسكون بالرأي القائل بأن تعددية الأطراف الفعالة، المستندة إلى نهج شامل يأخذ في الاعتبار احتياجات جميع

والاجتماعية والسياسية. وتعرب غرينادا مجدداً عن التزامها الراسخ بالأمم المتحدة ومبادئها، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة. والتزامنا واضح بقواعد السلام والمساواة والعدالة وحقوق الإنسان وتعددية الأطراف على الصعيدين الوطني والدولي. ونفخر بالتوقيع هذا الأسبوع على ثلاث معاهدات جديدة أو الانضمام إليها، وهي: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية.

وينبغي ألا ننسى أن العلة من وجود هذه الهيئة أساساً هي حل مشاكل العالم من خلال الجهود المتعددة الأطراف. فالمسائل التي نواجهها حالياً، مثل القضاء على الفقر وتوفير التعليم الجيد واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ، مشاكل لا يمكن لفرادى الدول الأعضاء حلها. ويجب أن تكون جهودنا جماعية ومحددة واستراتيجية إذا أردنا تحقيق تقدم ملموس لصالح شعوبنا.

وقد اضطرت الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى شق طريقها في خططنا الإنمائية في هذا السياق الأوسع نطاقاً، مع القيام في الوقت نفسه بمواجهة التحديات الطبيعية بقدر ما هي من صنع الإنسان. إن ظاهرة تغير المناخ، وما يصاحب ذلك من تفاقم عواقب زيادة تواتر الكوارث الطبيعية وزيادة حدتها، تهديدات وجودية حقيقية علينا أن نواجهها يومياً.

وفي هذا الصدد، نود مرة أخرى أن نعرب عن تضامننا القوي مع جزر البهاما حكومة وشعباً. لقد كان إعصار دوريان بالفعل حدثاً غير مسبوق، وأدى إلى التدمير الكامل لجوانب هامة في أراضي جزر البهاما. وقد أبرز إعصار دوريان مرة أخرى بوضوح شديد قصور تصنيف نصيب الفرد من الدخل باعتباره مقياساً لحصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على الموارد الإنمائية. وفي الواقع، ذكرنا إعصار دوريان أن الناتج المحلي

القيام به، لا سيما فيما يتعلق بإخراج مواطنينا من براثن الفقر. وإذ تدرك الحكومة دائما أن الطريق الذي ثبتت فعاليته من أجل إحراز تقدم هو التعليم، فإنها تعمل يوميا لتحسين نوعية التعليم المقدم إلى الطلاب في بلدنا. ويعد الأمن الوظيفي، والتعويضات، وتعزيز فرص التدريب جميعها من الحوافز المستخدمة للإبقاء على المدرسين الأكفاء في النظام التعليمي.

كما نعمل على إحداث ثورة في النتائج التعليمية للطلاب وتحسينها من خلال الاستخدام الواسع النطاق للتكنولوجيا والابتكار. أما المبادرات الرئيسية الأخرى، مثل إنشاء مراكز للتدريب على العديدة من المهارات على نطاق الجزيرة، وبرامج مباشرة الأعمال الحرة للمساعدة على تضيق الفجوة بين التعليم والعمل، ولا سيما في صفوف الشباب، فستؤدي إلى زيادة تحسين النظام التعليمي، والحد من البطالة، وتخفيف حدة الفقر. ونؤيد تمام التأييد موضوع هذه المناقشة، "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول". ولذلك فإننا ندعو الأمم المتحدة إلى الالتزام بالعمل المتعدد الأطراف الرامي إلى توفير التعليم الجيد والميسور التكلفة للجميع.

وبينما نسعى لإيجاد مجتمعات مستدامة، فإننا نواجه بعض السياسات والإجراءات المالية العالمية التي تشكل خطرا كبيرا على التنمية المستدامة في منطقتنا. وتعد المراسلة المصرفية، والحد من المخاطر، والإدراج في القوائم السوداء، والترقية إلى فئة الدخل المتوسط تدابير تؤثر سلبا على اقتصادات منطقة البحر الكاريبي. فالترقية الانفرادية والسابقة لأوانها للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى فئة الدخل المتوسط، دون النظر في أوجه الضعف القائمة في منطقتنا، أدت إلى حدوث عجز كبير في الميزانية، مما يؤثر سلبا على تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية. فمنطقتنا تواجه تحديات اقتصادية هيكلية متأصلة تحد من وتيرة التنمية لدينا. ونطالب بمراعاة تلك المعوقات التي تحول دون تحقيق النمو عند إثارة المسائل التي تخصنا للنظر فيها.

البلدان، هي الطريقة الوحيدة التي تمكنا من معالجة التحديات العالمية مثل تغير المناخ والحد من الفقر. ومن الواضح أنه ثمة علاقة قوية بين تغير المناخ والفقر، وتعد أشد الفئات ضعفا هي الأشد تأثرا بالسلب، على الرغم من كونها الأقل إسهاما في هذه المشكلة. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بإيجاز العديد من المبادرات والخطط والبرامج الرئيسية التي قدمتها غرينادا بهدف التصدي لتغير المناخ والقضاء على الفقر، كما ستدعم الهدف المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي حالة غرينادا، هناك الكثير من الإنجازات التي يمكننا أن نفخر بها، بما في ذلك التحول الاقتصادي الملحوظ في السنوات الخمس الماضية. ولا يزال اقتصادنا قويا، حيث نما بمعدل ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٨، مع توقع زيادة أخرى هذا العام. وفي الواقع، كان متوسط النمو خلال السنوات الخمس الماضية ٥ في المائة. وقد تحقق ذلك من خلال الجهد الجماعي الذي بذلته الحكومة وشركاؤها الاجتماعيون، وبفضل برنامج التكيف الهيكلي المحلي المدار بإحكام، بما يتماشى مع استراتيجيتنا للنمو والقضاء على الفقر. ولم تكن تلك الفترة بضع سنوات سهلة، ولكننا شهدنا تقدما هائلا من خلال اتباع سياسات اقتصاد كلي سليمة، ووجود تشريعات للمسؤولية المالية، وغيرها من التدابير القانونية. ويبلغ الدين العام حاليا، على سبيل المثال، ٥٩,٥ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي، بانخفاض عن نسبة ١٠٨ في المائة التي كان عليها في عام ٢٠١٣. ويعد القرار بسن قانون للمسؤولية المالية، الأمر الذي من شأنه أن يساعدنا على إدارة إنفاقنا ومراقبته في أي سنة من السنوات، أمر بالغ الأهمية لاستمرار اقتصادنا الكلي واستدامته.

وجدير بالذكر أننا قمنا بذلك كله مع ضمان توسيع الإنفاق الاجتماعي ليشمل رعاية المواطنين الأكثر ضعفا. إن الإنجازات التي حققناها في غرينادا جديرة بالثناء حقا وبحق لنا الفخر بها، ولكننا ندرك أن أماننا الكثير من العمل الذي ينبغي

مسار غير مسبوق للتنمية الطويلة الأجل. لقد كان انعدام القدرة على وضع استراتيجية تنمية دائمة بشكل ناجح وكامل أحد أوجه قصور الحكومات المتعاقبة على مر السنين. ونعمل الآن بجد لتصويب ذلك، بالنظر إلى الآثار غير المواتية لهذه الفجوة الجلية على قدرة الحكومة على إدارة شؤون الاقتصاد الكلي.

ومن خلال مشاورات واسعة النطاق، فإن غرينادا في طريقها إلى تحقيق تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، التي تتوخى أن تصبح غرينادا دولة الجزر الثلاث قادرة على الصمود ومزدهرة، يتحلى مواطنوها بالوعي والرعاية، وتعزز كرامة الإنسان، وتحقق إمكاناتها الكاملة من خلال التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للجميع. وتوفر الخطة، على النحو المتوخى والمحدد، التوجيه الاستراتيجي وتقدم حلولاً ذاتية موجهة نحو تحسين طريقة عيش مواطني غرينادا، وعملهم وتفاعلهم مع بيئتنا الطبيعية ومؤسساتنا، ومع بعضهم البعض. وتدعو الخطة التي وضعها الشعب ولصالح الشعب، إلى إشراك أصحاب المصلحة والتنسيق معهم بشكل ثابت ومنتسق. وسيقوم كيان مخصص، هو معهد التنمية والتخطيط في غرينادا، بتنسيق التنفيذ المستدام للخطة، والعمل كحلقة وصل استراتيجية بين جميع أصحاب المصلحة بما يضمن إجراء عمليات الإعداد والتنفيذ على نحو تعاوني من خلال عملية استشارية، مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح. إن غرينادا الأكثر استقراراً وقوة ماضية في طريقها بشكل جيد بينما نحاول بناء القدرة على الصمود على جميع المستويات.

ومع ذلك، فعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن على الصعيد الوطني، توجد مخاطر لا بد من مواجهتها وهي تتجاوز طاقتنا وقدرتنا على التكيف معها. وفي هذا الصدد، تعد الشراكات الدولية، على النحو المحدد في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، هي سبيل المضي قدماً. وتتطلب مساهمتنا المحددة وطنياً ضخ مبلغ ١٦٠ مليون

ويقوم مصرف التنمية الكاريبي بدور ريادي في استخدام مؤشرات الضعف عند تحديد شروط التمويل الذي يقدمه. وعلى نفس المنوال، نحث الشركاء الدوليين على العمل لتحديد مؤشر ضعف مقبول للبلدان يقيّم التنمية والمخاطر في بلداننا بصورة شاملة. وعلاوة على ذلك، فإن سحب خدمات المصارف المراسلة من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية يمكن اعتباره اعتداءً اقتصادياً من شأنه زعزعة استقرار القطاع المالي لاقتصاداتنا الهشة أصلاً. ونود أن ندعو البلدان والشركاء الإنمائيين والشركات إلى التعاون لسد الحاجة إلى اتساق السياسات، والعمل على وضع خريطة طريق لمعالجة هذه المشكلة. ويشترك مصرفنا المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي في المساعدة على التصدي لهذه المشكلة، ونعرب عن تأييدنا لمبادئ الأمم المتحدة لأعمال الشركات المصرفية. وتسهم التحويلات المالية إسهاماً حقيقياً وكبيراً في الناتج المحلي الإجمالي للدول الصغيرة. وفي الواقع، إن البنك الدولي قد ذكر أن أي توقف مفاجئ في التحويلات المالية إلى الاقتصادات التي تعتمد على تلك التدفقات يمكن أن يشكل خطراً كبيراً على الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي.

وبالإضافة إلى التهديد بفقدان علاقات مصارف المراسلة، يجب علينا أيضاً مواجهة القائمة السوداء الأحادية التي لا أساس لها من الصحة في كثير من الأحيان، والتي تُدرج مؤسساتنا بوصفها تمارس غسل الأموال، وتدرج بلداننا على أنها توفر ملاذات للتهرب الضريبي. إنه من المؤلم لنا بوصفنا صناع سياسات أن ننفق مواردنا المحدودة للامتثال للقواعد الدولية، لنواجه فقط عقوبات تعسفية، في حين أن من الواضح تماماً أننا نبذل قصارى جهدنا. لا توجد ردود سهلة على تلك التحديات، ولكنني أحض شركاءنا على الكف عن اتباع نهج شديدة القسوة بالنسبة لهذه المسائل عند التعامل مع دول نامية ضعيفة.

وفي غرينادا، نعمل حالياً على المضي قدماً بمخطتنا الوطنية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٥، والتي ستضعنا بعزم وطيء في

الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ونعتقد أن التدابير الأخيرة الرامية إلى تقييد التحويلات المالية، فضلا عن المعاملات المصرفية، لا تؤدي إلا إلى إضعاف الاستقرار الاقتصادي في هذا البلد الشقيق، وتؤثر بالتالي، تأثيرا شديدا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الكوبي. وندعو إلى إنهاء الحظر المفروض على الشعب الكوبي وإلغاء قانون هيلمز - بيرتون، على الفور. ونلتزم باستمرار التضامن مع حكومة وشعب كوبا، ودعمهما.

ولا تزال غرينادا تشعر بالقلق إزاء التطورات السياسية والاجتماعية الأخيرة في فنزويلا. وما نسعى إليه هو تشجيع الحوار الهادف القائم على الفرضية القائلة بأن الشعب الفنزويلي، من أشقاء وشقيقات الذين لا يتفوقون على الشكل، يمكنهم التلاقي معا للحفاظ على مستقبل شعب فنزويلا. وفي الوقت نفسه، تؤمن غرينادا بفرن الدبلوماسية، وبمبدأ احترام سيادة الدول، وحق الشعوب في تقرير المصير. ويقع عبء المسؤولية بالكامل على عاتق الحكومة والمعارضة لضمان ألا يفقد الفنزويليون الأمل. ولذلك تؤيد غرينادا جميع المبادرات الرامية إلى حل المشكلة في فنزويلا بالوسائل السلمية، بما في ذلك عملية الجماعة الكاريبية التي وافقت عليها الدول الأعضاء في المنطقة.

إن غرينادا ملتزمة بالحفاظ على منطقة البحر الكاريبي كمنطقة سلام. وفي هذا الصدد، نفخر بأننا لسنا طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فحسب، بل نحن الآن أيضا، من الدول الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ويجب على أعضاء الأمم المتحدة أن يجعلوا الفقرة ٣ من المادة ١ من الميثاق أولوية رئيسية في السنوات القليلة المقبلة. فلقد دعا المؤسسون المنظمة إلى

”تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية،

دولار خلال السنوات الخمس المقبلة. ونشعر في الواقع بالارتياح إزاء الدلائل على الدعم المقدم حتى الآن من الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وشراكة المساهمات المحددة وطنيا، والشركاء الثنائيين، والوكالات الأخرى التي تركز على التمويل المتعلق بالمناخ.

وتتطلب خطة التكيف الوطنية لدينا مبلغا إضافيا قدره ٢٤٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، ومرة أخرى، نحن ممتنون للدعم الذي تلقيناه حتى الآن، وتلج صدورنا الدلائل على توفر المزيد من الدعم. وفي الواقع، يجب أن يؤكد أن الاحتياجات المالية للشراكة، وخطة التكيف الوطنية ستبلغ ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، ولا يشمل هذا أي تدبير بشأن تأثير أقوى الأعاصير، وفترات الجفاف الطويلة، وموجات الحرارة والفيضانات المفاجئة، أو الحسائر والأضرار، بما في ذلك من الظواهر البطيئة الحدوث. إن الاحتياجات في هذا الصدد أكبر مما يمكننا تحمله من مواردنا الوطنية، ونحن بحاجة إلى أن يتحد المجتمع الدولي ويقدم الدعم اللازم. ويكمن الأمل الوحيد لدينا الآن في القوة الجماعية للتعددية.

وذكرتنا اللجنة العالمية المعنية بالتكيف هذا الأسبوع فقط بحجم الموارد اللازمة لتلبية احتياجات التكيف في البلدان النامية. ويشير التقرير إلى أن استثمار دولار ١,٨ تريليون دولار على الصعيد العالمي في خمسة من مجالات التكيف مع تغير المناخ فيما بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠ يمكن أن يحقق ٧,١ تريليون دولار كأرباح صافية. وستتطلب تعبئة تلك الموارد تضافر الجهود المتعددة الأطراف. ولذلك، فإنني أطلق نداء هنا اليوم إلى بقية المجتمع الدولي لتكثيف الاستجابة للاحتياجات المحددة. وأدعو أيضا إلى تبسيط عملية الحصول على التمويل المتاح، وهي للأسف، بصيغتها الحالية، تشكل عائقا أمام المعونة لمن هم في أمس الحاجة إليها.

وفي إطار روح التعددية والشمول، ما برحت غرينادا تؤيد دائما، ولا تزال تؤيد القرار ٥/٧٠، الذي يدعو إلى إنهاء الحصار

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جون م. سيلك، وزير خارجية جمهورية جزر مارشال.

السيد سيلك (جزر مارشال) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرب لكم عن التحيات الودية الحارة "يوكوي" باسم شعب وحكومة جمهورية جزر مارشال.

وأهنئ الرئيس على انتخابه وأنا واثق من أنه سيواصل الجهود القوية التي بذلتها سلفه.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص التعازي لشعب جزر البهاما ولجميع ضحايا الإعصار دوريان. ولا بد أنهم يدركون أن شعب جزر مارشال، بوصفنا سكان جزر مثلهم، يقف معهم.

يجب أن تكون الأمم المتحدة هي المنبر لأصوات أضعف الشعوب والحكومات في العالم. غير أننا نمر جميعا بحقبة في السياسة العالمية تُدفع فيها البلدان للنظر إلى الداخل، في نفس اللحظة التي يتعين علينا جميعا فيها أن نعمل العكس تماما. ونحن نواجه خطر مأساة إغفال أشد الناس احتياجا.

ويعلم سكان جزر مارشال ذلك من تجربتنا الخاصة. فتاريخنا مع المنظمة يمتد إلى مرحلة إنشائها وميثاق الأمم المتحدة. وبوصفنا إقليما كان مشمولا بوصاية الأمم المتحدة، فقد خاطبنا الأمم المتحدة مرتين - في عام ١٩٥٤ ثم في عام ١٩٥٦ - من أجل وقف تجارب الأسلحة النووية على شواطئنا. وتجاهلت الأمم المتحدة مرتين التماساتنا واتخذت قرارات تأذن بإجراء تفجيرات نووية. ولم تلق أصواتنا أذانا صاغية في مرتين وأبطلت الشواغل السياسية الأكبر حماية حقوقنا الإنسانية مرتين. وكما أكد مقرر خاص لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٢، فإن ذلك ليس مجرد إرث بالغ الصعوبة ولكنه واقع معاصر ما زال يؤثر على حقوقنا الإنسانية.

إنني أوجه عناية الجمعية العامة مباشرة إلى ذلك الفصل من تاريخ جزر مارشال لتوضيح الأهمية العالمية لحقوق الإنسان

وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الانتماء العرقي أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين".

ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية للعالم النامي. ولذلك، أدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى السعي بهمة لإطلاق تعهدات ترمي إلى تهيئة مناخ موات يتيح الفرصة للدول الأعضاء لرفع مستوى معيشة شعوبها. وفي ظل البيئة العالمية الحالية، يجب أن ندرك أن عملية الإدماج في الاقتصاد العالمي بالغة الأهمية. ونشارك حاليا في مبادرات دبلوماسية مباشرة لتعزيز تلك الروابط باعتبارها مسألة ترتبط بالمصالح الاستراتيجية الأساسية مع إخواننا وأخواتنا الأفارقة. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات التي اتخذتها مؤخرا جماعتنا الكاريبية وأفريقيا لتعميق الروابط بينهما واستكشاف سبل زيادة التعاون، ونتطلع إليها.

تولي الرئاسة نائب الرئيس، السيد إبراهيموف (أوزبكستان)

أخيرا، يجب أن أذكر بالمادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو المنظمة إلى صون السلام والأمن الدوليين وإلى أن تتخذ، تحقيقا لهذه الغاية، تدابير جماعية فعالة لمنع الأخطار التي تهدد السلام والقضاء عليها. ويجب أن نسعى بدأب إلى تحقيق مقاصد المنظمة. والتحدي الذي يواجهنا هو العمل من أجل القضاء على الأنشطة الإرهابية والنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ومن ثم، تدعو غرينادا جميع الأطراف الفاعلة إلى العمل دون كلل لتحقيق تلك الغاية ومن أجل التسوية السلمية لجميع المنازعات بغرض كفالة وصون السلام والأمن الدوليين عن طريق تجنب النزاعات بأي ثمن. ويجب أن نسعى من أجل إتاحة فرص اقتصادية لجميع الدول وينبغي أن يكون هدفنا هو التعايش السلمي بين جميع شعوب المجتمع الدولي. وفي الواقع، إذا استطعنا تحقيق ذلك، سنكون قد قطعنا شوطا لا بأس به على طريق تحويل عالمنا.



ما التزمنا بعمله، لا أن يتم الحكم علينا استنادا إلى حجم ناتجنا المحلي الإجمالي أو إلى عدد قطع الشوكولاتة التي وزعناها.

ونحن، في جزر مارشال، نقدم إلى الجمعية العامة ما نملكه بالفعل: أنفسنا وقصصنا وصوتنا المستقل وإيماننا القوي جدا بأن الجميع يجب أن يخضعوا للمساءلة.

إن منطقة جزر المحيط الهادئ هي القيمة على محيطات العالم ومصادر الأسماك المستدامة فيه. ويغطي المحيط أكثر من 99 في المائة من مساحة بلدي. وبالتالي، فإن ما يشكل بالنسبة للبعض مسألة غامضة من مسائل السياسة العامة التي لا تعنيهم هو بالنسبة لنا سبيل عيشنا وهويتنا. ونتطلع إلى اختتام المفاوضات في العام المقبل لإبرام معاهدة جديدة قوية تتعلق بالتنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية في إطار قانون البحار، وتوفر الاتساق بين القطاعات. وكما أبلغت مجلس حقوق الإنسان في وقت سابق من هذا العام، فإن أعضاء "وكالة مصائد الأسماك لمتدى جنوب المحيط الهادئ"، وهي وكالة الإقليمية، أصدروا مؤخرا أيضا إعلانا لضمان حماية حقوق الإنسان في قطاع مصائد الأسماك لدينا، بما في ذلك على ظهر السفن الأجنبية التي تهيمن على مياها.

ففي أحيان كثيرة، تكون مصائد الأسماك في منطقة المحيط الهادئ دليلا غير مباشر فيما يتعلق بالأمن والنفوذ. وكما قال رئيس بلدي أمام قادة مجموعة السبعة في العام الماضي، فإن صيد الأسماك غير القانوني ليس مجرد تهديد اقتصادي، بل إنه تهديد لسيادتنا أيضا. ونرحب بالمساعدة الحالية ونحث شركاءنا والمجتمع الدولي على تكثيف تركيزهم على مكافحة الصيد غير القانوني في منطقتنا. وهذا الأمر لا يفيد أمننا الإقليمي فحسب، ولكنه يساعد أيضا في الحفاظ على الأمن الغذائي العالمي.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الشركاء لمساعدتنا في جعل منطقة المحيطين الهندي والهادئ منطقة تنعم بالحرية والانفتاح والديمقراطية والأمن. فقد عملت دولنا الجزرية بجد لتحقيق

لأن ما حدث لنا لم يكن المرة الوحيدة التي لم نف فيها، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالتزاماتنا الرسمية تجاه شعوبنا ولم نتخذ إجراءات هادفة وفعالة لمعالجة مسائل حقوق الإنسان الأساسية لأشد المحتاجين، ولم يكن المرة الوحيدة التي تحجب فيها الشواغل السياسية الأكبر رؤيتنا بشدة لدرجة أن العالم لم يقيم سوى بالنز اليسير في أحيان كثيرة جدا أو تصرف بعد فوات الأوان، أو لم يفعل شيئا على الإطلاق في بعض الأحيان.

ونعلم ذلك من منظورنا في منطقة المحيط الهادئ، ولكنه أيضا قضية مشتركة مجسدة في معاهدات حقوق الإنسان الأساسية والالتزامات التي نتشاطرها جميعا. وفي جزر مارشال، شيدنا أدواتنا الخاصة لحماية حقوق الإنسان، ليس من خلال الانضمام إلى المعاهدات فحسب، بل بالعمل بشكل مطرد لترجمة الأقوال إلى أفعال. ومع ذلك، لا يزال يتعين علينا القيام بالكثير لضمان قدرتنا على الصمود مستقبلا.

عندما دخلت معترك السياسة قبل أعوام، كانت جزر مارشال لا تزال دولة فتية مستقلة حديثا. وعكفنا حقا على بناء الدولة. ولكن الآن، بوصفنا دولة صغيرة نامية مؤلفة من جزر مرجانية، دولة لا يتجاوز ارتفاعها عن مستوى سطح البحر مترا واحدا ولا توجد فيها أراض مرتفعة، تجبرنا أزمة المناخ الآن على بذل جهود لإنقاذ الدولة. وهذه ليست مسألة أكاديمية - ولكن أمر واقع؛ إنها تحدث الآن؛ وهي تهدد مستقبلنا وأمننا وحقوقنا الإنسانية الأساسية.

ولهذه الأسباب، ستخوض جزر مارشال الانتخابات في غضون أسبوعين للفوز بعضوية مجلس حقوق الإنسان. وقد علمتنا التجربة ألا نكون بناء جسور ومستمعين جيدين فحسب، ولكن أيضا أن نكون دولة لا تجبن عن اتخاذ موقف قوي عند الاقتضاء، حتى وإن كان هذا الموقف لا يحظى بالشعبية. وأرجو مخلصا أن يتم الحكم علينا بناء على قوة اقتناعنا واستنادا إلى كل ما أجزناه في سجل حقوق الإنسان الخاص بنا وإلى كل

اليونيسيف والبنك الدولي لمساعدتنا على دراسة وفهم ومعالجة التقزم في مرحلة الطفولة والأسباب الجذرية لهذه المشكلة التي أعاققت النمو البدني لأجيال أطفال جزر مارشال وتعليمهم ورفاههم. إن تحسين نمو الطفولة في الألف يوم الأولى من حياتهم سيكون ذا تأثير كبير ودائم على أجيالنا المقبلة.

لقد حققت منطقة جزر المحيط الهادئ خطوات إيجابية ولكن لا يزال أمامها الكثير من العمل لمعالجة المساواة بين الجنسين بشكل أكثر فعالية. هذه ليست مجرد مسألة أدوات سياسية وقدرات ولكنها أيضاً تتعلق بالإرادة السياسية. حتى في ظل التحسينات القانونية والتشريعية الأخيرة في بلدي، تظل معدلات العنف المنزلي مرتفعة بشكل غير مقبول. يوجد في منطقتنا الجزرية أدنى معدل في العالم لمشاركة المرأة في عضوية البرلمانات. وبوصفها الدولة التي بها أول امرأة زعيمة في منطقة المحيط الهادئ المستقلة، تعتقد جزر مارشال أنه من المهم أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز تركيزها في منطقتنا وأن تتعاون من أجل معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين، وأن تفعل ذلك ضمن أطرنا الثقافية.

في وقت ما لم تكن الدول الجزرية الصغيرة معترفاً بها داخل الأمم المتحدة. وكما أوضح الاجتماع الذي عُقد أمس بشأن مسار العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية، أصبحت الدول الجزرية الآن معترفاً بها باعتبارها في حد ذاتها دولا قائدة ومبتكرة على مستوى العالم. ومع ذلك لا يزال يتعين علينا جميعاً فعل الكثير لتحويل الأقوال إلى أفعال. تمثل أهداف التنمية المستدامة إنجازاً رائداً في استخدامها للمؤشرات في قياس التقدم المحرز نحو غايات واضحة. ومع ذلك فالتحدي الذي يواجهنا هو أن حكومتنا الجزرية الصغيرة يفوق طاقتها النطاق الهائل لقراءة ٢٥٠ مؤشراً لأهداف التنمية المستدامة. ومن الواضح أن هذا الهيكل لم يُصمم ليناسب هيكل وقدرة الدول الجزرية الصغيرة، ونتيجة لذلك تقتصر المشاركة العالمية على هيكل ذي

الاستقلال ويمثل الحفاظ على استقرارنا وسيادتنا وأمننا أولوية واضحة. وعلاوة على ذلك، نرحب بالبيان الصادر مؤخراً عن الولايات المتحدة أثناء منتدى جزر المحيط الهادئ:

”إن الولايات المتحدة تدرك أن التصدي للتدهور البيئي وتغير المناخ أمر ذو أولوية في منطقة المحيط الهادئ... وذلك بالنظر إلى التهديد الذي يشكله ارتفاع مستوى سطح البحر وضعف المنطقة في مواجهة الكوارث الطبيعية.“

أرى أن أهمية هذا البيان لم ينل التقدير الكافي ويمكنه أن يكون حافزاً لإجراء حوار حيوي مع منطقتنا بشأن تغير المناخ توجد حاجة ماسة إليه.

يقف منتدى جزر المحيط الهادئ متحداً مع اعتماد قادتنا ”إعلان بو“ بوصفه الإطار الأمني الإقليمي البارز. لقد كان التصويت المسجل مؤخراً في هذا الصيف على قرار الجمعية العامة ٣٣٢/٧٣، المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ“، لحظة حزينة لكل من منطقة المحيط الهادئ والأمم المتحدة. يبدو أن الدولة العضو التي دعت إلى ذلك التصويت المسجل لا تحجل من التمر العلني على أصغر وأضعف دول العالم. يجب أن تكون الآثار الأوسع نطاقاً لهذا الأمر مصدر قلق شديد لأية دولة ديمقراطية.

إن صحتنا أمر حيوي. نحن نواجه أمراضاً معدية مثل التفشي المستمر لحمى الدنج على مستوى البلاد، والذي يتفاقم بفعل تأثيرات المناخ. ونواجه أيضاً أمراضاً غير معدية، بما في ذلك أحد أعلى معدلات الإصابة بمرض السكري في العالم. نرحب بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات وندعو بشكل عاجل إلى بذل المزيد من الجهود للتعاون بشأن الاستراتيجيات المصممة خصيصاً للجزر. لدينا الإرادة السياسية على أعلى المستويات، لكننا نفتقر إلى القدرات والموارد اللازمة لحماية سكاننا. ونرحب في هذا الصدد بالتعاون المستمر مع

تؤكد جمهورية جزر مارشال بقوة علاقتها الوثيقة مع تايوان. الصداقة الدائمة بين دولتنا الحرتين والديمقراطيتين لا يمكن حقاً وقفها. وفي الواقع عزز برلماننا في الشهر الماضي تلك العلاقات من خلال قرار اتخذ بالإجماع. علاوة على ذلك، ينبغي أن تؤدي تايوان دوراً واضحاً داخل منظومة الأمم المتحدة يتضمن مشاركة هادفة لها في الوكالات والآليات المتخصصة ذات الصلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وجمعية الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي. إذا كنا نحن، العالم والأمم المتحدة، جادين حقاً في عدم ترك أي شخص وراءنا فينبغي لنا أن نعترف بمشاركة ومساعدة جميع المصادر ذات الصلة، وأن نعترف بالتالي وعلى النحو المناسب بشراكة وانخراط تايوان مع دولتي ومع الآخرين.

بالنسبة لأولئك الذين ليسوا على دراية بجغرافيا الدول الجزر المرجانية الصغيرة مثل بلدي، تتشكل الجزر المرجانية عن طريق غرق البراكين المنقرضة، مما يتركنا في جزر رقيقة ومنخفضة وضيقة. وهذا يتطلب توازناً مثالياً لمستوى سطح البحر - توازناً أصبح الآن مختلاً من جراء ارتفاع مستوى سطح البحر. تؤدي المياه الآخذة في الاحترار إلى تبيض الشعاب المرجانية بشكل متزايد وشبه مستمر، والتي أصبحت الآن بقاءها معرضاً للخطر على مستوى العالم بحلول منتصف القرن. إن دولتي تتأكل حرفياً. لكننا نتشاطر الشعور بأننا لا نغرق، نحن نحارب. نحن لسنا ضحايا عاجزين. بدلاً من ذلك، نحن ندفع قداماً الأدوات السياسية الخاصة بنا من أجل رسم المستقبل. ولكن هل سيستجيب أي أحد لحاجتنا الماسة إلى المساعدة على نطاق واسع؟

عندما كنت صبياً صغيراً في جزر مارشال، كان هدير أمواج المحيط الذي لا يمكن تجنبه وهي ترتطم بشعابنا المرجانية هي بالنسبة لي سيمفونية طبيعية. لكن بالنسبة إلى أحفادي، فإن هذا الصوت نفسه أصبح يتحول بسرعة إلى خطر يهددهم بالغرق. ألا يشاركونني نفس حقي في العيش في ديار أجدادهم؟

مقاس واحد لجميع الأحجام. لذلك أدركنا في جزر مارشال أن أهداف التنمية المستدامة هي نقطة انطلاق وأداة للوصول إلى استراتيجيات مصممة خصيصاً لتناسب الجزر. نريد أن تعمل الأمم المتحدة من أجلنا، وليس العكس. إنه أمر ملح أن تقدم منظومة الأمم المتحدة مساعدة أكثر استهدافاً، بما في ذلك المساعدة المتعلقة بالقدرة الإحصائية للوزارات التنفيذية.

نضم صوتنا إلى منطقتنا في توجيه الشكر للأمين العام على مبادرته لإجراء إصلاح هادف وفعال لمنظومة الأمم المتحدة وتحركه من أجل تحقيق النجاح فيما فشل الآخرون فيه. ونؤكد على وجه الخصوص أهمية مناصرة الأمين العام لاقتراح إنشاء مكتب جديد للأمم المتحدة متعدد الأقطار في شمال المحيط الهادئ. على الرغم من الجهود القوية التي يبذلها المنسق المقيم لمكتب الأمم المتحدة المتعدد الأقطار في فيجي إلا أنه لا يستطيع أن يخدم من مكتب واحد بفعالية ١٠ دول متنوعة ونائية. إن منطقتنا دون الإقليمية الشمالية تفتقر إلى فرص المساعدة الحالية داخل منظومة الأمم المتحدة بسبب هذه الاتصالات المتقطعة. نحن لا نزال نواجه تحديات من آثار تجارب الأسلحة النووية، وينبغي أن تكون تجربتنا درساً عالمياً للعواقب الإنسانية المترتبة على التفجيرات النووية. لقد تركوا لنا أثراً مدمراً على صحتنا ورفاهنا وبيئتنا وحقوق سكاننا. وهذا نتيجة لتلوث لم تتسبب نحن فيه ونفتقر إلى القدرة على فهمه بالكامل، ناهيك عن معالجته. إن إنشاء لجنة نووية وطنية في الآونة الأخيرة، وكذلك التقدم الذي أحرزته هذه اللجنة في وضع خطة عمل، هما خطوتان تاريخيتان إلى الأمام. لكن لا يمكننا أن نفعل ذلك بمفردنا، وندعو إلى مساعدة الأمين العام على تحديد خطة عمل منظمة تضعها منظومة الأمم المتحدة مع وجود جهة تنسيق محددة داخل فريق الإدارة في مقر الأمم المتحدة. هناك حاجة إلى المساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة للمساعدة في الاستجابة للنداء المشترك من زعماء منتدى جزر المحيط الهادئ للحصول على مساعدة فريدة وموجهة لتوفير العلاج.

الأماكن في جميع أنحاء العالم لن يتم تحديدها والتغلب عليها في نهاية المطاف إلا من خلال الجهود المشتركة التي تبذلها الدول في إطار الأمم المتحدة. ولا يمكن السماح لأي مصالح قومية أو مصالح مجموعة خاصة بأن تأتي قبل مصالح الحفاظ على كوكبنا ومكافحة الجريمة المنظمة.

أود أن أنقل إلى الجمعية العامة الشعور بالأمل المتجدد السائد في مجتمعنا في هذه الدورة الجديدة وأن أؤكد من جديد الإرادة السياسية والالتزام العميق لسطات بلدي بعملية بناء السلام وتحقيق الاستقرار السياسي.

ونتطلع إلى إنشاء آليات مستدامة لتحقيق الأهداف المحددة في خطتنا الإنمائية الوطنية بناءً على الخطة الاستراتيجية والتشغيلية المعروفة باسم تيرا رانكا والتي عرضت على شركائنا في الوقت المناسب والتي نعيد التأكيد عليها.

وتحت قيادة دولة رئيس الوزراء أريستيدس غوميس لدى حكومة غينيا بيساو برنامج طموح للحكومة يركز على الحد من الفقر وتعزيز التعليم الجيد من خلال تنظيم المشاريع للشباب وتمكين المرأة من أجل كفالة مجتمع أكثر عدلاً وشمولاً للجميع. إن مسؤوليتنا كحكومة هي تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المتناغمة والمستدامة.

وفي هذا الصدد تؤيد غينيا - بيساو تماماً الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، المعنون "التغطية الصحية الشاملة: التحرك معاً لبناء عالم أوفر صحة" الذي اعتمده الجمعية العامة في وقت سابق من هذا الأسبوع (القرار ٢/٧٤). ومن المهم الإشارة إلى اعتماد بلدنا في عام ٢٠١٤، سياسة تعفي النساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة من الاضطرار إلى دفع تكاليف الخدمات الصحية. ويعكس هذا الإجراء العدالة الاجتماعية والإنصاف وهو ما تعتبره حكومتنا واجباً ومسؤولية في ضوء المؤشرات غير المستقرة المرتبطة بهذه الشريحة من السكان. وإذا أردنا استدامة

للرد على ذلك لا يسعني إلا أن أقتبس عن دستورنا الوطني، القائل بأن

"كل ما لدينا وكيونتنا اليوم كشعب تلقيناه باعتباره تراثاً مقدساً نتعهد بأن نحمله ونحافظ عليه، ولا يوجد أي شيء يحظى بتقديرنا أكثر من ديارنا الشرعية في هذه الجزر."

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سوزي كارلا باربوسا وزيرة الخارجية والتعاون الدولي والمجتمعات المحلية في جمهورية غينيا - بيساو.

**السيدة باربوسا (غينيا - بيساو) (تكلمت بالبرتغالية؛** وقدم الوفد النص الإنكليزي): في البداية بالنيابة عن بلدي وبالأسالة عن نفسي، أنقل لسعادة السفير تيجاني محمد بندي رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تهانينا الحارة على انتخابه لهذا المنصب المهم الذي لا يشرف بلده نيجيريا فحسب بل والقارة الأفريقية بأكملها. ولذلك أؤكد مجدداً دعم غينيا - بيساو غير المشروط له خلال فترة ولايته.

كما أشكر الأمم المتحدة وخاصة الأمين العام أنطونيو غوتيريش على الاهتمام الذي حظيت به غينيا - بيساو وعلى الإسهامات الهامة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لبلدنا.

إن منظومة الأمم المتحدة التي تأسست وتطورت في أعقاب صراعات كبرى في القرن العشرين تكتسي مرة أخرى أهمية خاصة مع التهديدات المتزايدة الناجمة عن السياسات القومية التي تتعارض مع تعددية الأطراف وقيم المنظمة. لذلك أثنى على الجميع للملاءمة الموضوع الذي تم اختياره للمناقشة خلال هذه الدورة.

وفي الواقع، فإن تهديدات تغير المناخ والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والنزاعات المسلحة التي تجتاح العديد من

وتلتزم غينيا - بيساو كعضو في المنظمة التزاما راسخا بميثاق الأمم المتحدة وتدعم النظم والآليات المتعددة الأطراف التي تعزز قضية السلام باعتبارها رصييدا عاما مشتركا. إن بلدنا وهو عضو في مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، يدعو إلى تعزيز السلام من خلال تبادل الخبرات بين البلدان على أساس الحوار الوطني والمصالحة على النحو المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولا تزال شبكات الجريمة المنظمة تشكل تهديدا خطيرا وتقوض الاستقرار الهائل الذي تحقق من خلال الجهود الوطنية المشتركة بدعم من المجتمع الدولي بأسره. ويتجلى أحد الأمثلة على زعزعة الاستقرار في استخدام أراضينا لنقل المخدرات غير المشروعة التي تم التقليل منها مؤخرا عن طريق مضبوطات قياسية في عملية كبرى نفذتها الشرطة القضائية. وقد كان لإظهار إرادة حكومتنا السياسية وتصميمها على مكافحة هذه الآفة أثر عميق على الهياكل السياسية التي تدعم تلك الأعمال. ونشهد بالفعل ونشعر بآثار الهجمات والمحاولات المكثفة لتقويض عملية الحوكمة من أجل إعادة حالة عدم الاستقرار التي تفضل الوضع الراهن السابق الذي ظل قائما لفترة طويلة.

وهذا بالتأكيد ليس ظاهرة وطنية، ومن الواضح أن الجريمة المنظمة تستغل هشاشة دولنا فيما يتعلق بالمصالح المحلية الراسخة. وفي هذا الصدد، من الضروري أن نعزز الآليات التي يستخدمها شركاؤنا الرئيسيون لرصد العملية السياسية في غينيا - بيساو.

وبالمثل من الضروري أن تحظى مؤسساتنا الوطنية للأمن والعدالة بالاهتمام والدعم اللازمين من نظرائها دون الإقليمية والدوليين لتعزيز قدراتها واعتماد أفضل الممارسات للدفاع عن الحقوق العالمية للمواطنين فردياً وجماعياً. وفي نهاية المطاف، هذا هو خير مثال على أهمية تعددية الأطراف التي تبرر وتعزز إلى حد كبير الحاجة إلى وجود المنظمة.

المبادرة فسنتحتاج إلى دعم ثابت وعاجل من شركائنا الإقليميين والدوليين.

انخرطت الحكومة الحالية التي جاءت بها الانتخابات البرلمانية التي نظمت في ١٠ آذار/مارس، في حوار شامل للجميع وتعاون سياسي مستمر كأدوات ذات أولوية في الجهود المبذولة لتعزيز الاستقرار السياسي والتوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن قضايا الحوكمة الرئيسية. وبالإضافة إلى تعزيز الشرعية الديمقراطية لمؤسساتنا السياسية، فإننا نعتزم بناء الأسس اللازمة لمجتمع أفضل تنظيماً وأكثر اتحاداً. ونحن نسعى لتحقيق هذا الطموح على أساس الاتفاقات السياسية التي تحدد الخطوط العامة للعمل التشريعي والحكومي بما في ذلك القضايا المتعلقة بالإصلاح الهيكلي لمؤسسات الدولة والمراجعة الدستورية وإعادة بناء النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

وتتحلى تلك الرؤية للحل الوسط والمشاركة في حل مشاكلنا الرئيسية في توقيع خمسة أحزاب من الأحزاب السياسية السبعة الممثلة في البرلمان على اتفاقات ذات تأثير برلماني وحكومي. وبالإضافة إلى إظهار تصميم مواطني غينيا - بيساو على السير سوياً من أجل تحقيق التماسك والاستقرار، فقد مكّن هذا الفهم من تشكيل حكومة تعددية تجمع الكفاءات الوطنية من مختلف الجهات صاحبة المصلحة ومختلف المعتقدات السياسية. وحققنا لأول مرة المساواة المطلقة بين الجنسين عبر جميع المناصب.

ومع ذلك فإن هذه المؤشرات المفعمة بالأمل لا تنفي وضعنا كدولة هشة من الناحية المؤسسية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع ولديها موارد مالية شحيحة وتعاني من عواقب سياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية خطيرة. وتواجه غينيا - بيساو وضعاً صعباً ومعقداً مع وجود تهديدات داخلية وخارجية مستمرة وخطيرة، وتدعو المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بدور محوري في تحقيق الاستقرار من خلال آليات الرصد والمساءلة الدولية.

بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، الذين كان دعمهم محوريا في رصد وإدارة عملية الانتقال السياسي، وكذلك في الانتخابات التشريعية التي أجريت في بلدنا في آذار/مارس. ونعرب كذلك عن تقديرنا وامتناننا لجميع البلدان التي قدمت دعما حيويا، بمجرد ما رأيت حاجة شعب بلدنا الشقيق، وساهمت إسهاما كبيرا في التغلب على الأزمة في غينيا - بيساو.

غير أن هذه الدورة الانتخابية لن تكتمل إلا عندما تجري الانتخابات الرئاسية. ومن المقرر إجراؤها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ولذلك، فإننا نكرر مناشدتنا المجتمع الدولي تقديم مساعدة تقنية ومالية بغية كفالة أن يتم إجراء هذا الحدث الهام من دون تعطيل.

وينبغي لأهداف التنمية المستدامة والنموذج الجديد للتنمية العالمية الذي سيوضع أن تكون مرتكزة على ثقافات الشعوب وحققها المحددة وأن تستمد إلهامها من الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يتعلق بتغير المناخ، فإن لغينيا - بيساو، بوصفها بلدا ساحليا وأرخبيليا، منطقة ساحلية منخفضة بـ ٥ أمتار تحت سطح البحر، في المتوسط، الأمر الذي يجعل بلدنا عرضة لآثار تغير المناخ بشكل كبير.

وعلى الرغم من التحديات التي واجهها بلدي في نهجه الكلي تجاه الالتزامات الدولية، فإن من دواعي سرورنا واعتزازنا أن نبلغ الجمعية بأن نحو ٢٧ في المائة من أراضينا الوطنية تتألف من مناطق محمية، وبالتالي فقد تجاوزنا بشكل عام الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة ما يجعل غينيا - بيساو بلدا للتنوع البيولوجي، إذ أن بقاء سكاننا يتوقف إلى حد كبير على تلك الموارد. ولذلك، فإننا نراهن على نمو أخضر شامل يعود بالنفع على اقتصاد التنوع البيولوجي.

وقد اعترف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا بجهودنا الوطنية الرامية إلى بناء مجتمع قادر على الصمود استنادا إلى

لقد ذكر الكثيرون بالفعل الأسباب التاريخية الأصلية للتشكيل الحالي لمجلس الأمن الذي لم يعد يعكس واقعنا الجغرافي والسياسي. ولذلك فإنني أضيف صوت بلدي إلى المناشدة بتوسيع ذلك الجزء الهام من الأمم المتحدة من أجل تعزيز شرعيتها وتمثيلها. ومن ذلك المنظور، وتمشيا مع موقف الاتحاد الأفريقي، تدعو غينيا - بيساو إلى تسمية مقعدين دائمين مع حق النقض، وخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن للقارة الأفريقية.

إن منطقة الساحل خير مثال على الخطر المدمر الذي يشكله الإرهاب على العالم. ولذلك، فإنني أناشد المجتمع الدولي، من على هذا المنبر، إيجاد ووضع آليات تمويل لضمان الاستعداد التشغيلي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والتصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة التي تتجاوز إلى حد كبير قدرات بلدانها اللوجستية. فالإرهاب أكثر من مجرد تهديد إقليمي، إنه يلحق الضرر بالقارة بأسرها وقد يؤثر سلبا على السلام العالمي.

إننا نرحب بمضاعفة جهود الأمم المتحدة ونشجعها، ولا سيما جهود الأمين العام، للرؤية والحساسية التي تناولت بها مسألة المساواة بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة. وترحب غينيا - بيساو، بوصفها مناصرة للمساواة بين الجنسين، بالتقدم المحرز وتود أن تشاطر الجمعية العامة الاعتماد التاريخي لقانون المساواة من قبل مجلس الشعب الوطني في غينيا - بيساو في ٢٠١٨، الذي حدد مستوى تمثيل المرأة في المناصب المنتخبة بـ ٣٦ في المائة. ونتيجة لذلك، أصبحت غينيا - بيساو ضمن مجموعة تتألف من أكثر من ٨٠ بلدا اعتمدت تدابير مؤقتة وتصحيحية ترمي إلى زيادة مشاركة المرأة في السياسة وصنع القرار.

ولا يسعني إلا أن أعرب عن عميق تقديرنا وامتناننا لجميع شركائنا الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة

وأعبر عن عميق تقديري لمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده الملموسة من أجل إرساء دعائم الأمن والاستقرار وبلوغ الأهداف النبيلة لهذه المنظمة في جميع المجالات. وأشيد بالمبادرات المتعددة والمهمة التي أطلقها الأمين العام، ومن أهمها خطة العمل الخاصة بمواجهة العنف على أساس الدين واستراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية وحماية الأماكن المقدسة في جميع أنحاء العالم.

تتولى الشراكات الوطيدة والمتنامية بين مملكة البحرين بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين ودعم صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد ونائب القائد الأعلى والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء مع الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة، وهو ما تؤكد الخطوات والمبادرات التي اتخذتها مملكة البحرين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومن أبرزها التوقيع على اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين مملكة البحرين ووكالات الأمم المتحدة الذي يعتبر الأول من نوعه في المنطقة، كما إنها حافظت على مركزها ضمن مصاف دول النخبة، وهذا ما أكدته تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٨.

ولقد جاء تكرم صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة من قبل منظمة الصحة العالمية في شهر أيار/ مايو الماضي كقائد عالمي، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ المنظمة، ليؤكد المكانة العالية التي يحظى بها سموه، ويجسد التقدير الدولي لدور مملكة البحرين في تحقيق أهداف المنظمة.

كما نعرب عن سعادتنا الغامرة باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٣٢٩/٧٣، لمبادرة صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء، بإعلان الخامس من نيسان/أبريل يوماً عالمياً للضمير.

واقعنا الجغرافي، من خلال جائزة خط الاستواء لعام ٢٠١٩ على مبادرة وضعتها المنظمات غير الحكومية الوطنية في تينغونينا بالتعاون مع الحكومة تتألف من استخدام المعارف التقليدية لحماية النظم الإيكولوجية البحرية وضمان سبل عيش مستدامة للشعوب الأصلية في أرخبيل بيجاغوس.

وأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على امتناننا للأمم المتحدة، وبالتنويه بأهمية الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في دعم العملية السياسية لتحقيق الاستقرار والحوكمة في بلدي. إن مواطني غينيا - بيساو مصممون على فتح صفحة جديدة والعودة إلى تاريخنا المتسم بالشرف والكرامة، إذ ندرك أننا، في هذه المرحلة، سنكون بحاجة إلى المزيد من المساعدة والدعم من شركائنا الدوليين. إن غينيا - بيساو معبأة لتحويل أراضينا إلى فضاء للسلم والأمن البشري مفتوح لجميع شعوب العالم التي تود بناء مجتمع أكثر أحوه وسلامة وحقاوة وتقديم لجميع الشعوب والثقافات.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير خارجية مملكة البحرين.

**الشيخ آل خليفة (البحرين):** يطيب لي في البداية، السيد الرئيس، أن أتوجه إلى سعادة السيد تيجاني محمد بندي رئيس الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى جمهورية نيجيريا الاتحادية الصديقة بأطيب التهاني، على انتخابه المستحق لتولي رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكداً دعم بلدي له ولثقتنا الكبيرة في قدرته على قيادة الجمعية العامة لتحقيق الأهداف المرجوة.

كما أود أن أعرب عن شكري لسلفه، سعادة السيدة ماريانا فرناندا إسبينوسا غارسييس، على ما قامت به من جهود مقدرة طيلة ترؤسها أعمال الدورة السابقة.

مشكلة المهجرة واللاجئين، ووفرت بيئة خصبة لظهور جماعات إرهابية بأشكال متعددة، سواء تلك المدعومة من الدول أو غيرها من الجماعات، التي هددت أمن المنطقة واستقرار شعوبها، وهو ما يجعل منهج العمل الجماعي ضرورة ملحة لكي يسود السلام، وذلك من خلال التقييد بما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والالتزام بحسن الجوار، والاحترام المتبادل، والتوصل لتسوية سلمية للأزمات، وإنفاذ قرارات الأمم المتحدة للحفاظ على سيادة الدول ومؤسساتها الوطنية ووحدة وسلامة أراضيها، وصون كرامة شعوبها واستقرارهم في دولهم.

ومن أهم هذه القرارات، ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية، التي يجب النظر إليها والتعامل معها، باعتبارها مسألة سياسية بالدرجة الأولى، تتعلق بالاحتلال والسيادة والأرض والحقوق. ولا ينبغي أن تؤثر على العلاقة بين الشعوب، أو تثير التصادم بين الأديان، أو تحول دون التفاعل الإيجابي البناء بينهم. وعلى المجتمع الدولي إذا ما أراد السلام، النهوض بمسؤولياته، في إلزام إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية، والتوقف عن سياسات ضم الأراضي، والاستيلاء الجائر عليها، وانتهاك القانون الدولي، وعن عرقلة الجهود الرامية للتوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية، يفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، وفقاً لمبادرة السلام العربية، والقرارات الأممية ذات الصلة.

واستمراراً لمساعي مملكة البحرين الدؤوبة، التي لم ولن تدخر يوماً جهداً في بذلها، لتمكين شعوب المنطقة، وبالأخص الشعب الفلسطيني الشقيق، من النمو والازدهار، وتحقيق مستقبل أفضل في المجالات كافة، فقد استضافت بلاده بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة في شهر حزيران/يونيه الماضي حلقة عمل بشأن السلام من أجل الازدهار، والتي تمثل جهداً نوعياً

ومن الجوانب التي تبعث على الفخر والاعتزاز، ما تحققه المرأة البحرينية على مدى عقود من منجزات متواصلة، كان آخرها انتخاب معالي السيدة فوزية زينل رئيسةً لمجلس النواب، لتكون أول امرأة تتولى هذا المنصب الرفيع في تاريخ مملكة البحرين، بعد انتخابات برلمانية شهدت نسبة مشاركة عالية وصلت إلى ٦٧ في المائة، وجاءت كإحدى ثمار النهج الإصلاحية لجلالة الملك، وجسدت متانة التجربة الديمقراطية، وصلابة الإرادة الشعبية، ومدى الوعي المجتمعي، والحرص على أداء الواجب الوطني.

ومما يضاف إلى تلك الإنجازات، ذلك الاهتمام الكبير والعناية بالتعليم، فبلادي التي احتفلت قبل أسابيع قليلة بمئوية التعليم الرسمي فيها، أضحى من ضمن الدول ذات الأداء العالي في تحقيق أهداف الألفية، وفقاً للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الصادر عن منظمة اليونسكو.

وتحرص مملكة البحرين في مساعيها التنموية على تعزيز الحقوق والحريات، فحافظت للمرة الثانية على التوالي على مكانتها المتقدمة، في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، بحصولها على تصنيف الفئة الأولى ضمن الدول الأكثر نجاحاً في هذا المجال، بناء على تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت بذلك أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحقق هذا الإنجاز. كما فازت بلادي، وللمرة الثالثة في تاريخها، بعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١.

هدفان أساسيان يأتيان في صدارة اهتمام المجتمع الدولي ومناقشاتنا اليوم، وهما تحقيق السلام، إضافة إلى القضاء على الإرهاب، وهذان هما الهاجسان الرئيسيان لنا في هذه المرحلة.

فقد ترسخت القناعة لدينا جميعاً بأن ما يحدث في أي جزء من العالم يؤثر حتماً على الجميع، وذلك بعد الأزمات التي مرت بها العديد من الدول، كالجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية ودولة ليبيا، جراء ما ألم بهذه الدول من اضطرابات أدت إلى إضعاف مؤسسات الدولة أو انهيارها، وفاقت من



الإمارات العربية المتحدة: طنب الكبرى و طنب الصغرى وأبو موسى، والتهديد المباشر الناتج عن هذا الاحتلال المستمر.

وفي هذا الصدد، نؤكد بأننا مع أشقائنا في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، الذي تقوده المملكة العربية السعودية الشقيقة. سنواصل جهودنا لإنقاذ اليمن وإعادة الأمن والاستقرار فيه. ونحث على ضرورة توحيد جهود كافة الأطراف اليمنية الوطنية مع حكومتهم الشرعية، للتصدي للمليشيات الحوثية الانقلابية المدعومة من إيران، ولكل الجماعات الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار اليمن، من أجل التوصل لحل سلمي يستند إلى المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وبما ينهي جميع أشكال التدخلات الإيرانية، التي تعد المهديد الرئيسي لوحدة اليمن وسلامة أراضيه وجواره الإقليمي.

ونود أن ننوه بجهود الحكومة العراقية في التصدي للفصائل المسلحة التابعة للنظام الإيراني والمخارجة على القانون، التي أضحت خطراً حقيقياً ليس على العراق فحسب، بل امتد خطرهما إلى انتهاك حرمة البعثات الدبلوماسية فيه وطال الدول المجاورة وجعل العراق منطلقاً لأهدافها الإرهابية. ولا يمكن هنا التغافل عن الدور الخطير الذي يقوم به "حزب الله" الإرهابي في نشر التطرف والإرهاب والحض على الكراهية وتنفيذ الأجندة الإيرانية لإدامة التوتر والأزمات في المنطقة، مشددين على ضرورة ردع هذا الحزب الإرهابي وإبعاد خطره عن المنطقة.

ولهذا، فإن تبني النظام الإيراني للإرهاب العابر للحدود قد خلق شبكات من التنظيمات الإرهابية والمليشيات المتطرفة والتي تتواجد في أماكن كثيرة ومتفرقة حول العالم كسورية واليمن وشمال أفريقيا ودول الصحراء والساحل وأمريكا الجنوبية وغيرها، ما يستلزم منا تكثيف الجهد وتعزيز التعاون الجماعي للقضاء عليها وضمان عدم عودتها بأي شكل كان. وفي هذا السياق، نجدد الإشادة بالمسار الحاسم الذي تسلكه الولايات المتحدة

ومبادرة مهمة لتعزيز التنمية وتوفير الحياة الأفضل لشعوب المنطقة.

وانطلاقاً من حرص مملكة البحرين على كل ما يدعم الأمن والاستقرار، نؤكد تضامناً مع الجهود المستمرة التي تبذلها المملكة المغربية الشقيقة، من أجل إيجاد حل سياسي لقضية الصحراء الغربية، وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي إطار سيادة المملكة المغربية ووحدةها الوطنية والترايبية، ونحیی الجهود المقدره لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تسوية هذه القضية، وجهود معاليه أيضاً، نحو تثبيت الأمن والاستقرار في الجمهورية العربية السورية، والتي توجت مؤخرًا بتشكيل اللجنة الدستورية، متمنين أن تسهم هذه الخطوة في التوصل إلى الحل السياسي المنشود في سورية.

كما نؤكد على موقفنا الداعم لجمهورية السودان الشقيقة، ولكل الخطوات والإجراءات التي تم اتخاذها، من أجل تحقيق التنمية والازدهار، وتعزيز الأمن والاستقرار فيها. ونرحب بتشكيل الحكومة الانتقالية، برئاسة دولة الدكتور عبد الله حمدوك، مؤيدين المطالب الخاصة برفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، بما يمكنه من التعاون مع المؤسسات الاقتصادية، وتجاوز هذه المرحلة المهمة والدقيقة من تاريخه.

هذا فيما يتعلق برؤيتنا للسلام، أما بالنسبة للتحدي الآخر، الذي نود أن نؤكد عليه وهو الإرهاب، وكما ترون جميعاً، فإن هذا الخطر قد اتخذ أشكالاً غير مسبوقة، في تاريخ الدول وضعت عاملنا في مرحلة صعبة من عدم الاستقرار، وهو ما يتجلى فيما تمارسه إيران من إرهاب ممتد عبر عقود، فالنظام الإيراني بحرسه الثوري الإرهابي، يمتلك سجلاً مسيئاً مليئاً بالانتهاكات للمواثيق والقرارات الدولية، سواء عن طريق تأسيس المليشيات الإرهابية ودعمها، أو محاولاته المتواصلة لإثارة الفوضى والفتنة، والتدخل في الشؤون الداخلية للعديد من دول المنطقة ومن بينها مملكة البحرين، أو بمحاولة احتلالها الجائر للجزر الثلاث التابعة لدولة

انطلاقاً من مسؤوليات مملكة البحرين تجاه استقرار المنطقة والعالم ككل، وامتداداً لدورها التاريخي والتزامها بالعمل المشترك مع أشقائها وحلفائها وشركائها الدوليين في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية وحرصها على مكافحة الإرهاب والقرصنة في مياه الخليج العربي، جاءت مشاركة مملكة البحرين في "التحالف الدولي لأمن وحماية حرية الملاحة البحرية" في هذا التوقيت الدقيق والمهم بهدف تأمين وحماية أهم الممرات الدولية الاستراتيجية والحيوية للتجارة والطاقة. كما استضافت مملكة البحرين في شهر تموز/يوليه الماضي اجتماعاً عسكرياً دولياً هاماً، بحث سبل تكثيف التعاون الدولي لتعزيز أمن المنطقة. وهي تستعد الآن لاستضافة اجتماع دولي آخر سيعقد في المنامة الشهر القادم ويُعنى بأمن الملاحة البحرية والجوية، وذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وبولندا وبمشاركة أكثر من ٦٠ دولة، كأحد نتائج المؤتمر الدولي لدعم الأمن والسلام في الشرق الأوسط الذي انعقد في مدينة وارسو في شهر شباط/فبراير الماضي.

إن الصورة أصبحت واضحة أمامنا بأن هناك أولويات لا تتحمل الإبطاء والتأخير وإنما تستوجب التعامل معها اليوم قبل الغد. فالهدفان الرئيسيان اللذان نعمل من أجلهما، وهما تحقيق السلام والقضاء على الإرهاب، يتطلبان وبشدة العمل الجماعي المشترك ودعم أي تحرك من أجل السلام والتعامل الحازم مع الدول التي تسعى للتخريب وتنتهج العنف والإرهاب وتعيق منظماتنا عن تحقيق الأهداف والغايات المنشودة.

إن مملكة البحرين ستحتفي هذا العام بالذكرى العشرين لتولي صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم، والذي بدأ بإشرافه نهج إصلاحية لن تغيب شمسها باستمرار النهضة الشاملة والمنجزات الرائدة على المستويات كافة في رحاب دولة القانون والمؤسسات، التي تقوم على إرث حضاري يجتمع يتعايش فيه الجميع ويرتكز على أسس صلبة

الأمريكية الصديقة في مواجهة إيران وأدواتها في المنطقة، وذلك بممارسة الضغط الأقصى وفرض العقوبات الصارمة، مؤكدين دعمنا لمواصلة هذا المسار لتجفيف منابع الإرهاب ووقف السياسات الهدامة للنظام الإيراني.

تعرض إمدادات الطاقة العالمية والملاحة البحرية في مياه الخليج العربي ومضيق هرمز والمنطقة ككل للخطر الشديد جراء سلوكيات النظام الإيراني واستهدافه المتكرر للسفن التجارية في هذه المنطقة. فمنذ نحو ٣٥ عاماً، سعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتنبية المجتمع الدولي للتصدي لهذا الخطر ولجأت آنذاك إلى مجلس الأمن الذي أصدر القرار ٥٥٢ (١٩٨٤)، المتعلق بالاعتداءات الإيرانية على السفن التجارية في الخليج العربي، إلا أن الإرهاب الإيراني لا يزال متواصلاً إلى يومنا هذا وبشكل أكبر وأخطر ويشكل تهديداً لهذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية للسلام والأمن الدوليين ولاستقرار الاقتصاد العالمي.

ونجدد هنا إدانتنا واستنكارنا للاعتداء الإرهابي الشنيع باستهداف منشآت نفطية في المملكة العربية السعودية الشقيقة، والذي تتحمل إيران مسؤوليته، وهو الاعتداء الذي شكل تهديداً خطيراً لإمدادات الطاقة العالمية والنظام الاقتصادي العالمي، مؤكدين دعمنا التام والمطلق للمملكة العربية السعودية، التي تمثل الركن الرئيسي لاستقرار المنطقة، فيما تتخذ من خطوات للحفاظ على أمنها واستقرارها ونطالب المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، بتحمل مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين واتخاذ موقف صارم تجاه الممارسات الإيرانية الإجرامية المتكررة. ونرحب، في هذا الإطار، بالبيان المشترك الصادر عن كل من المملكة المتحدة والجمهورية الفرنسية وجمهورية ألمانيا الاتحادية، الذي حمل إيران المسؤولية عن هذا الهجوم وأوضح أهمية إعادة النظر في الاتفاق الخاص بالبرنامج النووي الإيراني، الذي لا يفي بمقتضيات الأمن والسلام في المنطقة.

تضمن تعزيز الحقوق والحريات ويسعى لنشر السلام بين الشعوب والثقافات، مؤكداً مضي مملكة البحرين في اتباع سياساتها الخارجية المتّزنة بالتعاون والتفاعل مع دول العالم والمرتكزة على نهج العمل الجماعي والدفاع المشترك مع الدول المسؤولة واحترام المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة وتنمية الشراكات المثمرة التي تهدف لأمن ورخاء الجميع والعيش في بيئة سليمة الترابط والمصالح، تتيح لدولنا وشعوبنا دوام الأمن والتنمية المستدامة والتقدم والازدهار.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥ .